IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

التقرير السنوي 2021

ما بعد التعافي:
الصمود والاستدامة

نبذة عن البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه

"البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") بنكٌ إنمائيٌّ متعدّد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (الموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وبدأ "البنك" أنشطته رسميّا في 15 شوّال 1395 (20 أكتوبر 1975).

رؤيته

يعمل "البنك" على أن يكون بنكا إنمائيّا عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ إلى حدّ بعيد ويساعد هذا العالَم على استعادة كرامته.

رسالته

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه

يضمّ البنك 57 بلدا عضوا من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشَّح لذلك عضوا في "منظمة التعاون الإسلاميّ" ("منظمة المؤتمر الإسلاميّ" سابقا)، ويسدّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبلَ ما قرّره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي "البنك الإسلاميّ للتنمية"- في اجتماعه السنويّ الخامس والأربعين (بالتمرير)- على قرار الزيادة العامّة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلاميّ. وفي نهاية سنة 2021، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50.6 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلاميّ للتنمية"، و"معهد البنك الإسلاميّ للتنمية"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".

مقرّه ومراكزه الإقليمية

يتّخذ "البنك" مدينة جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّا له. وله عشرة مراكز إقليميّة في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب)؛ ومركز تميُّز في كوالالمبور (ماليزيا).

سنته المالية

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها غيرت في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق للحادي والثلاثين من شهر ديسمبر) من كلّ سنة.

وحدته الحسابية

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدوليّ".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك"، ولكن الإنكليزية والفرنسية تُتّخذان أيضا لغتين للعمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

شكر وتقدير 02

خطاب الإحالة 04

رسالة رئيس البنك 05

مجلس المديرين التنفيذيين 06

الموجز: حصيلة سنة 08

سنة 2021 بإيجاز 10

الفصل الأول: أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 18

1.1 الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة 19

2.1 أبرز النتائج التشغيلية 20

3.1 المبادرات الأساسية 23

4.1 إنجازات مجموعة البنك 24

الفصل الثاني: تعزيز الانتعاش بعد جائحة كوفيد - 19 32

1.2 المساهمة في التنمية الشاملة 33

2.2 تدارك عدم المساواة في توزيع اللقاحات 35

الفصل الثالث: دعم النموّ والتنمية الشاملين 36

1.3 المساهمة في التنمية الشاملة 37

2.3 الشراكات من أجل التنمية المستدامة 40

3.3 الأنشطة الإنمائية الخاصة 43

الفصل الرابع: تعزيز الفعالية المؤسَّسية 48

1.4 مجلس المحافظين 49

2.4 مجلس المديرين التنفيذيين 50

3.4 إدارة المخاطر 50

4.4 أنشطة المراجعة 51

5.4 الامتثال 51

6.4 الحوكمة المؤسسية 53

7.4 التصنيف الائتمانيّ 53

8.4 دعم البلدان المساهمة 53

9.4 استراتيجية الشراكة القُطرية 54

10.4 تقييم العمليات 54

11.4 الفعالية الإنمائية 54

12.4 حلول أتمتة آليات العمل 55

13.4 تدبير الموارد البشرية 56

14.4 خدمات إدارية أخرى 56

الملاحق 1-6: القوائم المالية 58

الملاحق 7-10: التمويل 86

شكر وتقدير

هذا التقرير السنويّ للبنك الإسلاميّ للتنمية عن سنة 2021 أعدّه معهد البحث الاقتصاديّ والإحصاء التابع للبنك الإسلاميّ للتنمية

بتوجيه عامّ من:

مجلس المديرين التنفيذيّين

وبإشراف من:

المدير العامّ لمعهد البنك الإسلاميّ للتنمية كبير الاقتصاديّين مدير إدارة البحث الاقتصادي والإحصاء،

وبدعم استشاريّ من:

المكتب التنفيذيّ لرئيس البنك والأمانة العامة لمجموعة البنك،

وبمساهمة من::

مختلف إدارات وكيانات "مجموعة البنك"، ومنها المكتب التنفيذيّ للرئيس

منسّق التقرير: بخاري م. س. سيلا

الفريق المكلّف بالبيانات: أبو كمارا، ومحمد القوصي، وعلي راشد، ونوفيا بودي باروانتو

الترجمة: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة لمجموعة البنك

فريق المالية: فاتح كزان، وعبد القادر فرح، وأبو بكر صالح كانطي

فريق الدعم الإداريّ: عبد الرشيد، وعبد الجبار بواني

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيسة مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية

صاحبة المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرّفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيّين في رفع التقرير السنويّ عن عمليّات البنك الإسلاميّ للتنمية وأنشطته خلال سنة 2021 إلى مجلس المحافظين الموقَّر، وذلك طبقا للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلاميّ للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخليّ للبنك.

ويتضمّن هذا التقرير السنويّ أيضا القوائم الماليّة المراجَعة للبنك ولعمليّات صندوق الوقف على حدّ سواء، وذلك وفقا لأحكام المادة 13 من النظام الداخليّ للبنك.

فأرجو التفضّل بالاطّلاع.

والله الموفِّق.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة الرئيس

في سنة 2021، تعطّلت آفاقُ الانتعاش الاقتصاديّ بسبب ظهور متحوّرات جديدة كوفيد - 19 وارتفاع التضخّم في العالم. أمّا في الوقت الحاضر، فما زالت وتيرةُ الانتعاش متفاوتة. إذ كشفت جائحة كوفيد - 19 وضخّمت مشكلات عدم المساواة، واختلالات الاقتصاد الكلّيّ، وعدم القدرة على تحمُّل الديون، وعدم كفاية النظم الصحية. كذلك، فإن الفجوة في الحصول على اللقاحات لا تزال مشكلة مطروحة.

وكانت بلداننا الأعضاء شديدة التعرُّض لتأثيرات الجائحة ولم يكن العديد منها مجهَّزاً بما فيه الكفاية لمواجهة صعوباتها. فأدّى ذلك بأكثر من 51 مليون شخص في بلداننا الأعضاء إلى الفقر المدقع. ويعتمد نحو ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في البنك على صادرات السلع، ويعيش أكثر من ثلث تلك البلدان أحوالاً هشة ومتضررة من النزاعات. ويتطلَّب منا التصدّي لهذه الصعوبات الإنمائية وغير الإنمائية أن نتشوَّف إلى ما هو أبعد من مجرد الانتعاش، فنحرص على بناء القدرة على الصمود ونساهم في وضع مسار نموّ مستدام بعيد الأمد لبلداننا الأعضاء.

إنَّ التقاعس ليس خيار مَن يريد إحداث تغيير دائم. ولذلك يجب أن نتحلّى بالنباهة والانتباه، فنبحث باستمرار عن سبل تحسين مؤسستنا حتى تظل ملائمةً لبلدانها الأعضاء. وكانت المشاورات مع الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء خلال الاجتماعات السنوية 2021 مشاوراتٍ مثمرة. فأبانت عن وجود حاجة مشتركة وعامّة إلى إيلاء الاهتمام لثلاثة مجالات ذات أولوية هي: تعزيز الانتعاش من كوفيد19-، ومكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود، وحفز النموّ الاقتصاديّ غير المضرّ بالبيئة. وهي أولويات وجَّهت عملنا المتعلق بتحديث وتنشيط استراتيجية البنك العشرية (2015-2025) كي تتواءم مع تطلعات بلداننا الأعضاء. وأُعطيَت أولويةٌ قصوى لتطوير البنى التحتية المستدامة ورأس المال البشريّ، لأنهما ركيزتان أساسيتان لمستقبل مستدام.

وفي سنة 2021، انصبّ اهتمام مجموعة البنك إلى حدّ بعيد على تمويل الانتعاش بعد جائحة كوفيد19-، فبلغت اعتماداتُها السنويةُ خلال السنة قيد النظر 6.3 مليار دينار إسلاميّ (8.8 مليار دولار أمريكي). وهو رقم تجاوز مستوى اعتماداتها قبل الجائحة، أي 5.7 مليار دينار إسلاميّ (7.9 مليار دولار أمريكي) سنة 2019، و4.8 مليار دينار إسلاميّ (6.9 مليار دولار أمريكي) سنة 2020. ولما كان معظم البلدان الأعضاء يواجه انتعاشاً بطيئاً سنة 2021، فإنّ مجموعة البنك واصلت برنامجها الاستراتيجيّ للتأهُّب والتصدّي، الذي يتضمَّن المحاور الثلاثة التالية: الاستجابة، والاستعادة، والاستئناف. وتشير التقديراتُ إلى أن عمليات البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي قد أفادت 59 مليون شخص، وذلك بتمكينها من توفير اللقاحات، وتيسير الأمن الغذائيّ، وإيجاد فرص العمل، ودعم العاملين الصحّيّين، وتعزيز التعليم، وتمويل المشاريع.

واستحدث البنكُ أيضاً إطاراً للتمويل المستدام يركّز على المالية الخضراء والمستدامة التي تمكّنه من إصدار صكوك خضراء ومستدامة من أجل تعبئة موارد من أسواق رؤوس الأموال العالمية. وقد حشد البنك حتى الآن أكثر من 5 مليارات دولار أمريكيّ بإصدار صكوكه الخضراء وصكوكه المتعلقة بالاستدامة، التي جُمع منها 2.5 مليار دولار أمريكيّ سنة 2021. وهو ما ينمّ عن حرص شديد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى عقد شراكات قوية لتحقيق تلك الأهداف.

ونعرب عن شكرنا للبلدان المساهمة على الثقة التي وضعتها في البنك، فوافقت على الزيادة العامة السادسة في رأس المال وأكدت اكتتابها فيها. وسيبدأ دفع أقساط هذا الاكتتاب في يناير 2023. وهذا الدعم بالغ الأهمية لمواصلة تعزيز جهود البنك ونحن ننتقل من مرحلة "الجائحة" إلى مرحلة "المرض المتوطّن" ونتطلع إلى ما بعد الانتعاش للتركيز على بناء القدرة على الصمود وتحديد مسار نموّ مستدام بعيد الأمد لبلداننا الأعضاء في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساهم دعم والتزام البلدان الأعضاء في تأكيد وكالات التصنيف الائتمانيّ الأربع (ستاندرد أند بورز غلوبال، وخدمة موديز للمستثمرين، وفيتش ريتينغس، والمؤسسة الماليزية للتصنيف الائتمانيّ) تصنيفَها الائتمانيّ الممتاز (AAA) للبنك مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2021.

لقد أنجزنا ما أنجزناه بفضل التزام موظفي البنك وتفانيهم على جميع المستويات. ولذلك لَزِمْنا سياسة العمل من المنزل خلال سنة 2021 حفاظاً على سلامتهم وأمنهم.

وسنواصل التعويل على تفكير موظفينا النقديّ والإبداعيّ والمتنوّع في تنفيذ مهمَّتنا. لقد وضعت بلداننا الأعضاء ثقتها في مؤسستنا، وسيظل البنك الإسلامي للتنمية حريصاً على مساعدتها على إيجاد طريقها في خِلال الأزمات الحالية فما بعدها، وتقديم الدعم والمساندة اللّازمين لبناء القدرة على الصمود وتحقيق الانتعاش المستدام والشامل.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

سعادة الأستاذ حامد العربي الحضيري
الجنسية: ليبيا
البلدان الممثَّلة: ليبيا

سعادة الأستاذ شاكر إرجان غل
الجنسية: تركيا
البلدان الممثَّلة: تركيا

سعادة الأستاذ عباس معمار نجاد
الجنسية: إيران
البلدان الممثَّلة: إيران

سعادة الأستاذ عبد الغفار عقيل العوضي
الجنسية: الكويت
البلدان الممثَّلة: الكويت

معالي الدكتور حمد سليمان البازعي
الجنسية: السعودية
البلدان الممثَّلة: السعودية

سعادة الدكتورة ندى مسعود
الجنسية: مصر
البلدان الممثَّلة: مصر

سعادة الأستاذ خلف سلطان راشد الظاهري
الجنسية: الإمارات
البلدان الممثَّلة: الإمارات

سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي
الجنسية: قطر
البلدان الممثَّلة: قطر

سعادة الدكتورمحمود عيسي دوتسي
الجنسية: نيجيريا
البلدان الممثّلة: نيجيريا

سعادة الأستاذ إيريك مبيهاسرا
الجنسية: تشاد
البلدان الممثّلة: أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القُمريّ وموزمبيق والصومال

سعادة الأستاذ خليفة سار
الجنسية: السنغال
البلدان الممثّلة: بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر

سعادة الأستاذ عيسى جاندي
الجنسية: غينيا بيساو
البلدان الممثّلة: بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار

سعادة الأستاذ عبد العزيز فايد
الجنسية: الجزائر
البلدان الممثّلة: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا

سعادة الدكتور عمار حمد خلف إبراهيم
الجنسية: العراق
البلدان الممثّلة: الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن
الجنسية: السودان
البلدان الممثّلة: البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن

سعادة الأستاذ ميان أسد حياء الدين
الجنسية: باكستان
البلدان الممثّلة: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف

سعادة الأستاذة أنوسكا رمضاني
الجنسية: سورينام
البلدان الممثّلة: إندونيسيا وبروناي دار السلام وماليزيا وسورينام

سعادة الأستاذ تامرلان تاغييف
الجنسية: أذربيجان
البلدان الممثّلة: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وقرقيزستان

مجلس المديرين التنفيذيين هو الهيئة المسؤولة عن توجيه عمليات البنك وسياساته العامة. ومدّة خدمة أعضاء المجلس هي ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

الموجز: حصيلة سنة

تَعطّل التعافي من كوفيد19- الذي كان متوقعاً سنة 2021 بظهور متحوّرات جديدة وارتفاع التضخم. فأعادت عدة بلدان فرض قيود على التنقل، في حين تسبب تصاعد أسعار الطاقة واضطراب الإمدادات في تضخم مرتفع وعامّ. وأدت تداعيات الجائحة إلى إعاقة النموّ، إذ تقلص الناتج الإجماليّ للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") بنسبة 1.7% سنة 2020.

وكان دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك") ضرورياً لضمان بقاء البلدان الأعضاء على مسار الانتعاش والنموّ البعيد الأمد. ومن هذا المنظور، بلغ صافي اعتمادات البنك سنة 2021 ما مجموعه 6.3 مليار دينار إسلاميّ (8.8 مليار دولار أمريكي). ويندرج هذا الدعم في ثلاثة مجالات واسعة هي: مكافحة الجائحة والفقر؛ وبناء اقتصادات غير مضرّة بالبيئة وقادرة على الصمود وشاملة ومستدامة؛ وتحسين الفعالية المؤسسية.

ونعرض هنا نبذة عن عملنا في هذه المجالات الثلاثة.

كان دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك") ضرورياً لضمان بقاء البلدان الأعضاء على مسار الانتعاش والنموّ البعيد الأمد.

مكافحة الجائحة والفقر

- في سنة 2021، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تمديد البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي، ومنه آلية مجموعة البنك للحصول على اللقاحات. وبفضل هذا التمديد، زادت مجموعة البنك من التزامها التمويليّ من 2.27 مليار دولار أمريكي في أبريل 2020 إلى 4.43 مليار دولار أمريكي، تمثل 770 مليون دولار أمريكي منها حجم الأعمال التي أمّنتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وارتفع إجمالي مبلغ التمويل الذي اعتمدته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 3.36 مليار دولار أمريكي مقابل 3.1 مليار دولار أمريكي سنة 2020.
- يغطي برنامج آلية مجموعة البنك للحصول على اللقاحات توزيع اللقاحات وشراءها ودعم تصنيعها. وقد وافق البنك على ثلاثة مشاريع في إطار برنامج آلية مجموعة البنك للحصول على اللقاحات. وتوجد هذه المشاريع في غينيا، وقرقيزستان، وباكستان، بمبلغ إجماليّ يناهز 100 مليون دولار أمريكي.
- تشير التقديرات إلى أن عمليات البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي أفادت 59 مليون شخص بتوفير التلقيح والأمن الغذائيّ وفرص العمل والعاملين الصحيين والتعليم ودعم المشاريع. واعتمد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية- كيانُ البنك المختصّ بالتخفيف من وطأة الفقر- قروضاً ميسَّرةً ومِنَحاً بمبلغ قدره 61.3 مليون دولار أمريكي سنة 2021، وذلك لتمويل مشاريع الحدّ من الفقر.

- لضمان سلاسة المعاملات المتعلقة بالتصدي لاضطراب سلسلة الإمدادات، الناجم عن كوفيد19-، أطلق البنك، ممثّلاً في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات- كيانه المختصّ بالتأمين-، آلية الضمان المتعلقة بمجموعة البنك في إطار جائحة كوفيد19- ("آلية الضمان") من أجل دعم استيراد المعدات الطبية والأغذية الأساسية وسلع الطاقة. وخُصّص أكثر من 770 مليون دولار أمريكي من القدرة التأمينية في إطار آلية الضمان حتى الآن.
- سُخّرت تكنولوجيات الرعاية الصحية عن بُعد لتقديم أكثر من 85,000 استشارة لأكثر من 175,000 مصاب بفيروس كوفيد19- مع مشورة ومتابعة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في البلدان الأعضاء، وحتى في مناطق النزاع.

بناء اقتصادات غير مضرّة بالبيئة وقادرة على الصمود وشاملة ومستدامة

- استحدث البنك إطاراً للتمويل المستدام من أجل النفاذ إلى فضاء أسواق رؤوس الأموال المرتبطة بالبيئة والاستدامة. وكان قد أصدر، بموجب إطار التمويل المستدام، صكوكاً خضراء وصكوك استدامة من أجل حشد أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي لمشاريع التنمية الاجتماعية والمشاريع المتعلقة بالمناخ، ولا سيما في قطاع الصحة. وفي مارس 2021، أصدر صكوكه الثانية المتعلقة بالاستدامة، وهو أيضاً أكبر إصدار له في مجال الصكوك حتى الآن، بمبلغ قدره 2.5 مليار دولار أمريكي.
- اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 243.60 مليون دولار أمريكي لدعم تنمية القطاع الخاص. واعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 6.4 مليار دولار أمريكي لدعم القدرة الاقتصادية على الصمود إبّان جائحة كوفيد19-، وهو ما مكّن من إيجاد 55,000 فرصة عمل وتزويد 11 مليون شخص بالكهرباء. وقامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتأمين أعمال بمبلغ قدره 9.8 مليار دولار أمريكي، يغطي الصادرات والواردات والاستثمارات بين البلدان الأعضاء، وبين البلدان الأعضاء وبقية العالم.
- بفضل برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي، اعتمدت مجموعة البنك 91.40 مليون دولار أمريكي منذ سنة 2020. وإضافةً إلى ذلك، حشد البنك أكثر من 520 مليون دولار أمريكي لتدخلاته المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والموجَّهة للبلدان الأعضاء. وشمل ذلك صندوقاً للتمكين الاقتصادي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لفائدة أوزبكستان، أطلق خلال الاجتماعات السنوية (2021) بطشقند.
- في سنة 2021، واصل البنك تنفيذ خطته المتعلقة بالعمل المناخي (2020-2025)، التي تحدّد الطرائق التي يمكن بها بلوغ هدفه في مجال التمويل المناخي، وهو 35% قبل سنة 2025. وجرت حماية نحو 40 مشروعاً في مختلف القطاعات والمراكز الإقليمية من مخاطر المناخ المادية من أجل اغتنام الفرص والتخفيف من تأثير تغير المناخ.
- في إطار العمل على حلّ مشكلة "الفجوة الرقمية"، أجرى البنك ومعهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى دراسةً تحدّد المجالات الأساسية ذات الأولوية والتدخّلات في مجال الاقتصاد الرقمي. وبموازاة ذلك، تعاون البنك أيضاً مع البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا على صياغة برنامج إقليمي لتطوير الاقتصاد الرقمي في البلدان الأعضاء
- ساعد البنك والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة حكومتي السنغال وتوغو على جمع البيانات في الوقت المناسب بفضل تكنولوجيا ناسا للأقمار الصناعية وتحليلات خدمات أمازون ويب، وهو ما مكّنهما من رصد وتتبُّع البيانات البيئية المتعلقة بالزراعة وتدبير المياه.

تحسين الفعالية المؤسسية

- قدَّمت البلدان الأعضاء دعماً هائلاً للبنك، إذ اعتُمدت الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامي في ديسمبر 2020. وهو دعم بالغ الأهمية لمواصلة تعزيز جهود البنك في التصدّي لجائحة كوفيد19- وفي تمكين البلدان الأعضاء من بلوغ أهداف التنمية المستدامة.
- أرسلت الزيادة العامة السادسة لرأس المال رسالة قوية إلى وكالات التصنيف الائتماني الكبرى مفادها أن البنك يحظى بدعم قوي من الجهات المساهمة فيه. وقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني الأربع (ستاندرد أند بورز غلوبال، وخدمة موديز للمستثمرين، وفيتش ريتينغس، والمؤسسة الماليزية للتصنيف الائتماني) التصنيف الائتماني الممتاز (AAA) للبنك مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2021.
- عقد محافظو البنك الإسلامي للتنمية مائدة مستديرة للتوصل إلى رؤية مشتركة بخصوص طريقة تذليل المشكلات الإنمائية الخطيرة التي تطرحها جائحة كوفيد19- والحلول وفرص التعافي المحتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وبعبارة أدقّ، تناولت المائدة المستديرة ثلاثة محاور رئيسة هي: تعزيز التعافي من جائحة كوفيد19-، ومكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود، وحفز النموّ الاقتصادي غير المضرّ بالبيئة.
- اكتمل مشروع رؤية واستراتيجية ونموذج المواهب سنة 2021، وشمل ستة أطر وتوجيهات تتعلق بالاستقطاب، والتقييم، والتطوير، وإدارة المسارات المهنية، والتخطيط للخلف، والرصد. وقد نجح ونفّذ البنك بنجاح برنامج تطوير القيادة لفائدة مجموعة من مديري الإدارات ومديري الشعب في إطار مهمَّته المتمثلة في بناء القدرات القيادية في البنك.
- كانت سلامة وأمن الموظفين على رأس أولويات البنك، ولا سيما إبّان الجائحة. وكانت تدابير إدارة استمرار العمل فعالة جدّاً في ضمان سلامة موظفي البنك، سواءً في المقرّ أو في بقية العالم. وقُدّمت اختبارات تفاعل البوليمراز المتسلسل واللقاحات للموظفين، ونُفّذت عملية عودة الموظفين إلى المكاتب بعناية وبالتدريج. وسهر مركز إدارة المرافق وتقديم الخدمات على عودة سلسة وصحية ومريحة إلى العمل.

سنة 2021 بإيجاز

الاعتمادات

صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكية)

- موارد البنك الرأسمالية العادية — **1993.7 مليون دولار أمريكي**
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص — **243.6 مليون دولار أمريكي**
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة — **6429.7 مليون دولار أمريكي**
- أخرى[2] — **143.2 مليون دولار أمريكي**

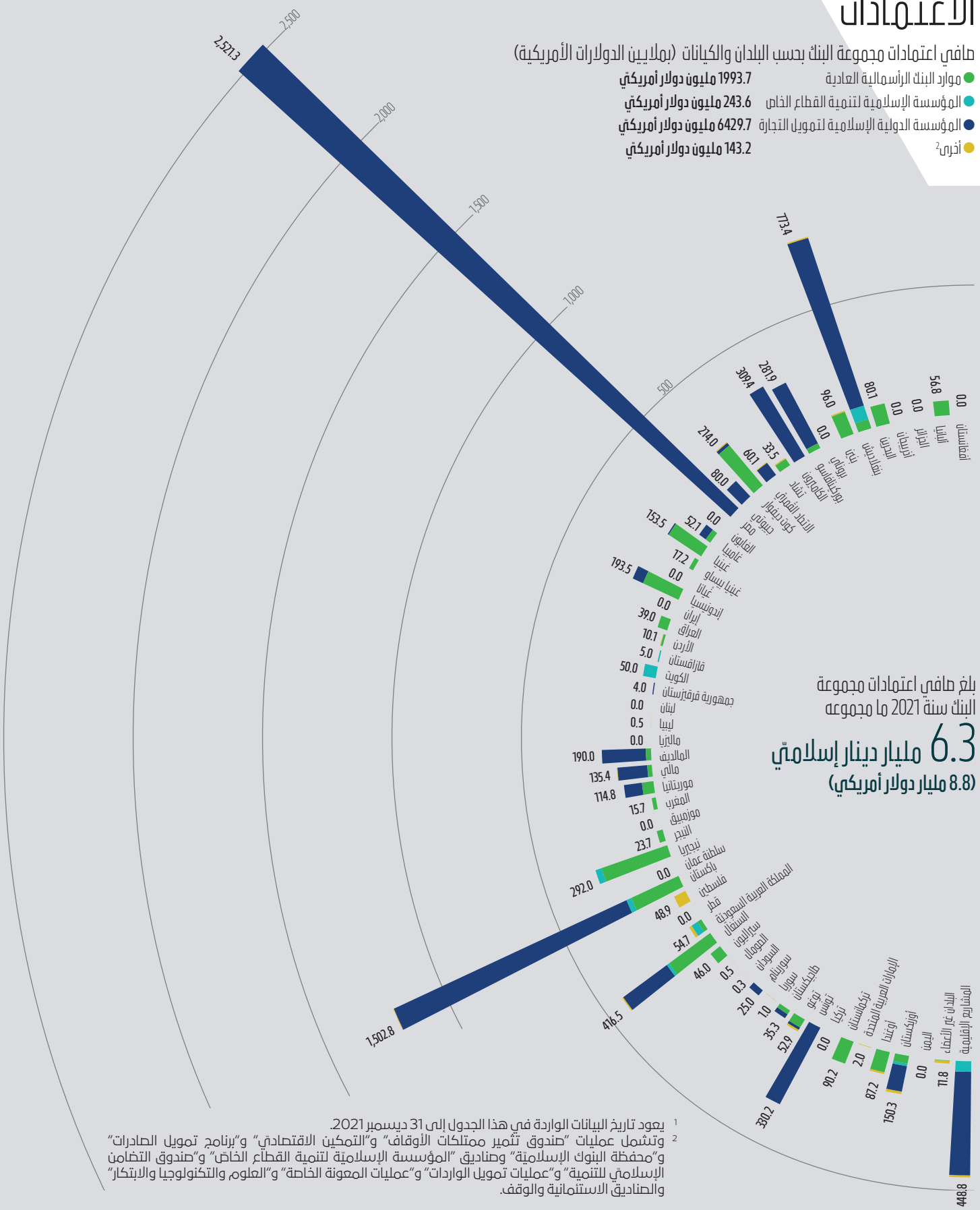

بلغ صافي اعتمادات مجموعة البنك سنة 2021 ما مجموعه

6.3 مليار دينار إسلامي

(8.8 مليار دولار أمريكي)

1 يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.

2 وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" وصناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

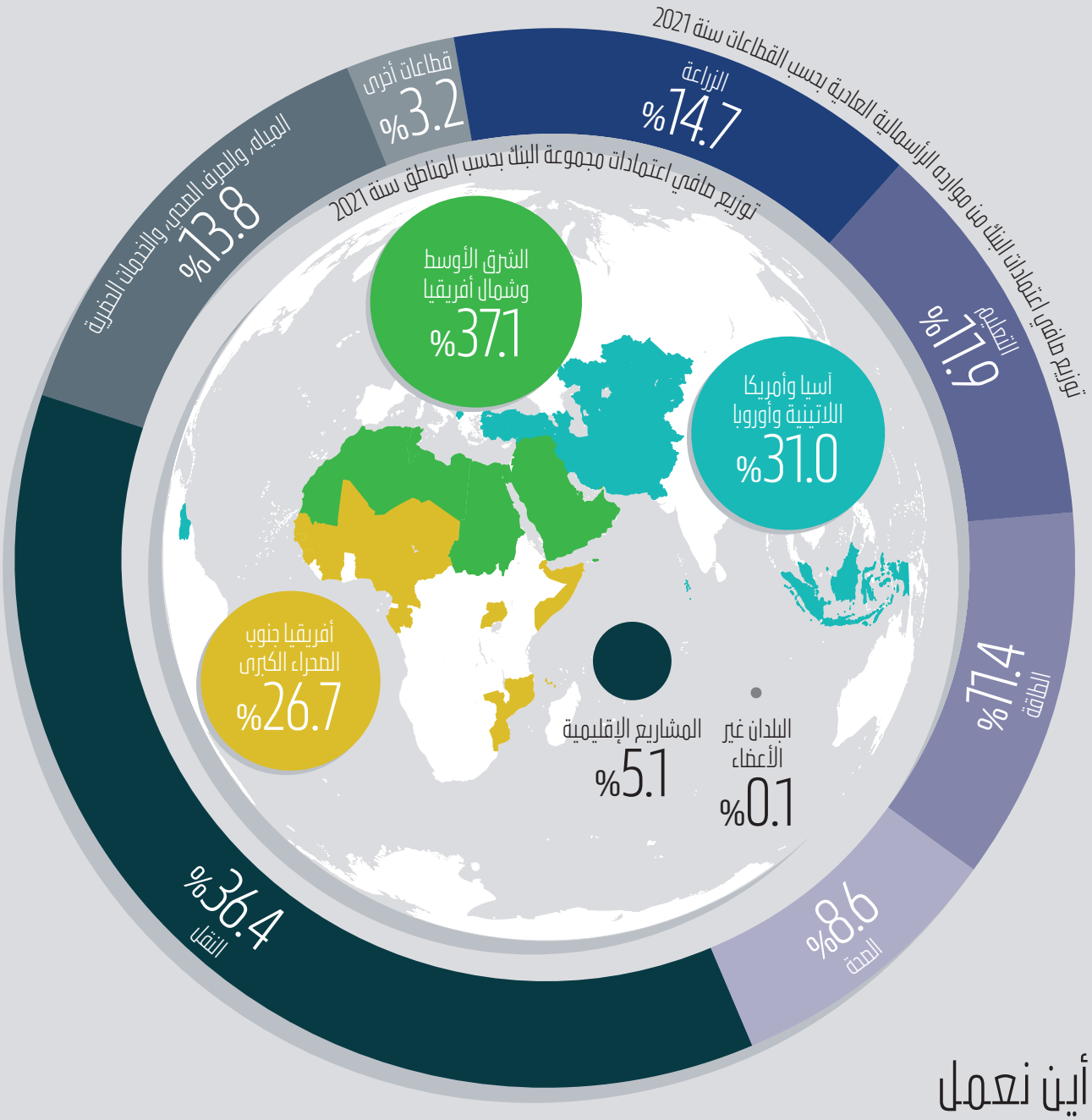

أين نعمل

يبلغ عدد البلدان الأعضاء في البنك حالياً

57 بلداً

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

20 بلداً

بنين
بوركينافاسو
الكاميرون
تشاد
الاتحاد القُمُري
كوت ديفوار
جيبوتي
الغابون
غامبيا
غينيا
غينيا بيساو
مالي
موزمبيق
النيجر
نيجيريا
السنغال
سيراليون
الصومال
توغو
أوغندا

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا

18 بلداً

أفغانستان
ألبانيا
أذربيجان
بنغلاديش
بروناي
غُيانا
إندونيسيا
إيران
قازاقستان
جمهورية قرقيزستان
ماليزيا
جزر المالديف
باكستان
سورينام
طاجيكستان
تركيا
تركمانستان
أوزبكستان

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

19 بلداً

الجزائر
البحرين
مصر
العراق
الأردن
الكويت
لبنان
ليبيا
موريتانيا
المغرب
سلطنة عمان
فلسطين
دولة قطر
المملكة العربية السعودية
السودان
سوريا
تونس
الإمارات العربية المتحدة
اليمن

ثلاثة مجالات واسعة للدعم

كان دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك") ضرورياً لضمان بقاء البلدان الأعضاء على مسار الانتعاش والنموّ البعيد الأمد. ومن هذا المنظور، بلغ صافي اعتمادات البنك سنة 2021 ما مجموعه

8.8 مليار دولار أمريكي
(6.3 مليار دينار إسلاميّ)

معالم من هذه المجالات الواسعة الثلاثة

مكافحة الجائحة والفقر

زادت مجموعة البنك من التزامها التمويلي في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي من

2.27 مليار دولار أمريكي
سنة 2020 إلى
4.43 مليار دولار أمريكي
سنة 2021

اعتُمدت
100 مليون دولار أمريكي
لفائدة برنامج آلية الحصول على اللقاحات

بناء اقتصادات غير مضرّة بالبيئة وقادرة على الصمود وشاملة ومستدامة

حُشِدت
5 مليارات دولار أمريكيّ
بموجب صكوك خضراء وصكوك استدامة

اعتُمدت
91 مليون دولار أمريكيّ
من أجل قدرة المنشآت على الصمود الاقتصاديّ

تحسين الفعالية المؤسسية

اعتُمدت الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره
7.9 مليار دولار أمريكي
في ديسمبر 2020

أكدت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسة الأربع التصنيف الائتمانيّ الممتاز
(AAA)
للبنك مع نظرة مستقبلية
"مستقرة"
سنة 2021

مكافحة كوفيد - 19

تلقيح
2.7 مليون
شخص في
1,522
مركزاً جديداً للتلقيح

وصول حملات التوعية إلى
49 مليون
شخص

دعم
9.7 مليون
أسرة بحصص غذائية

توفير
308,000 فرصة عمل
لإنعاش سلاسل القيمة ذات الأولوية

دعم بناء قدرات
31,696
عاملاً صحيّاً

استفادة
15,000
منشأة صغرى
أو أسرة من خدمات التمويل الأصغر

استفادة
40,000 طالب
من برامج التعلُّم الإلكتروني

حصول
18,304 منشآت صغيرة أو متوسطة
على دعم مالي

59 مليون مستفيد
إجمالاً

نموّ غير مضرّ بالبيئة وقادر على الصمود وشامل

تطوير رأس المال البشريّ

في سنة 2021، اعتُمد تمويل إجماليّ من موارد البنك الرأسمالية العادية قدره

409.6 مليون دولار أمريكي
للتعليم والصحة

237.3 مليون دولار أمريكيّ
لمشاريع التعليم

172.3 مليون دولار أمريكي
للرعاية الصحية الشاملة

البنى التحتية

في سنة 2021، خُصّص

1.23 مليار دولار أمريكي،
شملت الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحيّ

في سنة 2021، اعتمد البنك
724.9 مليون دولار أمريكي
لتمويل البنى التحتية الخاصة بالنقل

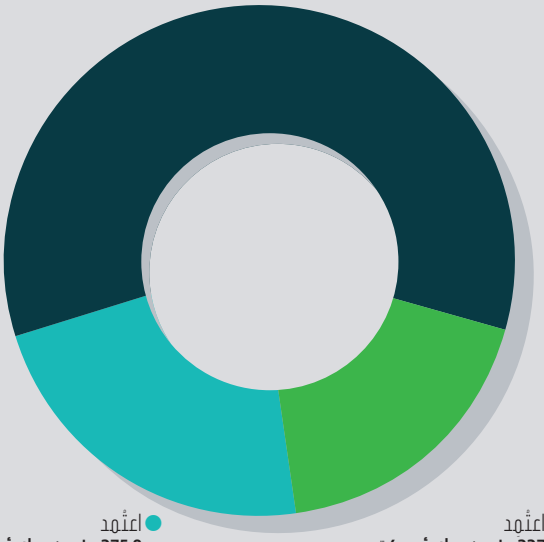

اعتُمد
227 مليون دولار أمريكيّ
من أجل زيادة الإمداد بالطاقة والكهرباء

اعتُمد
275.9 مليون دولار أمريكي
سنة 2021 لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي

الأمن الغذائيّ

خُصّص

292.2 مليون دولار أمريكي
سنة 2021 لقطاع الزراعة. وشمل ذلك:

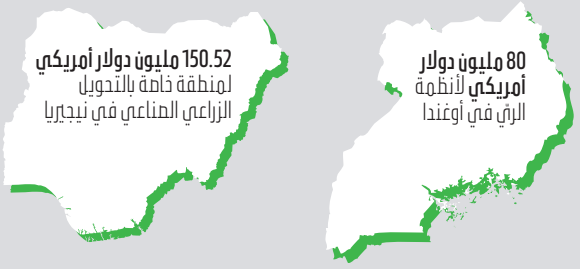

المالية المستدامة

وضع البنك إطاراً للمالية المستدامة طبقاً للمعايير التي حددتها الجمعية الدولية لأسواق رأس المال.

وفي مارس 2021، أصدر البنك صكوكه الثانية المتعلقة بالاستدامة، وهو أيضاً أكبر إصدار صكوك له في مجال الصكوك حتى الآن. وقد حشدت صكوك الاستدامة الثانية هذه

2.5 مليار دولار أمريكي

خُصّصت 90% من العائدات
لمشاريع اجتماعية

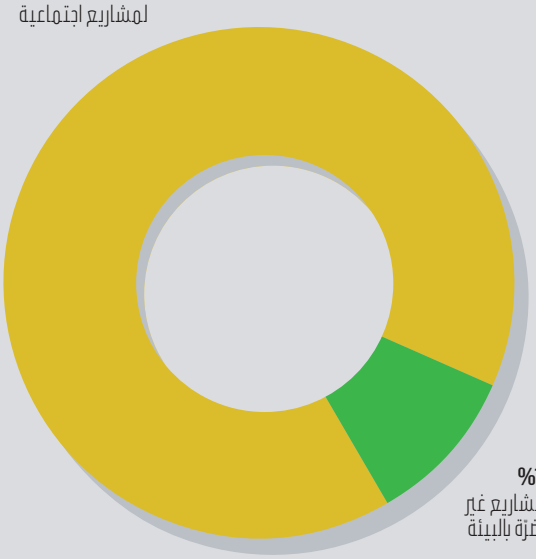

10%
لمشاريع غير مضرة بالبيئة

المنح الدراسية

اعتُمدت

7 ملايين دولار أمريكي
سنة 2021 لمنح دراسية متنوعة.

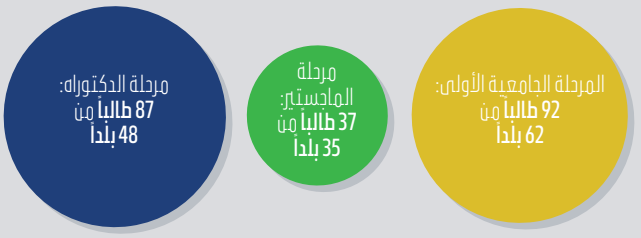

النساء والشباب

في سنة 2021، اعتمد البنك استراتيجية تنفيذ سياسة تمكين النساء. ودْمج تمكين النساء والشباب في أكثر من

35

35 مشروعاً للبنك خلال السنة قيد النظر

حُشد

11.25 مليون دولار أمريكيّ

لبرنامج تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنساء غرب أفريقيا في سلاسل قيمة الأرز

تحسين الفعالية المؤسسية

في سنة 2021، شرع البنك في تنفيذ إطار إدارة وحوكمة مخاطر النموذج من أجل التخفيف بطريقة استباقية من تعرضه للمخاطر المرتبطة بالنماذج

أنشئت محكمة إدارية جديدة لتسوية النزاعات المهنية بين موظفي البنك وهذه المؤسسة

اكتملت

20

استراتيجية شراكة قُطرية

سنة 2010، ويُتوقع إطلاق ستّ استراتيجيات شراكة قُطرية أخرى سنة 2022

جرى تقييم

10 مشاريع

في البلدان الأعضاء خلال سنة 2021، وغطت القطاعات التالية: **الطاقة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والزراعة والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

التقدُّم المحرَز في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

خلال سنة 2021، ساهم البنك في التقدُّم في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية التالية:
الهدف 1، والهدف 2، والهدف 3، والهدف 4، والهدف 6، والهدف 7، والهدف 9

بعض الأمثلة على مساهماتنا في تحقيق الأهداف:

1

أنشطة مجموعة البنك

بإيجاز

يُتوقَّع أن ينتعش النموّ بنحو
4.6%
في المتوسط في البلدان الأعضاء في البنك سنة 2021

يقدَّر أن ينتعش النموّ في البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً بنسبة 4% سنة 2021 وأن يرتفع إلى ما يقارب
6.4%
فيما بين سنتي 2022 و2025

تجاوزت الاعتمادات السنوية سنة 2021 مستوى ما قبل الجائحة، وهو 5.7 مليار دينار إسلامي سنة 2019، فارتفعت من 4.8 مليار دينار إسلامي (6.9 مليار دولار أمريكي) سنة 2020 إلى
6.3 مليار دينار إسلامي
(8.8 مليار دولار أمريكي)

يُتوقع أن تؤتي المشاريع والمنح المعتمَدة سنة 2021 نتائج واعدة فور اكتمالها، وستساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية، وهي **الهدف 1، والهدف 2، والهدف 3، والهدف 4، والهدف 6، والهدف 7، والهدف 9**

1.1 الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

في سنة 2021، تعطلت عملية التعافي التي طال انتظارها بعد كوفيد - 19 بسبب متحوِّرات جديدة، وإعادة بعض البلدان فرض قيود على التنقل. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الإمدادات إلى ارتفاع معدلات التضخم واتساع نطاقها. وكان لجائحة كوفيد - 19 وقعٌ شديدٌ على الأداء والآفاق الاقتصاديين لبلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). وكان النمو قد تباطأ بكيفية ملحوظة في البلدان الأعضاء في البنك قبل جائحة كوفيد - 19، إذ انخفض إلى ما دون المتوسط العالمي خلال سنتي 2018 و2019. ولم يسبق أن حدث مثل هذا التباطؤ في العقود الأخيرة. وقد جسد هذا التباطؤ في المقام الأول بطء أداء البلدان الأعضاء المصدرة للنفط وتأثير عدم الاستقرار السياسي والنزاعات، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدت تداعيات الجائحة إلى تفاقم هذا الاتجاه، إذ تقلص الناتج الإجماليّ للبلدان الأعضاء في البنك بنسبة 1.7% سنة 2020. وتعرض أكثر من 51 مليون شخص في البلدان الأعضاء في البنك للفقر المدقع، في حين يعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريباً في فقر متعدد الأبعاد، ويعتمد نحو ثلاثة من كل أربعة بلدان أعضاء في البنك على الصادرات من السلع، ويعيش أكثر من ثلث تلك البلدان حالات الضعف والتضرر من النزاعات (عمليات حسابية أجراها موظفو معهد البنك، نوفمبر 2021).

ويُتوقع أن يكون الانتعاش الاقتصادي سنة 2021 أضعف في البلدان الأعضاء منه في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك على الرغم من تحسن التوقعات فيما يخص البلدان الأعضاء المصدرة للوقود. ويُتوقع أن ينتعش النمو بنحو 4.6% في المتوسط في البلدان الأعضاء في البنك سنة 2021، مقارنة بنسبة 6.4% في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى المدى المتوسط (2022-2025)، يُتوقع أن يستقر متوسط النمو في البلدان الأعضاء في البنك عند نحو 4.4%، وتلك نسبة أقل بقليل من متوسط نمو الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (4.7%). ويعزى ضعف الأداء على صعيد النمو في البلدان الأعضاء في البنك في المقام الأول إلى البلدان المصدرة للوقود، التي تبلغ توقعات نموها على المدى المتوسط نحو 3.0%، في حين تتجاوز نسبة النموّ المتوقَّعة على المدى المتوسط فيما يخص البلدان غير المصدرة للوقود 5.1%.

وبعد التباطؤ الحاد في النمو سنة 2020، يُتوقع أن تتعافى اقتصادات البلدان الأعضاء الأقل نمواً بقدر كبير على المدى المتوسط. فقد انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً من 5.7% سنة 2019 إلى 0.8% سنة 2020. ويقدَّر أن ينتعش النموّ في البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً بنسبة 4% سنة 2021 وأن يرتفع إلى ما يقارب 6.4% في الفترة من سنة 2022 إلى سنة 2025. ويستند هذا النمو المرتفع نسبياً على المدى المتوسط إلى افتراض حدوث انتعاش قوي في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً، التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية وعلى السياحة، فضلاً على عودة الأحوال إلى طبيعتها تدريجياً في بعض البلدان الأعضاء المصنَّفة ضمن فئة البلدان ذات الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات. ومن بين المجموعات الإقليمية للبنك، أبانت منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا عن قدرة كبرى على الصمود خلال سنة 2020، ويُتوقَّع أن تتعافى على نحو أسرع على المدى المتوسط. ويُقدَّر أن ينتعش النموّ في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا فيبلغ 4.9% سنة 2021 ليستقر عند نحو 4.7% حتى سنة 2025. وهذه النسبة تفوق كثيراً متوسط التوقعات لكل من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (4.1%) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3.9%).

وتشير الاتجاهات الحديثة إلى تباين في دخل الفرد في البلدان الأعضاء في البنك مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وغيرها من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُتوقَّع أن تتسع فجوة الدخل على المدى المتوسط بسبب ضعف النمو في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان الأعضاء المصدرة للوقود. وينحو الفقر في البلدان الأعضاء في البنك نحو التركز في البلدان ذات الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات وفي البلدان الأعضاء الأقل نموّاً. أمّا داخل البلدان، فالفقر مرتفع ارتفاعاً غير متناسب في المناطق الريفية.

وأدت سرعة انتعاش الاقتصاد العالمي وتزايد الطلب على السلع والخدمات إلى ارتفاع التضخم سنة 2021. ويُتوقَّع أن يبلغ متوسط التضخم في البلدان الأعضاء في البنك 10.6% سنة 2021، وتلك نسبة تفوق ضعف المتوسط العالمي. ويعزى ارتفاع نسبة التضخم في البلدان الأعضاء في البنك إلى عوامل عدّة، منها الانخفاض الحاد في قيمة العملات، والنقص الشديد في الإمدادات سنة 2021، ولا سيما في البلدان الأعضاء ذات الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات. ويُتوقَّع أن ينخفض متوسط معدل التضخم في البلدان الأعضاء في البنك إلى 6.6% قبل سنة 2025، لكنه سيظل أعلى من المتوسط العالمي.

وفي سياق الجائحة، توسع العجز المالي للبلدان الأعضاء في البنك، فارتفع إلى زهاء 7% سنة 2020 مقابل 4% من الناتج المحلي الإجماليّ سنة 2019. وشهدت البلدان المصدّرة للوقود أكبر زيادة في عجزها المالي من 3% سنة 2019 إلى 8.2% سنة 2020. ويُقدَّر أن يتقلص العجز سنة 2021 إلى نحو 3% من إجماليّ الناتج المحلّي، وذلك أساساً بسبب الانتعاش في أسعار النفط. ويُتوقَّع أن يتقلص العجز المالي على المدى المتوسط في البلدان المصدرة للوقود، وهو ما يشير إلى حدوث حالات تحسّن في ضبط الأحوال

المالية، مدعوم بارتفاع أسعار النفط. وشهدت البلدان الأعضاء الأقل نموّاً ذات الحيّز المالي المحدود نسبياً ارتفاعاً في عجزها إلى 5.3% من الناتج المحلّي الإجمالي سنة 2020 واستمراره على نفس المنوال سنة 2021، وهو ما يجسد الحاجة إلى زيادة الإنفاق العامّ لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود والتعافي.

وارتفعت نِسب الدَّين العامّ أيضاً في البلدان الأعضاء في البنك أثناء الجائحة. فقد زاد متوسط نسبة إجماليّ الدَّين الحكوميّ إلى الناتج المحلي الإجماليّ بمقدار 7 نقاط مئوية، من 42.3% من إجماليّ الناتج المحلي سنة 2019 إلى 49.3% سنة 2020. ويُقدَّر أن ينخفض إلى نحو 46.6% سنة 2021 ويستقر عند 47.8% على المدى المتوسط، أي أقل من المتوسط في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُتوقَّع أن تحافظ البلدان المصدِّرة للوقود على نسبة معتدلة للدَّين العامّ إلى الناتج المحلي الإجماليّ عند نحو 42% على المدى المتوسط. أمّا البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً، فقد سجّل الدَّين العامّ فيها ارتفاعاً كبيراً إلى نحو 59% من إجماليّ الناتج المحلّي سنة 2021 مقابل 51% سنة 2019. وهذه الزيادة في الدَّين العامّ تتجاوز المستوى الذي يشير إليه التباين في العجز المالي. ويُتوقَّع أن تعود نسبة الدَّين العامّ في البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً، قبل سنة 2023، إلى مستواها قبل تفشي الجائحة.

2.1 أبرز النتائج التشغيلية

ما فتئ مجموع اعتمادات مجموعة البنك يرتفع ارتفاعاً مطّرداً منذ إنشائها حتى بلغ 112.2 مليار دينار إسلامي (160.3 مليار دولار أمريكي) سنة 2021. ونتيجةً لتمويل الانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد - 19، تجاوزت الاعتمادات السنوية سنة 2021 مستوى ما قبل الجائحة، وهو 5.7 مليار دينار إسلامي (7.9 مليار دولار أمريكي) سنة 2019، فارتفعت من 4.8 مليار دينار إسلامي (6.9 مليار دولار أمريكي) سنة 2020 إلى 6.3 مليار دينار إسلامي (8.8 مليار دولار أمريكي). وقد نتج الانخفاض في الاعتمادات سنة 2020 عن عمليات تمويل التجارة التي تأثرت تأثراً شديداً بالقيود المفروضة على التنقل واضطراب سلسلة الإمداد بسبب جائحة كوفيد - 19.

غير أن الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية لم تنخفض، بل واكبت طلب البلدان الأعضاء، ولا سيما في مجالي الصحة والأمن الغذائي. وإذ انخفضت حصة الاعتمادات المخصصة لتمويل التجارة خلال سنة 2020، زادت حصة الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية من مجموع اعتمادات مجموعة البنك. وفي سنة 2021، كانت حصة تمويل التجارة قد استعادت مستواها الذي كانت عليه قبل تفشي الجائحة، وعادت حصص اعتمادات الكيانات جميعها تقريباً إلى مستويات سنة 2019.

تسارعت عملية الصرف في مرحلة ما بعد كوفيد - 19 من أجل توفير الموارد اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الجائحة ولتمويل التعافي.

وارتفعت اعتمادات البنك السنوية من موارده الرأسمالية العادية ارتفاعاً جليّاً من 1.2 مليار دينار إسلامي (1.7 مليار دولار أمريكي) سنة 2020 إلى 1.4 مليار دينار إسلامي (2.0 مليار دولار أمريكي) سنة 2021. وانخفض تمويل تنمية القطاع الخاص الذي قدمته المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص انخفاضاً طفيفاً من 0.2 مليار دينار إسلامي (0.3 مليار دولار أمريكي) سنة 2020 إلى 0.17 مليار دينار إسلامي (0.2 مليار دولار أمريكي) سنة 2021. وانتعشت اعتمادات تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى حدّ بعيد، فبلغت 4.6 مليار دينار إسلامي (6.4 مليار دولار أمريكي) سنة 2021 بعد انخفاضها بنسبة 21.4% سنة 2020.

وتسارعت عملية الصرف في مرحلة ما بعد كوفيد - 19 من أجل توفير الموارد اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الجائحة ولتمويل التعافي.

ولم يختلف توزيع اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2021 اختلافاً كبيراً عن السنوات السابقة. ويجسد هذا التوزيع التزام البنك بالبنى التحتية (النقل، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الحضرية، والطاقة)، ورأس المال البشري (التعليم والصحة)، والأمن الغذائي (الزراعة). ويجسد أيضاً أحوال التنمية في البلدان الأعضاء في البنك، إذ يواجه معظمها عجزاً هائلاً في البنى التحتية غالباً ما يعقّد الصعوبات التي تعترض تنمية قطاعات أخرى.

وتسير المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على مسار الانتعاش منذ سنة 2018، وأبانت عن قوة في الاعتمادات في بداية الجائحة. وإذا كانت اعتماداتها قد انخفضت قليلاً سنة 2021، فقد زادت مصروفاتها للوفاء بالاعتمادات المرتفعة السابقة. وقُسمت الاعتمادات بالتساوي تقريباً بين القطاع المالي (49.92%) والقطاعات غير المالية (50.08%). وركزت استثمارات القطاع غير المالي على القطاعات الشديدة التأثير، ولا سيما النقل (20.53%)، والصناعة والتعدين (18.47%)، والبنى التحتية الصحية (11.08%). أمّا المصروفات، فخُصص جزء كبير منها للقطاع المالي (62.25%)، فالنقل (19.17%)، فالطاقة (13.80%)، ثم الصناعة والتعدين (4.79%). وبالجملة، بلغت نسبة المصروفات إلى الاعتمادات 85.68%، وهذا تحسن كبير مقارنة بالسنة السابقة (44.18%).

الشكل 1.1: صافي اعتمادات مجموعة البنك

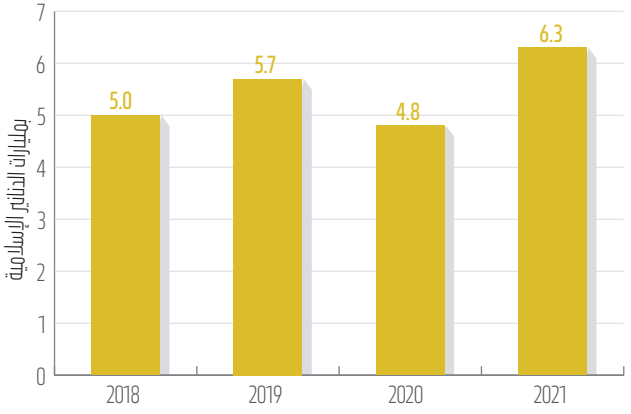

الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

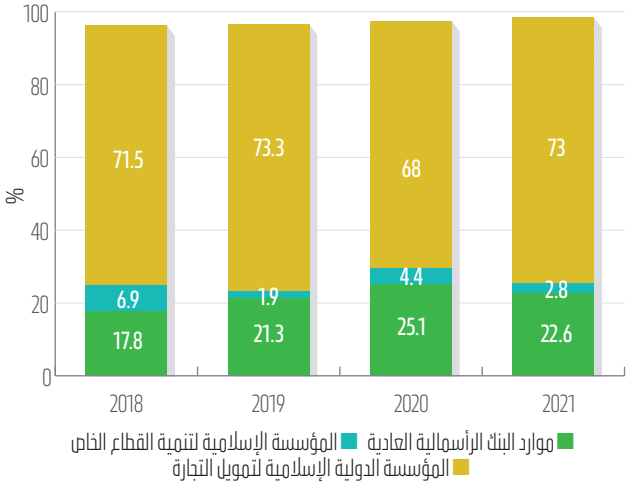

الشكل 3.1: صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

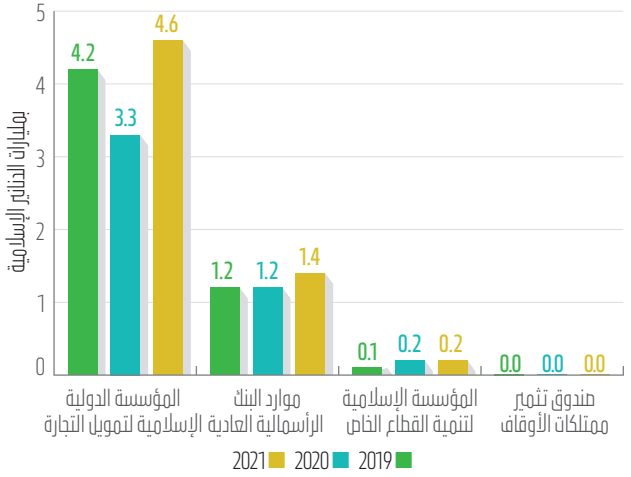

الشكل 4.1: اتجاهات الصرف والسّداد في "مجموعة البنك"

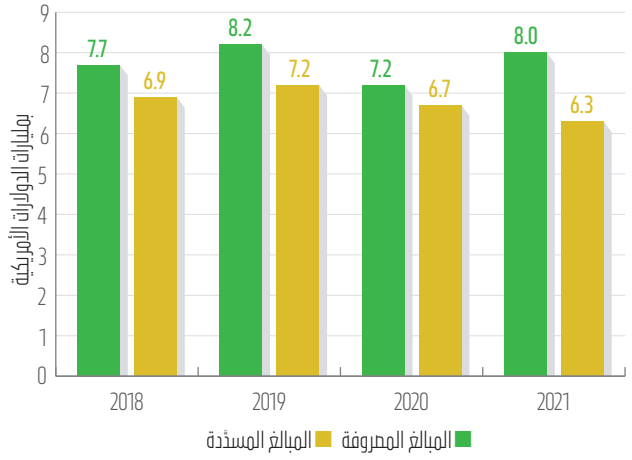

الشكل 5.1: توزيع صافي اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2021

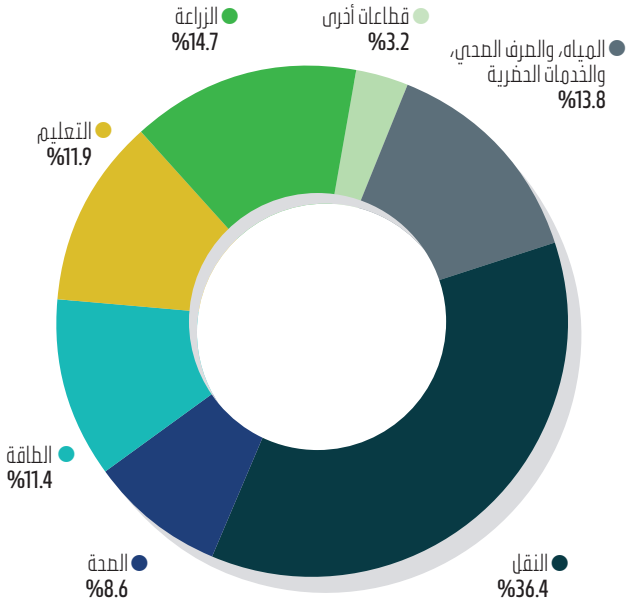

الشكل 6.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

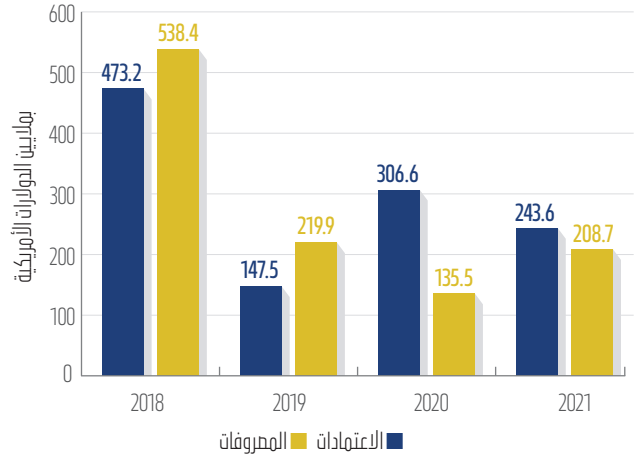

الشكل 7.1: الاتجاهات في صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

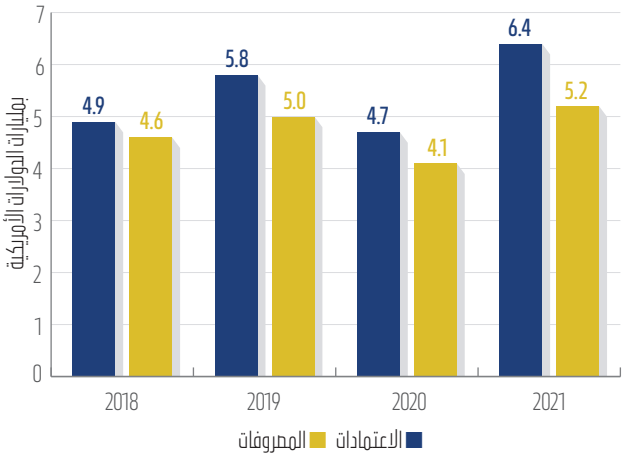

الشكل 8.1: الاتجاهات في الأعمال المؤمنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

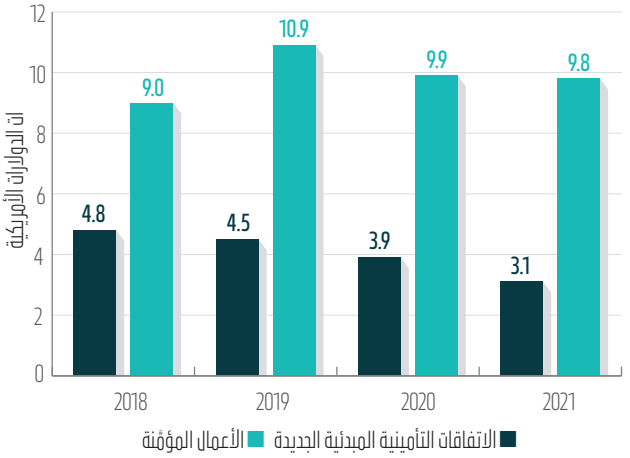

الشكل 9.1: توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2021

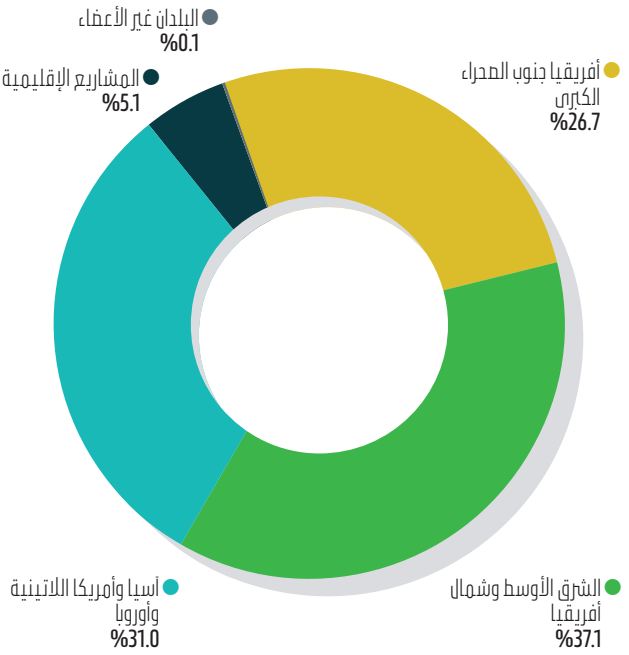

وبانتعاش الاقتصادات واستقرار سلاسل الإمداد، عادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أشدّ قوّةً وأحسن حالاً في كلّ من الاعتمادات والمصروفات. وبمعدل صرف بلغ 78% لدعم قدرة الاقتصادات على الصمود أمام جائحة كوفيد - 19، اعتمدت هذه المؤسسة 6.4 مليار دولار أمريكي، منها اعتمادات للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قدرها 3.6 مليار دولار أمريكي لدعم التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي. أمّا من حيث تنويع محفظة تمويل التجارة، فقد بلغت الاعتمادات خارج قطاع النفط والغاز 2.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 38% من إجماليّ محفظة تمويل التجارة. وبلغت الاعتمادات للقطاع الخاص 806 ملايين دولار أمريكي، منها 753 مليون دولار أمريكي خُصّصت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار شراكات خطوط التمويل.

لقد غدا توفير التأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية أشد صعوبة خلال الجائحة. غير أن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أثبتت قدرتها الكبيرة على الصمود. وانخفضت التزاماتها المبدئية الجديدة وأعمالها المؤمَّنة انخفاضاً طفيفاً فقط سنة 2020. وفي سنة 2021، استعادت المؤسسة زهاء 90% من الأعمال المؤمَّنة و70% من الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة، مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وتصدت المؤسسة لجائحة كوفيد - 19 بتوفير قدرة تأمينية تجاوزت 643 مليون دولار أمريكي لدعم استيراد المعدات الطبية، والأغذية الأساسية، والسلع الطاقية. وتدفقت هذه الاعتمادات بفضل مبادرتين رئيستين هما: آلية مجموعة البنك للضمان المتعلق بجائحة كوفيد - 19، والمبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية من أجل التصدي العاجل لجائحة كوفيد - 19.

وكان توزيع اعتمادات البنك بحسب المناطق مستقراً على مرّ السنين استقراراً يجسد الاحتياجات والمراحل الإنمائية للبلدان الأعضاء في المناطق المعنية.

كان توزيع اعتمادات البنك بحسب المناطق مستقرّاً على مرّ السنين استقراراً يجسّد الاحتياجات والمراحل الإنمائية للبلدان الأعضاء في المناطق المعنية.

3.1 المبادرات الأساسية

1.3.1 إعادة مواءمة استراتيجية البنك مع المألوف الجديد

بعد قُرابة عشر سنين (2010-2019) من النموّ القويّ، وإن كان غير متكافئ، تأثر العالم سلباً بجائحة كوفيد - 19. وأحدثت الجائحة تغيراً كبيراً في مشهد التنمية العالمية وألحقت ضرراً بالغاً بآفاق البلدان الأعضاء في البنك، وأدت في كثير من الحالات إلى تراجع التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ودفعت هذه الصدمات والاضطرابات البلدان الأعضاء إلى مراجعة أولوياتها وإعادة النظر فيها في ضوء المألوف الجديد الذي أحدثته الجائحة. وخلال المائدة المستديرة التي عقدت بأوزبكستان في 3 سبتمبر 2021، طلب محافظو البنك من البنك مراجعة استراتيجيته وإعادة مواءمتها مع الاحتياجات الماسة والمتغيرة للبلدان الأعضاء. واستجابة لذلك الطلب، أجرى البنك عملية إعادة مواءمة لاستراتيجيته استهدفت إعادة النظر في توجُّهه الاستراتيجيّ، ومن ثمّ تحسين مواءمة دعمه مع احتياجات البلدان الأعضاء وأولوياتها الأساسية فيما بين سنتي 2023 و2025.

وروعي في عملية إعادة مواءمة الاستراتيجية ما يلي: (1) السياق العالمي وآفاق الاقتصاد الكلي وتحدياته التي تواجه البلدان الأعضاء، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد - 19؛ (2) الفحص النصفيّ للاستراتيجية العشرية الحالية؛ (3) الاحتياجات المتزايدة للاستثمار في البنى التحتية المستدامة للبلدان الأعضاء وأولويات البنك؛ (4) احتياجات البلدان الأعضاء في مجال التصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود؛ (5) ضرورة قيام البنك بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدمه لتطوير القدرات؛ (6) طرائق البنك في دعم التحول إلى نموّ غير مضرّ بالبيئة وقادر على الصمود وشامل في البلدان الأعضاء؛ (7) الدروس المستفادة من التحليل المقارن لبعض البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

وتحدّد وثيقة إعادة مواءمة استراتيجية البنك أولويات البنك المعاد مواءمتها فيما بين سنتي 2023 و2025. وترمي استراتيجية البنك إلى التركيز على ثلاثة أهداف استراتيجية عامة ومترابطة هي: (1) تعزيز الانتعاش؛ (2) مكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود؛ (3) تحفيز النمو الاقتصادي غير المضر بالبيئة. ولتحقيق هذه الأهداف، سيصب البنك اهتمامه على ركيزتين استراتيجيتين ضروريتين لرسالته في خدمة الأمة، هما: (1) دعم التطوير الشامل لقدرات رأس المال البشري؛ (2) إنشاء بنى تحتية غير مضرة بالبيئة، وقادرة على الصمود، ومستدامة.

2.3.1 تعزيز التآزر بين كيانات مجموعة البنك

في سنة 2019، أصدر مجلس المديرين التنفيذيين، في إطار البرنامج السنويّ لإدارة تقييم العمليات (2018)، تكليفاً بإجراء تقييم للتآزر بين كيانات مجموعة البنك. وخلَص التقييم إلى أن فرصاً عديدة ضاعت، وأن بالإمكان فعل الكثير في مجال التآزر بين كيانات مجموعة البنك. وأقر مجلس المديرين التنفيذيين، خلال اجتماعه الذي عقد في يونيو 2020، توصيات التقييم وعدها المساهمات والمرتكزات الرئيسة لخطة التآزر داخل مجموعة البنك في المستقبل ("خطة التآزر"). وكلف مجلس المديرين التنفيذيين رئيس مجموعة البنك بدعم تنفيذ خطة التآزر وتوجيهها.

والهدف من خطة التآزر هو تهيئة بيئة مواتية من شأنها أن تتيح لأعضاء مجموعة البنك التعاون على إنشاء قيمة كبرى للبلدان الأعضاء فيها. وبعبارة أدقّ، صُمّمت خطة التآزر لإتاحة وتيسير تعاون كيانات مجموعة البنك على ما يلي: (1) تقديم خطة دعم أكثر شمولاً للعملاء؛ (2) تحسين فعالية مجموعة البنك؛ (3) تعزيز حضور مجموعة البنك في الميدان؛ (4) زيادة مكاسب الكفاءة الداخلية (الوفورات في التكاليف). وستقوم خطة التآزر على ركيزتين هما: التآزر في الأعمال والتآزر الداخلي، مع إيلاء اهتمام خاص للركيزة الأولى.

3.3.1 اتحسين الاستدامة المالية

تستند استراتيجية البنك في مجال الاستدامة المالية إلى ضرورة الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA)، والحرص في الوقت نفسه على سد احتياجات البلدان الأعضاء إلى النموّ والتنمية المستدامة بكيفية فعالة على المدى المتوسط والمدى البعيد. وتُلزم استراتيجية الاستدامة المالية البنك بتوخي الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد الرأسمالية المحدودة وتعبئة الموارد بحسب السوق.

ويدير البنك نموّ الأصول والخصوم باعتمادات ومصروفات قوية تأخذ في الحسبان مقاييس الكفاءة. وقد نفذ البنك هذه الخطة بنجاح منذ سنة 2018، إذ زادت الاعتمادات بمبلغ 0.5 مليار دولار أمريكي في السنة، ويُتوقع أن تبلغ الاعتمادات 3 مليارات دولار أمريكي سنة 2022 وفقاً لهذه الخطة. وبالمثل، استطاع البنك أن يزيد هامش الصرف باستمرار كل سنة لتحسين الخدمات المقدمة للبلدان الأعضاء بتعزيز أنشطة تعبئة الموارد وتقليل قيود السيولة.

وسمح التنفيذ الناجح لاستراتيجية الاستدامة المالية للبنك بتثبيت المقاييس الاحترازية، مثل كفاية رأس المال، والسيولة، ونسبة الرفع المالي، على الرغم من ظروف السوق المعاكسة. وينفذ البنك أيضاً عدّة مبادرات لتحسين الاستدامة المالية عن طريق الإدارة الاستباقية للميزانية العمومية وتخطيط التمويل للطوارئ باتخاذ تدابير استثنائية. وفي هذا الصدد، أحرز البنك تقدماً كبيراً على العديد من المحاور، منها اختراق أسواق جديدة، والوصول إلى قاعدة مستثمرين جديدة بفضل إصدارات منتظمة، وطرح عملات ومنتجات جديدة. وفي سنة 2021، أصدر البنك أكبر صكوكه حتى الآن، وكانت هي أيضاً صكوك استدامة. وبالمثل، أصدر البنك أول إصدار له من الصكوك بسعر التمويل المضمون لليلة واحدة (SOFR) تمهيداً للتخلي عن سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن (الليبور).

4.1 ات مجموعة البنك

1.4.1 العمليات الإنمائية الأساسية

في سنة 2021، بلغت خطة عمليات البنك 2.5 مليار دولار أمريكي، مقسمة إلى مجالين رئيسين هما: (1) المالية العامة؛ (2) الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وحقق البنك الهدف التشغيلي من حيث تمويل المشاريع في البلدان الأعضاء. وبعبارة أدق، قُدّم تمويل مشاريع تجاوز ملياري دولار أمريكي لأكثر من 30 بلداً خلال السنة قيد النظر. ونُسقت عملية إعداد مقترحات المشاريع خلال السنة لاجتناب أيّ تأخير في استيفاء شروط لجان الفحص الفنيّ. ووُضعت آليات تنسيق حرصاً على اتباع جميع المشاريع الإجراءات المعمول بها في الفحص الفني وإجازات هيئة الإدارة.

ويتوقع أن تؤتي المشاريع والمنح المعتمدة سنة 2021 نتائج واعدة فور اكتمالها، وستساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية، وهي الهدف 1، والهدف 2، والهدف 3، والهدف 4، والهدف 6، والهدف 7، والهدف 9. ونظراً لاستمرار تفشي الجائحة في معظم البلدان الأعضاء، ظل الهدف 3 (الصحة) من أهداف التنمية المستدامة يحظى بأولوية قصوى في اعتمادات المشاريع. وستؤدي هذه العمليات المشتركة بين القطاعات مجتمعة إلى النتائج التالية:

2.4.1 تعزيز تنمية القطاع الخاص

دعمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، منذ إنشائها سنة 1999، تنمية القطاع الخاص في البلدان الأعضاء باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي. وفي سنة 2021، بلغ إجماليّ اعتمادات هذه المؤسسة 243.60 مليون دولار أمريكي (مقابل 306.60 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة).

وخُصص ما يناهز نصف الاعتمادات للمشاريع الجديدة خلال هذه السنة للقطاع المالي (49.92%)، في حين ركزت استثمارات القطاع غير المالي على القطاعات الشديدة التأثير، وهي في المقام الأول النقل (20.53%)، فالصناعة والتعدين (18.47%)، ثم البنى التحتية الصحية (11.08%). وعلى الصعيد الإقليمي، خُصص 31.61% من اعتمادات المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها آسيا بنسبة 30.79%، فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 29.39%، فأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 6.16%، ثم الباقي، أي 2.05%، لمشاريع عالمية (بلدان متعددة).

وفيما يتعلق بالمصروفات، بلغ إجماليّ ما صُرف خلال السنة 208.71 مليون دولار أمريكي (مقابل 135.48 مليون دولار أمريكي سنة 2020). وخُصصت هذه المصروفات في المقام الأول للقطاعات الشديدة التأثير، مثل التمويل (62.25%)، والنقل (19.17%)، والطاقة (13.80%)، والصناعة والتعدين (4.79%). وبوجه عام، استقرت نسبة المصروفات إلى الاعتمادات عند 85.68%، وتحسنت تحسناً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة (44.18%).

1
توفير فرص عمل لأكثر من
217,500 شخص،
وتوفير التدريب لنحو 70,000 شخص

2
بناء سعة تخزينية للأغذية تفوق
60,000 طن

3
توفير برامج توعية في مجال الصحة والصرف الصحي يستفيد منها نحو **32 مليون شخص**، ووصول خدمات العيادات الخارجية إلى
1.2 مليون شخص آخر

4
توفير **265 مدرسة جديدة** يستفيد منها نحو
180,000 طالب
في مختلف المستويات التعليمية. وستعزز هذه البرامج جودة التعليم بتطوير قدرات
9,000 مدرس

6
تزويد أكثر من
4 ملايين منزل
بمياه صالحة للشرب، وربط **800,000 منزل** آخر بأنظمة صرف صحي محسنة.

7
توليد ما يعادل
1,012 ميغاواط
من الكهرباء من مصادر متجددة

9
دعم نقل الأشخاص والبضائع، ومن ثم
المساهمة في النمو الاقتصاديّ

نظراً لاستمرار تفشي الجائحة في معظم البلدان الأعضاء، ظل الهدف 3 (الصحة) من أهداف التنمية المستدامة يحظى بأولوية قصوى في اعتمادات المشاريع.

ولزيادة تحسين نموذج العمل وضمان الاستدامة المالية، واصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها على توليد الإيرادات القائمة على الرسوم، وأبرمت ثلاثة عقود صكوك جديدة، إضافة إلى صفقتين استشاريتين جديدتين تشملان إنشاء نوافذ مصرفية إسلامية في كل من السنغال ومالي. وأنشئت أيضا منصة Bridge للمساعدة على تقليص الفجوة الرقمية في البلدان الأعضاء وإنشاء منظمة أكثر ابتكاراً وكفاءة واستدامة من الناحية المالية مع شبكة كبيرة من المؤسسات المالية الشريكة لتعبئة موارد إضافية.

3.4.1 دعم تمويل التجارة

على الرغم مما واجهته البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من اضطراب غير مسبوق في التجارة خلال أزمة كوفيد - 19 وما تلا ذلك من انتعاش عالمي غير متكافئ، فإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك تكيفت مع واقع السوق الجديد وحافظت على قدرتها على دعم البلدان الأعضاء. وحققت المؤسسة عدة إنجازات جديرة بالملاحظة سنة 2021. والدليل على الاستدامة المالية للمؤسسة احتفاظُها بالتصنيف الائتماني الرائد من وكالة موديز (A1)، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وبلغت المصروفات المخصصة لتمويل التجارة 5.2 مليار دولار أمريكي، بمعدَّل صرف قدره 79% لدعم قدرة الاقتصادات على الصمود أمام جائحة كوفيد - 19، في حين بلغت الاعتمادات المخصصة لتمويل التجارة 6.4 مليار دولار أمريكي، وبلغت الاعتمادات المخصصة للتجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي 4 مليارات دولار أمريكي لدعم التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي. ومن حيث تنويع محفظة تمويل التجارة، بلغت الاعتمادات خارج قطاع النفط والغاز 2.58 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 39% من إجماليّ المحفظة. وبلغت الاعتمادات المخصصة للقطاع الخاص 707 ملايين دولار أمريكي، منها 663 مليون دولار أمريكي مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار شراكات خطوط التمويل.

وكان لتمويل هذه المؤسسة تأثيرٌ إنمائيٌّ كبيرٌ في سكان البلدان الأعضاء. وتشمل هذه التأثيرات: (1) حصول نحو 11 مليون شخص على الطاقة؛ (2) انتشال نحو 100,000 شخص من الفقر؛ (3) تلقيح 29 مليون شخص بفضل تمويل اللقاحات؛ (4) استفادة أكثر من 600,000 مزارع من التمويل التجاري الذي تقدمه المؤسسة للزراعة؛ (5) دعم أكثر من 55,000 فرصة عمل بتمويل القطاع الخاص، وتدريب 289 شخصاً في إطار أنشطة تطوير القدرات في جميع البلدان الأعضاء.

ودفعت جائحة كوفيد - 19 المؤسسة إلى إطلاق استراتيجيتها 2.0 من أجل وضع نموذج عمل فريد ومستدام للمستقبل، موائم للتوجه الجديد للبنك وملاحظات مجلس محافظي البنك. وهو يجسد التوجه نحو تنسيق كيانات مجموعة البنك أنشطتها لإنشاء تآزر فيما يخص القيمة، مع إيلاء اهتمام خاص للبيع المتقاطع بواسطة منتجات مشتركة، وتبادل المعارف بشأن المخاطر المتعلقة بالسوق، وتطوير المالية الإسلامية، والخدمات الاستشارية، والمساهمات في استراتيجيات مجموعة البنك المتعلقة بالشراكة القُطرية.

الإطار 1: برنامج دعم الصادرات في بنغلاديش

برنامج دعم الصادرات في بنغلاديش (Export Launchpad Bangladesh) برنامجُ مساعدةٍ فنيةٍ في بنغلاديش مصمَّم للمساعدة على تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدِّرة، والمساهمة في نهاية المطاف في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر في بنغلاديش.

وهذا البرنامج مبادرةٌ مشتركة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومكتب تيسير التجارة في كندا، وحكومة كندا، ووزارة الشؤون العالمية الكندية، ومجلس النهوض بالأعمال في بنغلاديش. وقد أُطلق هذا البرنامج في نوفمبر 2019، ويتألف من عنصرين: تدريب المدربين، والوصول إلى السوق الكندي. والهدف من البرنامج هو تطوير الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتزويد مجلس النهوض بالأعمال في بنغلاديش وسائر مؤسسات دعم التجارة في بنغلاديش بالقدرة على تقديم التدريب على التجارة الدولية وخدمات الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدرة وللمصدرين المحتملين في بنغلاديش.

وبالنظر إلى الوقائع المتعلقة بجائحة كوفيد - 19 سنة 2020، كان لا بد من تكييف تقديم أنشطة تدريب المدربين من وجهين. أولا، حوّل التدريب الحضوريّ إلى "تدريب افتراضيّ"؛ ثانياً، عُدِّلت المواد التدريبية لتلائم المعرفة بالتجارة الدولية ذات الصلة بالجائحة. وبفضل ما أبدته جميع الجهات المعنية من مثابرة وما قدمته من دعم، أنجز المشروع بنجاح دون المساس بجودة التدريب.

ونتج عن هذا المشروع 32 مدرّباً جديداً (17 مدرّبة و15 مدرّباً) و43 منشأة صغيرة ومتوسطة مدربة من قطاعي الجوت والأغذية المصنعة في بنغلاديش. وفي سبتمبر 2021، كان 16 مدرّباً جديداً من أصل 32 قد درَّبوا 171 منشأة صغيرة ومتوسطة أخرى في بنغلاديش.

وتركز المرحلة الثانية من المشروع على إعداد وتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش على الوصول إلى السوق الكندي، ويشمل ذلك التدريب على إجراء أبحاث السوق والوصول إلى الأسواق. والنتيجة النهائية المتوخاة من هذا النشاط هي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر في بنغلاديش بتعزيز قدرة مبادرات دعم التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق العالمي، ولا سيما في كندا.

نتج عن المشروع

32 مدرّباً جديداً
(17 مدرّبة و15 مدرّباً)

و 43 منشأة صغيرة ومتوسطة مدرَّبة من قطاعي الجوت والأغذية المصنَّعة في بنغلاديش.

وفي سبتمبر 2021، كان 16 مدرّباً جديداً من أصل 32 قد درَّبوا

171 171 منشأة صغيرة ومتوسطة أخرى في بنغلاديش

الإطار 2: إزالة مخاطر مشروع تأهيل مجمعٍ لمياه الصرف الصحي في داكار (السنغال)

أنشئ مجمع هانْ فانْ قبل أكثر من 70 سنة لتصريف مياه الصرف الصحي ومعالجتها على امتداد نحو ثمانية كيلومترات تغطي أكثر من عشرة أحياء في داكار. وقد تدهورت حالته الآن كثيراً. وأدى تآكُله على مرّ السنين إلى حدوث مشكلات هيكلية ومخاطر مائية تعزى في المقام الأول إلى المواد الكيميائية السامة والأحّالة، والنفايات المنزلية، والرمل. وإضافة إلى ذلك، أدّى ثقل المباني التي أقيمت عبر السنين على المجمع إلى حدوث مشكلات كبيرة تتعلق بالسلامة.

وتسبب حالة مرفق التجميع مشكلات متكررة متعلقة بمياه الصرف، والغازات، والمواد الضارة الراكدة على السطح، ومنها الهيدروجين، وثاني أكسيد الكربون، والأمونيا. وإضافة إلى مخاطر الانفجار، والحريق، وانهيار المباني والمنازل، تجاوز التلوث الدائم بالروائح جميع المستويات المسموح بها. وهناك أكثر من 500,000 شخص يتعرضون في الوقت الحالّي لكل هذه المخاطر.

وبالنظر إلى الطبيعة الاستعجالية لهذا المشروع، فقد عملت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع حكومة السنغال وفرع مؤسسة سوسييتيه جنرال في كوت ديفوار لتوفير تأمين من الإخلال بالالتزامات المالية السيادية على قرض بقيمة 82 مليار فرنك أفريقي (124 مليون يورو) مقدم من بنك سوسييتيه جنرال لوزارة المالية السنغالية. والهيكل المالي للصفقة مبتكر تماماً، لأنه يمكّن السنغال من الاقتراض بالعملة المحلية بفضل آلية ضمان مقابل أعدها بنك سوسييتيه جنرال والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

ويُتوقع أن يحسن المشروع صحة 16.5% من أطفال داكار (نحو 150,000 طفل). وهؤلاء الأطفال معرضون في الوقت الحالّي للإصابة بالملاريا والإسهال بسبب القرب من مياه الصرف الصحي. وسيقلل هذا المشروع أيضاً من مخاطر إصابة السكان بأمراض الجهاز التنفسي بسبب استنشاق المواد الكيميائية السامة.

وسيوفر المشروع 6,151 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ولا يتوقع أن يكون عبئاً على موازنة الدولة لأنه ذو جدوى اقتصادية ومالية.

ويساهم هذا المشروع في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حياة صحية وتعزيز العافية للجميع) والهدف 6 (ضمان الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي) والهدف 8 (تعزيز العمل اللائق للجميع) والهدف 11 (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة).

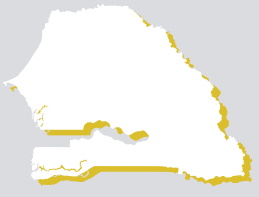

يُتوقع أن يحسن المشروع صحة
16.5%
من أطفال داكار (نحو 150,000 طفل).

4.4.1 توفير التأمين من المخاطر الائتمانية والمخاطر القُطرية

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مكلّفةٌ بتوسيع التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء باستخدام حلول موافقة للشريعة في مجالي تعزيز الائتمان وتوفير التأمين من المخاطر السياسية.

وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد - 19، تعهدت المؤسسة مبدئياً بتخصيص 150 مليون دولار أمريكي لتوفير التأمين للمعاملات الأساسية، ومنها استيراد عُدد الطوارئ الطبية والمؤن الغذائية، في إطار برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي. وقد خُصص حتى الآن أكثر من 770 مليون دولار أمريكي في شكل تأمين لدعم استيراد المعدات الطبية، والأغذية الأساسية، والسلع الطاقية. وقد تدفقت هذه الأموال بفضل مبادرتين رئيستين هما: آلية الضمان المتعلقة بمجموعة البنك في إطار جائحة كوفيد - 19 ("آلية الضمان")، والمبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامّي للتنمية من أجل التصدّي العاجل لجائحة كوفيد - 19 ("المبادرة المشتركة").

وآليةُ الضمان المتعلّقةُ بمجموعة البنك برنامجٌ أعدَّه البنكُ والمؤسسةُ الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من أجل توفير تسهيلات إزالة المخاطر للبلدان الأعضاء. وتقدم هذه الآلية الدعم للبلدان الأعضاء في شكل تأمين وضمانات لفائدة الجهات المموّلة.

وفي سنة 2021، شهد برنامج المبادرة المشتركة زيادة في الاعتمادات، إذ نُفّذت معاملات متعلقة بالتجارة بقيمة 271 مليون دولار أمريكي لفائدة البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في البنك. فاستفادت بلدان مثل بنغلاديش، والكاميرون، وموريتانيا، والسنغال، وتونس، وبنين من دعم هذا البرنامج، وهو ما مكّنها من استيراد السلع الأساسية بأسعار مخفضة وتعزيز قطاعي الصحة والغذاء. وركّز البرنامج، في سنته الثانية، على تيسير توريد لقاحاتكوفيد - 19 إلى البلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وسد الفجوة في توافر اللقاحات، ولا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويُتوقّع أن يدعم البرنامج استيراد ما قيمته نحو 50 مليون دولار أمريكي من لقاحاتكوفيد - 19 قبل شهر سبتمبر 2022.

يُتوقّع أن يدعم برنامج "المبادرة المشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية من أجل التصدي العاجل لجائحة كوفيد - 19" استيراد نحو
50 مليون دولار أمريكي
من لقاحات كوفيد - 19 قبل شهر سبتمبر 2022

5.4.1 الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلامية

في أبريل 2021، أطلق على المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب اسم جديد هو "معهد البنك الإسلاميّ للتنمية"، ووُسع نطاق مهمته؛ فصار يشمل دور كبير اقتصاديّي مجموعة البنك ووظائفه. ويوافق نقل وظيفة كبير اقتصاديّي مجموعة البنك إلى معهد البنك مواصلة المعهد أداء دور منارة المعرفة في مجموعة البنك، المكلَّفة بإدارة تطوير الحلول المبتكرة القائمة على المعرفة ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة.

ويواصل المعهد دعم اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. ففي سنة 2021، أجرى المعهد بحثاً تحليلياً عن الانتعاش بعد جائحة كوفيد - 19. وتعاون أيضاً مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية على إصدار خمسة تقارير موجزة عن الفقر المتعدد الجوانب في البلدان الأعضاء في البنك، اشتملت على تحليل لجائحة كوفيد - 19 والدروس المستفادة من مبادرات التخفيف من وطأة الفقر في البلدان الأعضاء.

ونظراً لأن معهد البنك تحوّل إلى كيان يستهدف إحداث التأثير، فإنه بدأ يطور براءة اختراع رابعة ويدخل المرحلة الوطنية لبراءات الاختراع الثلاث المحرزة سنة 2021 عن حلول مبتكرة في مجال المالية الإسلامية قائمة على سلسلة الكتل. وفي إطار برنامج معهد البنك لمنح الاقتصاد الذكي، اختير سبعة فائزين ومُنح كل منهم 10,000 دولار أمريكي للمضيّ قُدُماً في مشاريعهم التي تستتبع استخدام تكنولوجيات جديدة لتحفيز التحول الاقتصادي القائم على المعرفة. كذلك، بعد إعادة صياغة جائزة البنك للإنجازات المؤثِّرة في مجال الاقتصاد الإسلامي، اختيرت منصتان من منصات التمويل الجماهيري القائمة على الابتكار للفوز بجائزة البنك سنة 2021.

وقدم معهد البنك أيضاً دورات تدريبية مخصصة لمؤسسات في البلدان الأعضاء، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى الدفع قدماً ببرامج بناء القدرات والشراكات. وساعد المعهد، بالتعاون مع الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، حكومتي السنغال وتوغو على جمع البيانات في الوقت المناسب بواسطة تكنولوجيا وكالة ناسا للأقمار الصناعية وتحليلات مؤسسة أمازون لخدمات الإنترنت (Amazon Web Services)، ما أتاح لهما مراقبة البيانات البيئية وتتبعها. وواصل المعهد، بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي، تدريب الإحصائيين الوطنيين من البلدان الأعضاء المشتركة في مجال العولمة الاقتصادية.

وواصل معهد البنك تعزيز ريادته في المنشورات المتعلقة بالاقتصاد والمالية الإسلاميين، وذلك بإطلاق تطبيق "قارئ معهد البنك" (IsDBI Reader)، وهو تطبيق حديث لقراءة الكتب الإلكترونية على الأجهزة الذكية. والتطبيق مدمج في موقع معهد البنك على شبكة الإنترنت (https://isdbinstitute.org)، ويسمح للمستخدمين باقتناء المنشورات الإلكترونية وتنزيلها. وإضافة إلى ذلك، واصل معهد البنك إصدار منشورات عن الاقتصاد والمالية الإسلاميَّين، منها كتابٌ جديدٌ يفصّل القولَ في الطرائق العملية للحدّ من المخاطر في المالية الإسلامية وتقريرٌ جديدٌ عن الذكاء الاصطناعي والمالية الإسلامية.

6.4.1 التعاون على الحد من الفقر

غيَّرت جائحة كوفيد - 19 حياة الناس بطرائق متنوّعة وغير متوقَّعة، فعرّضت للخطر ما تحقَّق من مكاسب عالمية في مجال الحدّ من الفقر خلال العقدين الماضيين. ولإنقاذ هذه المكاسب، يجب على أصحاب القرار الاستثمار في تدخلات محدَّدة الأهداف ومستندة إلى الأدلة لإعادة البناء على نحو أفضل. لذلك تعاون معهد البنك مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية على دراسة واستكشاف مختلف جوانب الفقر المتعدد الجوانب في البلدان الأعضاء في البنك. وتُلقي هذه الشراكة الضوء على الفقر المتعدد الجوانب على المستويين الوطني ودون الوطني، وفي مختلف الفئات العمرية، مما يهيئ الأساس الذي يمكّن من صياغة البرامج القُطرية للبنك والسياسات الحكومية.

ومن الناحية العملية، يواصل صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية أداء دور رائد في مكافحة الفقر في البلدان الأعضاء. فقد قدم هذا الصندوق، منذ إنشائه، زهاء مليار دولار أمريكي في هيئة قروض ميسَّرة ومِنح لتمويل المشاريع والبرامج في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2021، اعتُمد 61.3 مليون دولار أمريكي للمشاريع والبرامج؛ وخُصّص 31 مليون دولار أمريكي للبلدان الأعضاء في هيئة قروض ميسَّرة، في حين خُصّص 30.3 مليون دولار أمريكي في هيئة مِنح. ويشمل هذا التمويل مشاريع الصحة، والتعليم، والصرف الصحي، ومشاريع اللاّجئين، ومشاريع الأوقاف العقارية. وبسبب جائحة كوفيد - 19، لا تزال الصحة تحظى بالأولوية القصوى، إذ استحوذت على 35.8% من الاعتمادات سنة 2021، تليها الزراعة (14.5%)، فالتعليم (14.1%)، فالمياه والصرف الصحي (8.2%)، فالطاقة (5%)، ثم الصناعة والتعدين (3.3%). أمّا بقية التمويل، فخُصّصت لأنشطة أخرى منها المالية، والإدارة العامة، والتطوير العقاريّ من أجل الحد من الفقر.

ولما كانت مستويات الفقر في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً مرتفعة وغير متناسبة، فقد خُصص نحو 63% من التمويل لهذه البلدان. وهذا التركيز موافقٌ لسياسة البنك المتعلقة بالحد من الفقر، التي تنص على وجوب تخصيص 80% من تمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية السنويّ للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً و20% لجيوب الفقر في غيرها من البلدان. ويعزى الحيدان عن المبادئ التوجيهية لهذه السياسة سنة 2021 إلى المشكلات الصحية التي أثرت في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وحققت تدخلات الصندوق نتائج هامّة، منها بناء أكثر من 700 مدرسة تؤوي ما يزيد على 51,000 تلميذ، وحصول 73 مليون شخص على الرعاية الصحية، وحصول 2.8 مليون شخص على فرصة عمل.

الإطار 3: تحالف مكافحة العمى الممكن تفاديه

ردُّ البصر هو إحدى الوسائل التي يقدّم بها البنك سبل الخروج من الفقر. وفي سنة 2021، واصل البنك دعم المرحلة الثانية من تحالف مكافحة العمى الممكن تفاديه، وهو برنامج إقليمي يجمع بين عدة شركاء فنيين وماليين من البلدان الأعضاء ومن غيرها من بلدان العالم. ويساعد هذا البرنامج على تطوير قدرات البلدان الأفريقية الأعضاء على محاربة الأسباب الجذرية لضعف البصر. ويستفيد من المرحلة الثانية من هذا البرنامج (2019-2023) 13 بلداً هي: بوركينافاسو، وتشاد، وتوغو، والاتحاد القمري، وجيبوتي، والصومال، وغينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر.

وقد تحققت النتائج التالية سنة 2021:

- إعداد خطط عمل خماسية. أُنجزت أربع خطط عمل خماسية تخصّ الاتحاد القمري، والصومال، وغينيا بيساو، وموريتانيا، وذلك بتنسيق تامّ مع وزارات الصحة في هذه البلدان. ومكّن ذلك من توحيد جميع خطط العمل الخماسية المعدة لفائدة البلدان الثلاثة عشر المستفيدة.
- تنفيذ عمليات جراحية للساد واستشارات في أمراض العيون. خضع 12,509 أشخاص لعلاج الساد، واستردّوا بصرهم. واستفاد 106,573 شخصاً آخرين في المناطق الحضرية والريفية من استشارات في أمراض العيون.

نفّذت المرحلة الثانية من تحالف مكافحة العمى الممكن تفاديه

29,950
عملية جراحية للساد، و
204,262
استشارة

- تحديد شركاء جدد. انضمت إلى التحالف خمس جهات فنية ومالية شريكة جديدة هي: مؤسسة الغوث الإسلامي بفرنسا (SIF)، واتحاد منظمات الرعاية الطبية والإغاثة، والمنظمة الدولية للنداء الإنساني (Human Appeal)، ومؤسسة الرعاية الصحية التطوعية (Project CURE)، واللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي.
- توفير المنح الدراسية. لسد النقص في أطباء العيون وفنيي طب العيون، حصل ستة أطباء و19 فنياً من بوركينافاسو وتشاد على منح دراسية لمتابعة تخصصهم في طب العيون.
- تنفيذ تدريب قصير المدة. بدأ البنك، بالتعاون مع معهد طب العيون الاستوائي بأفريقيا في مالي، برنامجاً تدريبياً لفائدة 48 طبيب عيون و28 فنياً في طب العيون.

ونفّذت المرحلة الثانية من هذا التحالف 29,950 عملية جراحية للساد و204,262 استشارة، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تفرضها جائحة كوفيد - 19 الجارية.

الشكل 10.1: اعتمادات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات سنة 2021

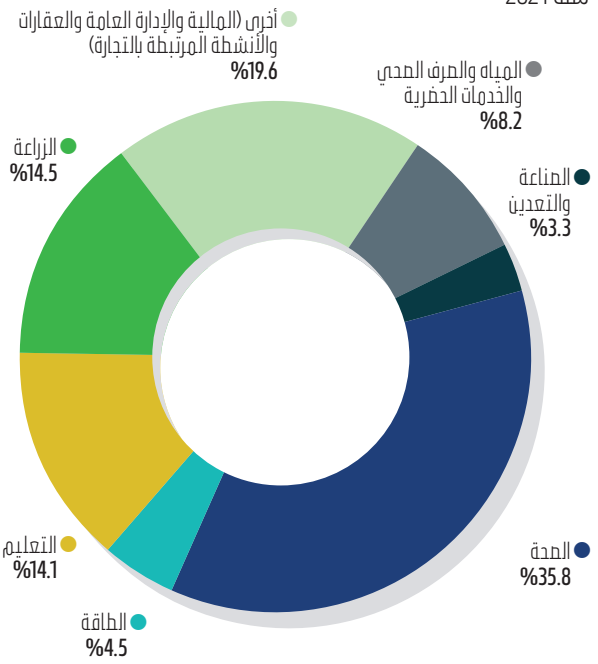

7.4.1 تسخير الأوقاف لتحقيق التنمية

خلال سنة 2021، وافق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على 4 مشاريع جديدة بتكلفة إجمالية تناهز 67.41 مليون دولار أمريكي. وكانت ثلاثة مشاريع في بلدان أعضاء ومشروع واحد في بلد غير عضو. وسجّل الصندوق أيضاً سنة استثنائية من حيث الصرف حيث بلغ 46 مليون دولار أمريكي، في حين كان الهدف 20 مليون دولار أمريكي. وعلى الصعيد المالي، حقق الصندوق نتائج مرضية، فبلغ صافي الدخل خلال السنة قيد النظر 3.35 مليون دولار أمريكي (أي بزيادة أكثر من 30% عما كان عليه سنة 2020). وإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد على الرغم من الآثار المستمرّة لجائحةكوفيد - 19. فقد أضيفت إلى رأسماله أربعة استثمارات جديدة بقيمة إجماليّة تبلغ 18.76 مليون دولار أمريكي. أمّا الاستثمار الأول، فجاء من صندوق الحج الإندونيسيّ. ويأتي استثماره البالغ 6.51 مليون دولار أمريكي بعد مشاركة أولية قدرها 5 ملايين دولار أمريكي سنة 2020. وبهذا الاستثمار، غدا صندوق الحج الإندونيسي ثالث أكبر مستثمر في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وأمّا الاستثمار الثاني، وقدره 1.5 مليون دولار أمريكي، فقد تأتّى من مجمع الفقه الإسلامي الدولي. وأمّا ثالث الاستثمارات الجديدة، فكان من أسرة الراجحي بمبلغ قدره 8 ملايين دولار أمريكي. وهذا الاستثمار هو الأول من نوعه، لأنه استثمار فردي وليس مؤسسياً، بخلاف المشاركات السابقة. وأمّا الاستثمار الرابع، فكان من بنك فيصل الإسلامي المصري بمبلغ قدره 2.75 مليون دولار أمريكي. ويحظى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في الوقت الحالي بالدعم من مستثمرين من القطاع العام، وكيانات خاصة، ومنظمات غير حكومية غير ربحية، ومستثمرين أفراد.

8.4.1 تبادل الممارسات الفضلى في مجال التنمية

على الرغم من الصعوبات التي تفرضها جائحة كوفيد - 19 الحالية، واصل البنك سنة 2021 تيسير نقل الحلول الإنمائية بين بلدانه الأعضاء وغيرها من بلدان الجنوب بفضل مجموعة متنوعة من الآليات والبرامج، ولا سيما برنامج التعاون الفني، وآلية تبادل المعارف والخبرات. فأما برنامج التعاون الفني، فيدعم به البنك التدخلات القصيرة المدة لتطوير القدرات بقصد تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان الأعضاء. وفي سنة 2021، اعتُمدت في المجموع 19 عملية في إطار برنامج التعاون الفني بمبلغ قدره 498,700 دولار أمريكي. واشتملت هذه العمليات على تسع دورات تدريبية أثناء العمل (افتراضية وحضورية) بمبلغ قدره 221,200 دولار أمريكي، ونشاطين لتبادل المعارف بمبلغ قدره 82,000 دولار أمريكي، وثماني عمليات تعيين خبراء بمبلغ قدره 195,500 دولار أمريكي. وأعطيت الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً وكذلك للاحتياجات العاجلة في مجال تطوير القدرات.

وأمّا آلية تبادل المعارف والخبرات، فهي وسيلة البنك لتعزيز الصلات بين البلدان الأعضاء وبلدان الجنوب الأخرى من أجل التغلب على الصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2021، خُصصت منحة قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي لتبادل المعارف والخبرات. وأدرجت أربعة تدخلات في مجال تبادل المعارف والخبرات في العمليات العادية للبنك، وصُممت ست عمليات مستقلة. واستفادت من هذه التدخلات الأردن، وباكستان، وبنغلاديش، وتركمانستان، وتونس، وجيبوتي، وغينيا، وغينيا بيساو، وطاجيكستان، والنيجر، ونيجيريا، وذلك في مجالات مثل: الزراعة، والطاقة، والصحة، والتدريب المهني، والمياه.

وشهدت سنة 2021 توسيعاً إضافياً لشبكة شركاء البنك في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات. فقد تعاون البنك لأول مرة مع البرازيل لتبادل ممارساتها الفضلى مع وكالة التعاون الفني التونسية. كذلك، تعاون البنك مع جمهورية الصين الشعبية على دعم مشروع لتبادل المعارف والخبرات بين معهد باستور داكار و10 مختبرات للصحة العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبموازاة ذلك، واصل البنك الاستفادة من الخبرة الفنية والعملية لشركائه الحاليين. فقد قدم مركز التميز المغربي في مجال الطاقة المتجددة، مثلاً، خدماته لمساعدة عدة بلدان أفريقية أعضاء في البنك على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة على المستوى الخدمي. وفي سنة 2021، اعتُمدت عمليتان في إطار هذه الشراكة لفائدة جيبوتي والنيجر. وسيساهم هذا المركز بخبرته ويدعم تطوير الجهات المعنية المحلية في مجال الطاقة المتجددة وتطوير طاقة مستدامة نظيفة وبأسعار معقولة في أفريقيا.

نفَّذ البنك، من صندوقي الإشراك والتحول التابعين له، أكثر من

30 مشروعاً ابتكاريّاً،

منها أربعة حلول مبتكرة لإنقاذ حياة النساء من السرطان

يمكن أن تساعد الرقمنة البلدان على التغلب على الصعوبات التي تعيق تنقل الأشخاص والبضائع، وتدفق التكنولوجيا، والأفكار، والخدمات.

9.4.1 تسخير قوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية

يمكن أن تساعد الرقمنة البلدان على التغلب على الصعوبات التي تعيق تنقل الأشخاص والبضائع، وتدفق التكنولوجيا، والأفكار، والخدمات. ويعطي البنك الأولوية للاستعانة بالرقمنة على دعم تكامل إقليمي أكبر. وفي سنة 2021، نفذ البنك، بالتعاون مع شركائه، طائفة من الأنشطة لدعم تنمية الاقتصاد الرقمي في البلدان الأعضاء. فقد تعاون البنك ومعهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا، مثلاً، على إنجاز دراسة لتحديد الفجوات الرقمية في ستة بلدان أعضاء في المعهد، هي أذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وباكستان، وجمهورية قرقيزستان، وطاجيكستان. وكانت هذه الدراسة ترمي أيضاً إلى تسليط الضوء على المجالات الأساسية ذات الأولوية وإلى إعداد خطة عمل لمزيد من التدخلات في مجال الاقتصاد الرقمي.

وبالمثل، ضم البنك والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا جهودهما لوضع برنامج إقليمي للاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء في الاتحاد. وسينبني هذا البرنامج على تقييم الاتحاد للسياسات الوطنية للرقمنة الجماعية في دوله الأعضاء، الذي ركز على أمور منها ضرورة إعداد إطار تشريعي وتنظيمي جديد لتدبير قطاع الاقتصاد الرقمي في غرب أفريقيا.

وإضافة إلى ذلك، نفذ البنك، من صندوق التحول التابع له، أكثر من 30 مشروعاً ابتكاريّاً، منها أربعة حلول مبتكرة لإنقاذ حياة النساء من السرطان. وأحدثت مشاريع صندوق التحول تأثيراً اجتماعياً كبيراً على مستوى المجتمعات المحلية، إضافة إلى مشاريع متعلقة بشبكات الرعاية الصحية عن بُعد. فقد قدم كل من منظمة "صحت كهاني" ومجموعة Educast أكثر من 85,000 استشارة لأكثر من 175,000 مصاب ب كوفيد - 19، مع تقديم المشورة والمراقبة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في البلدان الأعضاء، ومنها مناطق نزاع.

الإطار 4: منصة الصرف الإلكترونيّ

منصة البنك المتعلقة بالصرف الإلكتروني منصة تمكن البلدان الأعضاء من تقديم طلبات صرف للمشاريع بطريقة إلكترونية، مع خاصية مراسلة فورية تتيح لأعضاء فريق المشروع الداخليين والخارجيين التعاون المباشر. وقد قُدّمت هذه المنصة وطُرحت خلال الاجتماع السنوي السادس والأربعين للبنك، الذي عقد في سبتمبر 2021.

وسيواصل البنك اعتبار تحسين تنفيذ المشاريع إحدى الأولويات الكبرى. ويسعى البنك أيضاً على الدوام لتقليل بصمته البيئية باعتماد الرقمنة. وترمي منصة الصرف الإلكتروني إلى تحقيق هذين الهدفين. كذلك، يمكن استخدامها على الأجهزة المحمولة.

نبذة

- ترمي منصة الصرف الإلكتروني إلى تحسين كفاءة معالجة طلبات الصرف من البلدان الأعضاء.
- ستكون هذه المنصة المنفَذ الوحيد لتقديم طلبات الصرف، وهو ما يضمن إمكان معالجة جميع الطلبات بكفاءة.
- دمجت المنصة مع نظام تدبير العمليات داخل البنك. فبمجرد التحقق من صحة الطلب في منصة الصرف الإلكتروني، سيُفعَّل الطلب تلقائياً في نظام تدبير العمليات، وترفق به جميع المستندات.

الطريقة

- منصة الصرف الإلكتروني أداة متكاملة تمكّن المخوَّلين بالتوقيع من تسجيل المستخدِمين بقصد تقديم طلبات الصرف، وتمكّن موظفي التمويل المعنيين في وحدات تنفيذ المشاريع من الرد على الاستفسارات المتعلقة بالصرف.
- هناك أيضاً عدد كبير من المواد التدريبية المتاحة لدعم المستخدِمين.
- يمكن استخدام هذه المنصة بلغات البنك الثلاث: العربية والإنكليزية والفرنسية

الحصائل

- تحكُّم أكبر، يضمن إمكان تتبُّع كل طلب من التسلم إلى الدفع.
- التعاون السريع بفضل خاصية المراسلة الفورية، التي تمكّن من تسريع حلّ أي مشكلات.
- الشفافية، بفضل معلومات محدَّثة مباشَرة عن حالة طلبات الصرف التي تقدمها البلدان الأعضاء.
- تخفيض النفقات المتعلقة بخدمات البريد السريع.
- تلقي طلبات السحب في وقت أسرع بما بين 5 و10 أيام من ذي قبل.
- تخفيض تكلفة حفظ الوثائق.
- اختصار الوقت الذي يستغرقه التجهيز والمهام اليدوية.

2

تعزيز الانتعاش بعد جائحة كوفيد - 19

بإيجاز

في نهاية شهر ديسمبر 2021، بلغ إجماليّ التزام مجموعة البنك في إطار التصدي لجائحة كوفيد - 19

4.67 مليار دولار أمريكي

ارتفع إجمالي التمويل الذي اعتمدته مجموعة البنك من 3.1 مليار دولار أمريكي إلى

3.36 مليار دولار أمريكي

ارتفعت المبالغ المصروفة من 1.13 مليار دولار أمريكي إلى

1.21 مليار دولار أمريكي

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تمديد **البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي**. ويشمل هذا التمديد الآن مكوّناً ثالثاً، **هو آلية مجموعة البنك للحصول على اللقاحات**، التي ترمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على الحصول على لقاحات كوفيد - 19

1.2 البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي

في 4 أبريل 2020، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء في البنك على الوقاية من جائحةكوفيد - 19 واحتوائها والتخفيف من تأثيرها والتعافي منها. وفي شهر أبريل 2021، وافق على تمديده. ويشمل هذا التمديد مكوّناً ثالثاً، هو آلية مجموعة البنك للحصول على اللقاحات، التي ترمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على الحصول على لقاحاتكوفيد - 19. وبذلك، رفعت مجموعة البنك التزامها التمويليّ من 2.27 مليار دولار أمريكي في شهر أبريل 2020 إلى 4.43 مليار دولار أمريكي، تمثل 770 مليون دولار أمريكي منها حجم الأعمال التي أمّنتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وفي نهاية شهر ديسمبر 2021، بلغ إجمالي التزام مجموعة البنك في إطار التصدي لجائحة كوفيد - 19 4.67 مليار دولار أمريكي. وارتفع إجمالي التمويل الذي اعتمدته مجموعة البنك من 3.1 مليار دولار أمريكي إلى 3.36 مليار دولار أمريكي. وارتفعت المبالغ المصروفة من 1.13 مليار دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل معدل اعتماد قدره 72% ومعدل صرف قدره 46.7% (دون احتساب عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات).

ويمثل إجماليّ اعتمادات مجموعة البنك (وقدره 3.36 مليار دولار أمريكي) 72% من المبلغ الملتزم به في الوقت الحالي، وهو 4.67 مليار دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، اعتمد البنك 1.06 مليار دولار أمريكي، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية 65.5 مليون دولار أمريكي، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 1.26 مليار دولار أمريكي، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 191 مليون دولار أمريكي، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 770 مليون دولار أمريكي في شكل تأمينات، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية 7.04 مليون دولار أمريكي، وصندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 12.2 مليون دولار أمريكي.

ويمثل المبلغ التراكميّ المصروف في مجموعة البنك (وقدره 1.21 مليار دولار أمريكي) 46.7% من المبلغ التراكميّ المعتمد وقدره 2.59 مليار دولار أمريكي (دون احتساب مبلغ التأمينات الذي اعتمدته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وقدره 770 مليون دولار أمريكي). وتتوزع المبالغ المصروفة كما يلي: (1) البنك الإسلامي للتنمية: 480.75 مليون دولار أمريكي؛ (2) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: 647 مليون دولار أمريكي؛ (3) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: 76 مليون دولار أمريكي؛ (4) برنامج خادم الحرمين

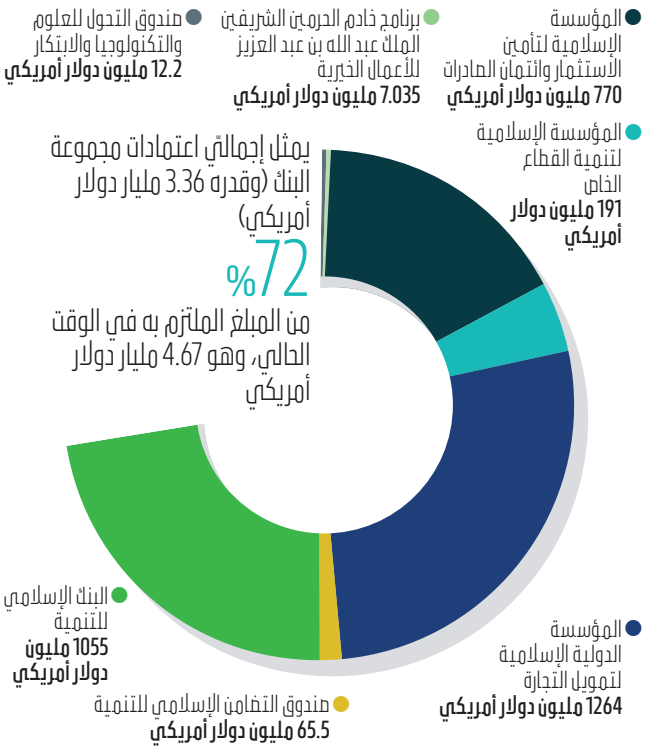

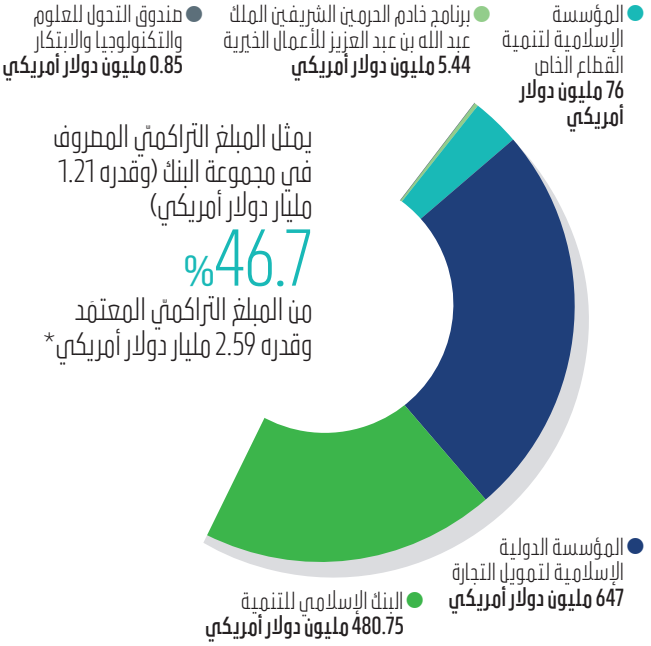

* دون احتساب مبلغ التأمينات الذي اعتمدته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وقدره 770 مليون دولار أمريكي

الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية: 5.44 مليون دولار أمريكي؛ (5) صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار: 0.85 مليون دولار أمريكي.

ويُتوقَّع أن تفيد العملياتُ المعتمدة في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي نحو 59 مليون شخص. ويُتوقع أن يكون التوزيع كمايلي: (1) تلقيح 2.7 مليون شخص في 1,522 مركزاً جديداً للتلقيح؛ (2) وصول حملات التوعية إلى 49 مليون شخص لتعريفهم بطرق انتقال كوفيد - 19 والوقاية منه؛ (3) دعم 9.7 مليون أسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائيّ الحادّ بحصص غذائية لسدّ احتياجاتها التغذوية؛ (4) توفير 308,000 فرصة عمل لإنعاش سلاسل القيمة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛ (5) دعم بناء قدرات 31,696 عاملاً صحيّاً لإدارة التصدي ل كوفيد - 19؛ (6) استفادة 15,000 منشأة صغرى أو أسرة من خدمات التمويل الأصغر؛ (7) استفادة 40,000 طالب من برامج التعلم الإلكتروني خلال جائحة كوفيد - 19؛ (8) حصول 18,304 منشأة صغيرة أو متوسطة على دعم ماليّ.

وواصل فريقٌ عاملٌ مخصَّص رصدَ وتقييمَ تطوُّر الجائحة وتأثيرَها في تمويل مجموعة البنك وتنفيذ التدخلات. وهو يتولى رصد وتقييم الحالة؛ ويُطلع اللجنة الرفيعة المستوى بانتظام على آخر المستجدات لتمكينها من اتخاذ التدابير المناسبة لتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ تدخلات مجموعة البنك لفائدة البلدان الأعضاء.

التصدّي لكوفيد - 19

يُتوقع أن تفيد العمليات المعتمدة في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي نحوَ

59 مليون شخص

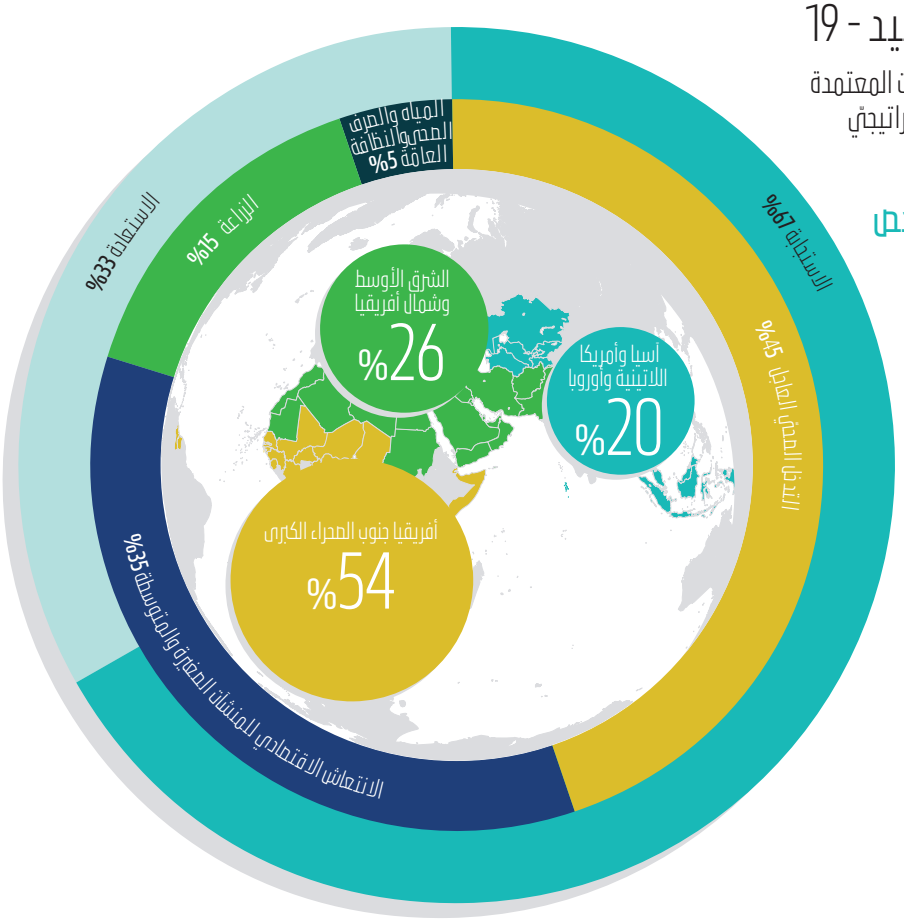

وصول حملات التوعية إلى
48.8 مليون
شخص لتعريفهم بطرق انتقال كوفيد - 19 والوقاية منه

دعم
9.7 مليون
Hأسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحصص غذائية لسد احتياجاتها التغذوية

توفير
308,000
فرصة عمل لإنعاش سلاسل القيمة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

بناء قدرات
32,000
عامل صحي لإدارة التصدي لكوفيد - 19

استفادة
15,000
منشأة صغرى أو أسرة من خدمات التمويل الأصغر

حصول
18,304
منشأة صغيرة أو متوسطة على دعم مالي

2.2 تدارك عدم المساواة في توزيع اللقاحات

لضمان توريد لقاحات كوفيد - 19 بطريقة كفؤة وآمنة وسريعة وموثوقة وتنافسية، وضع البنك آليته الخاصة للحصول على اللقاحات في إطار النسخة الثانية من البرنامج الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي. وتضم هذه الآلية ثلاثة مكوّنات هي: (1) مكوّن توزيع اللقاحات في إطار محور الاستجابة؛ (2) مكوّن توريد اللقاحات في إطار محور الاستعادة؛ (3) مكوّن دعم تصنيع اللقاحات في إطار محور الاستئناف. ويظل البنك ملتزماً التزاماً قاطعاً بمساعدة بلدانه الأعضاء على التعافي من الجائحة، ويصبّ جهوده على مسارٍ كامل قوامه تصنيعُ اللقاحات وإنتاجُها وتوريدُها وتسليمُها.

ونظراً لحجم وتعقيد الصعوبات، ومن ثم ضرورة التدخل بسرعة، سيواصل البنك عقد شراكات قوية مع منظمات ومنتديات دولية مثل مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد - 19، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسات أخرى. وستساعد هذه الشراكات البنك على تصميم وتنفيذ دعمه.

واعتمد البنك ثلاثة مشاريع في إطار آلية الحصول على اللقاحات في غينيا وقرقيزستان وباكستان، وذلك بمبلغ إجماليّ يناهز 100 مليون دولار أمريكيّ. ويُجري البنك مباحثات متقدمة مع عدة بلدان بشأن مشاريع قيد الإعداد تتعلق بتوريد وتصنيع اللقاحات.

مكوّنات برنامج آلية الحصول على اللقاحات

3

دعم النموّ والتنمية الشاملين

بإيجاز

تطوير رأس المال البشري
في سنة 2021، اعتُمد تمويل إجماليّ قدره
409.6
مليون دولار أمريكي
(موزّع بين التعليم والصحة)

البنى التحتية
في سنة 2021، خُصّص
1.23
مليار دولار أمريكي
للقطاعات التالية: الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحّي.

الأمن الغذائي
خُصّص
29.2
مليون دولار أمريكي
سنة 2021 لقطاع الزراعة

المنح الدراسية
7
مليون دولار أمريكي
لمنح دراسية متنوعة

1.3 المساهمة في التنمية الشاملة

ل البنك الإسلامي للتنمية بمبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وفي سنة 2021، واصل البنك مساعدة البلدان الأعضاء على سدّ العجز في تطوير رأس المال البشريّ والبنى التحتية والأمن الغذائيّ من أجل تكوين مجتمعات شاملة ومستدامة.

1.1.3 تطوير رأس المال البشريّ

في سنة 2021، اعتُمد تمويل إجماليّ قدره 409.6 مليون دولار أمريكي لدعم البلدان الأعضاء في مجال تطوير رأس المال البشريّ، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم الجيد.

الصحة

يشكّل الحصول على الرعاية الصحية الجيدة مكوّناً أساسيّاً في رأس المال البشريّ. وفي سنة 2021، قدّم البنك 172.3 مليون دولار أمريكي للرعاية الصحية الشاملة في مختلف البلدان الأعضاء.

- من بين مشاريع الرعاية الصحية سنة 2021، مشروع التغذية المتكاملة والنموّ في مرحلة الطفولة المبكرة بكوت ديفوار الذي موّله البنك بمبلغ قدره 47 مليون دولار أمريكي. والهدف العامّ من هذا المشروع هو تحسين الحالة التغذوية للنساء والأطفال خلال 1,000 يوم الأولى الحاسمة من حياتهم حتى يحقق الأطفال كامل إمكاناتهم الجسدية والمعرفية، ويزدادوا إنتاجية في سنّ الرشد، ومن ثم يحصلوا على مداخيل أعلى. أمّا الهدف الخاصّ منه، فهو خفض معدل التقزّم بنسبة 5% لدى الأطفال من الولادة حتى نهاية سنّ الخامسة في 11 منطقة إدارية بالبلاد. ولهذا المشروع أهداف أخرى، منها الحدُّ من اعتلال ووفيات الأمهات والأطفال بسبب سوء التغذية، وخفض نسبة سوء التغذية المزمن من 21.6% إلى 17%.
- في تشاد، اعتمد البنك مشروعاً بمبلغ قدره 45 مليون دولار أمريكيّ من أجل تعزيز خدمات صحة الأمهات والأطفال. وسيساهم هذا المشروع في تحقيق أهداف الخطة الوطنية للصحة المتمثلة في تحقيق الرعاية الصحية الشاملة قبل سنة 2030. ومن النتائج الأساسية المتوخاة منه بناءُ وتجهيزُ 20 منشأة للرعاية الصحية، وترميم وتجهيز 87 مؤسسة، منها 20 مستشفى مقاطعات، وتدريب أكثر من 300 عامل صحّي على رعاية التوليد والمواليد في الحالات الطارئة، وتدريب أكثر من 1,400 عامل من عمال الصحة المحلية على حزمة الأنشطة الدنيا، ومنها الخدمات الترويجية والوقائية والعلاجية، واستخدامهم في مناطقهم.

التعليم

اعتمد البنك 237.3 مليون دولار أمريكيّ لمشاريع التعليم سنة 2021. ومن الأمثلة على ذلك إعادة بناء معهد التدريب المهنيّ في العراق، وتوفير التعليم والتدريب المهنيَّين في جمهورية طاجيكستان.

- في العراق، قدّم البنك 17 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء منشآت التعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين في الحويجة. وهذا مشروع في غاية الأهمية يندرج تحت برنامج إعادة الإعمار والانتعاش بعد النزاع في العراق، ويرمي إلى إمداد الرجال والنساء والراشدين الشباب بالمهارات الفنية اللّازمة للمساهمة في إعادة إعمار البلد. وسيمكّن هذا المشروع، كلّ سنة، ما لا يقل عن 2,500 طالب (30% منهم على الأقلّ إناث) من الحصول على التدريب والتعليم الفنيَّين والمهنيَّين الجيّدَين. ويُتوقع أن يجد ما لا يقلّ عن 75% من المتخرجين فرص عمل لائقة بعد ما بين 6 و9 أشهر من التخرج، وسيرتفع متوسط مداخيلهم بنسبة 20%.
- كذلك، في المناطق الجبلية من جمهورية طاجيكستان، يكمل البنك جهود الحكومة لتوفير التدريب والتعليم الفنيَّين والمهنيَّين باعتماد 17.15 مليون دولار أمريكي للحدّ من بطالة الفئات المستضعَفة، ولا سيما الشباب والنساء. وستكون أهمُّ نتائج المشروع بناء (أو ترميم) وتجهيز 13 مركز تدريبٍ مهنيٍّ أو بنايةً تعليميةً، ومسكَنَين للطلاب، وتوفير التدريب والتعليم الفنيَّين والمهنيَّين لما لا يقل عن 13,000 شخص، منهم 9,000 شاب و4,000 امرأة دون مهارة.

2.1.3 البنى التحتية

بالنظر إلى أن عدّة بلدان أعضاء تعاني من نقص كبير في البنى التحتية، فإن تمويلها ما زال يشكّل أغلب اعتمادات البنك. وفي سنة 2021، قدّم البنك تمويلاً قدره 1.23 مليار دولار أمريكي للبنى التحتية، شمل الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحّي.

الطاقة

بلغ تمويل الطاقة 227 مليون دولار أمريكيّ سنة 2021، وكان الهدف من ذلك زيادة الإمداد بالطاقة والكهرباء والحصول عليهما. ومن مشاريع الطاقة المعتمدة سنة 2021، خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب، وسدّ مهمند للطاقة الكهرومائية في باكستان.

- اعتمد البنك تمويلاً قدره 29.75 مليون دولار أمريكيّ لمشروع دراسة التصميم الهندسيّ الأوّليّ لخط أنابيب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب في المغرب. وخط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب من الوسائل التي ستضمن مصدر طاقة موثوق واقتصاديّ لفائدة 13 بلداً في غرب أفريقيا. وستمكّن سعة خط أنابيب الغاز من تصدير ما بين 10 و15 مليار متر مكعب من الغاز من نيجيريا إلى أوروبا بعامل استخدام يبلغ 80%. وتتمثل الأهداف الخاصة من المكوّن الذي يموّله البنك في عقد اتفاقيات مع جميع البلدان التي سيعبرها خط أنابيب الغاز للحصول على حقّ المرور. وسيمكّن ذلك من تنفيذ الأشغال تنفيذاً سلساً، ويضمن موافقة هذا المشروع لجميع اللوائح والمعايير البيئية والاجتماعية المحلّية والدولية.
- ساهم البنك بمبلغ 180 مليون دولار أمريكيّ في مشروع مُهْمَنْد للسدّ ومحطة الطاقة الكهرومائية بباكستان. ويقع هذا المشروع في منطقة قبلية خارجة من دائرة النزاعات دُمجت منذ عهد قريب في محافظة اتحادية (خيبر باختونخاوا). ويَعتبر البلد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية أولوية للحد من التهميش وعدم المساواة وتعزيز الاندماج. ويتوقع أن يضيف المشروع 800 ميغاوات إلى القدرة المركّبة للوكالة الباكستانية لتطوير المياه والكهرباء، ويولّدَ 2,862 غيغاوات ساعة في السنة. وسيوفر 13.32 متر مكعب في الثانية من مياه الشرب لمليوني نسمة في مدينة بيشاور، ويساعد على الرّي وإطلاق الأنشطة الزراعية في 6,773 هكتاراً من الأراضي الجديدة، ويزيد مساحة المحاصيل الحالية من 1,517 هكتاراً إلى 9,227 هكتاراً.

البنى التحتية الخاصة بالنقل والترابط في غاية الأهمية للتكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة. وفي سنة 2021، اعتمد البنكُ

724.9 مليون دولار أمريكي

لتمويل البنى التحتية الخاصة بالنقل

النقل

البنى التحتية الخاصة بالنقل والترابط في غاية الأهمية للتكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة. وفي سنة 2021، اعتمد البنك 724.9 مليون دولار أمريكي لتمويل البنى التحتية الخاصة بالنقل، منه 56.8 مليون دولار أمريكي لممرّ طُرُقيّ في ألبانيا و150 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من الممرّ العابر للجنوب في جاوة (إندونيسيا).

- قدّم البنك تمويلاً إضافيّاً لبناء مقطع "كُوكَسْ كافّه بْلُوتْشه" من ممرّ الطريق الرابط بين تيرانا وكورْتْسا في جمهورية ألبانيا. وهذا المشروع من أولويات البلد، ويندرج في إطار إنشاء شبكة طرق مقاومة للزلازل. وسيوفر هذا المشروع فرص عمل وتجارة إقليمية إضافية، ويعزز الترابط مع المناطق النائية، ويوفر طريقاً سريعاً رفيع الجودة صالحاً للاستعمال في جميع الأحوال الجوية ومقاوماً للزلازل. ويتمثل أحد الأهداف الخاصة في توفير أقصر وصلة طرقيّة مقاومة للزلازل وصالحة للاستعمال في جميع الأحوال الجوية مع القرى الجنوبية المعزولة وحدود مقدونيا الشمالية واليونان وباقي أوروبا ضمن منطقة البلقان الداخلية. ومن الأهداف الأخرى اختصار مدّة السفر، وتحسين القدرة على النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والمنشآت التجارية، وفرص العمل، وتعزيز التجارة والسياحة بتحسين الترابط الداخلي والإقليمي.

- تمويل المرحلة الثانية (نحو 165 كلم) من الممرّ العابر للجنوب في إندونيسيا استمرارٌ للدعم المقدم لإندونيسيا في المرحلة الأولى من المشروع. وسيدعم التمويل المشترك الذي يقدمه البنك إنشاء 67.78 كلم من الطرق والجسور. ويتمثل الهدف العام من المشروع في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في جنوب جاوة، ولا سيما في محافظتي يوغياكارتا الخاصة وجاوة الشرقية بإنشاء مقاطع طرقية جديدة بمجموع 165 كلم ضمن ممر الطريق العابر للجنوب الذي يبلغ طوله 235 كلم، إضافة إلى عدة جسور. وتتمثل الحصائل الأساسية فيما يلي: خفض متوسط نسبة الحجم إلى السعة من 0.71 سنة 2020 إلى 0.42 سنة 2028، وزيادة المتوسط السنوي لحركة المرور اليومية من 4,498.09 مركبة في اليوم إلى 8,855.67 مركبة في اليوم، وزيادة عدد الطرق المنشأة والمطوَّرة والمجدَّدة من 1,311.2 كلم إلى 1,476.2 كلم، أي بمقدار 165 كلم.

المياه والصرف الصحّي

ما زال البنك يساعد البلدان الأعضاء على زيادة وتحسين الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي النظيف. ففي سنة 2021، اعتمد مبلغ إجمالي قدره 275.9 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي، حيث قدم تمويل بقيمة 80 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من محطة الدور في البحرين، و56 مليون دولار أمريكي لمشروع الصرف الصحي والنظافة الشامل والمتكامل في بنغلاديش.

- تنفّذ حكومة البحرين في الوقت الحالي المرحلة الثانية من مشروع المحطة المستقلة الكبرى لإنتاج المياه والطاقة في الدُّور، على الساحل الجنوبي الشرقي للمملكة. ويرمي المشروع إلى زيادة توفير المياه القابلة للاستخدام من 744,000م3 في اليوم إلى 971,000 م3 في اليوم قبل سنة 2026، وإلى زيادة الأمن المائيّ حتى ثلاثة أيام استخدام، وذلك بإنشاء قدرة نقل وتخزين إضافية للتمكين من نقل 50 مليون غالون إمبراطوري إضافيّ في اليوم من المياه عبر البلد. وسيفيد هذا المشروع نحو 420,000 شخص ونحو 100,000 أسرة، ويُتوقع أن يمكّن من تدارك نقص المياه في مناطق محلية بالحَنينيّة وجنوب سار.
- في بنغلاديش، سيساعد مشروع الصرف الصحي والنظافة العامة الشاملين والمتكاملين في 10 مدن ذات أولوية الحكومةَ على تحقيق الغايات من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (الصرف الصحي المدار بطريقة آمنة) بحل المشكلة العويصة المتمثلة في إدارة الحمأة البرازية والفضلات الصلبة، طبقاً لخطط الحكومة المستقبلية (رؤية 2021، ورؤية 2041، والخطة الخماسية الثامنة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية). وسيمكّن هذا المشروع من تحسين حياة وزيادة معايش 1.4 مليون مواطن بنغلاديشي بفضل منشآت وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة الآمنة والكافية والعادلة والمستدامة. وسيكون المشروع موجَّهاً خصّيصاً لفقراء ونساء وأطفال المدن، وذلك بحسب خطة الصرف الصحي الشامل في المدن.

الإطار 5: تحسين فرص الحصول على الكهرباء والأمن الغذائي في جمهورية مالي

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الأهداف الإنمائية لبلدانها الأعضاء بتمويل المعاملات التجارية من أجل تعزيز القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والأمن الغذائي. وفي سنة 2021، اعتمدت المؤسسة آليتي مرابحة لجمهورية مالي بمبلغ قدره 55 مليون يورو لدعم وسائل إنتاج الكهرباء في البلد وشراء الأغذية الأساسية اللازمة للأمن الغذائي والنموّ الاقتصاديّ.

والهدف من التمويل الأول البالغ 40 مليون يورو دعم قطاع الطاقة في مالي. وتولت إنجازه "الشركة المالية للطاقة" (Energie du Mali) التي يتمثل دورها في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في جميع أنحاء البلد. ويتوقع أن تسدّ هذه العملية 50% من التمويل الذي تحتاجه "الشركة المالية للطاقة" لشراء منتجات نفطية مكررة، وهو ما سيحدّ من انعدام المساواة في توفير الكهرباء بين المناطق الحضرية (85%) والمناطق الريفية (25%)، ويحسّن فرص حصول 500,000 مواطن ماليٍّ على الكهرباء.

أمّا التمويل الثاني البالغ 15 مليون يورو، الذي كان "مكتب مالي للمنتجات الزراعية" وكالةَ إنجازه، فالهدف منه هو ضمان شراء الأغذية الأساسية في مالي. وستستفيد 250,000 أسرة في مالي من هذا التمويل، ويُتوقع أن تعطى الأولوية للمنتجين المحليين فيما يصل إلى 50% من الأغذية الأساسية المشتراة بهذا التمويل. ويدعم هذا التمويل برنامج الأمن الغذائي للحكومة المالية ويساعد على مكافحة سوء التغذية ودعم الحدّ من الفقر، إضافةً إلى المساهمة في الرعاية الاجتماعية والاستقرار في البلد عموماً. وسيدعم أيضاً جهود المجتمع الدوليّ الرامية إلى مساعدة مالي على تنفيذ برنامج إعادة الإعمار بعد النزاع.

في سنة 2021، اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة آليتي مرابحة لجمهورية مالي بمبلغ قدره

55 مليون يورو

الهدف من التمويل الأول البالغ **40 مليون يورو** دعم قطاع الطاقة في مالي

والهدف من التمويل الثاني البالغ **15 مليون يورو** هو ضمان شراء الأغذية الأساسية في مالي

في سبيل التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، اعتمد البنك

292.2 مليون دولار أمريكي

سنة 2021 لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء

3.1.3 الأمن الغذائي

زادت الجائحة من حدّة انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان التي كانت تواجه صعوبات كبيرة في إنتاج الغذاء بسبب تأثير تغير المناخ. وفي سبيل التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، اعتمد البنك 292.2 مليون دولار أمريكي سنة 2021 لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء، أي 80 مليون دولار أمريكي لأنظمة الري في أوغندا و150.52 مليون دولار أمريكي لمنطقة خاصة بالتحويل الزراعي الصناعي في نيجيريا.

- يرمي مشروع تطوير أنظمة الريّ في مناطق أونياما ونامولو وسيبي بأوغندا إلى تحسين مداخيل الأسر، والأمن الغذائيّ، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتطوير المنشآت الزراعية. وهو يمكّن من تحقيق ذلك بإنشاء أنظمة ريّ في شمال وشرق أوغندا على 7,338 هكتاراً، يموّل البنك تنمية 2,900 هكتار منها. وستتحقق هذه النتيجة أساساً بإنشاء بنى تحتية للريّ وتحسين إنتاجية صغار المزارعين بفضل استغلال وسائل الإنتاج الزراعية المحسَّنة، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتطوير الصناعة الزراعية.

- تزخر نيجيريا بإمكانات زراعية كبيرة، ولكن تحقيقها يواجه مختلف الصعوبات، ومنها ضعف غلة المحاصيل الزراعية، وارتفاع خسائر ما بعد الحصاد، وانخفاض القيمة المضافة، ونقص البنى التحتية. وتعمل حكومة نيجيريا على إنشاء مناطق خاصة بالتحويل الزراعيّ الصناعيّ تمكّن من التغلب على تلك الصعوبات. ويدعم هذا المشروع التنمية الزراعية الصناعية الشاملة والمستدامة، ويعزز تنافسية القطاع الزراعي. ويشمل تطوير البنى التحتية لثلاثة مراكز للتحويل الزراعي الصناعي، وعشرة مراكز للتحويل الزراعي، وتحسين الأراضي المروية والطرق الرابطة بين المزارع والأسواق، والإمداد بوسائل إنتاج زراعية، وبناء القدرات في مجال الزراعة وريادة الأعمال، وتهيئة بيئة مواتية لمناطق الصناعة الزراعية. ويُتوقع أن يمكّن هذا المشروع من استحداث 185,000 فرصة عمل جديدة، وزيادة غلة المحاصيل الرئيسة بنسبة لا تقل عن 50%، وخفض خسائر ما بعد الحصاد بما لا يقل عن نسبة تتراوح بين 10 و20%، وزيادة متوسط دخل المزارعين بنسبة 25%.

2.3 الشراكات من أجل التنمية المستدامة

1.2.3 تعبئة الموارد

تسخّر مجموعة البنك الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة في عدة بلدان أعضاء. وتشكّل هذه الشراكات ضمانة وحفزاً للجهات الفاعلة الأخرى على تقديم مساهمتها وتبادل الخبرة. ففي نيجيريا، مثلاً، حيث لا يستطيع 70 مليون نسمة الحصول على الكهرباء، وحيث لا تتعدى نسبة الكهربة الريفية 41%، تعاون البنك مع منصة التمويل الجماهيري المختصة بالطاقة "TRINE"، مساهمةً منه في توفير الطاقة للمناطق الريفية غير المغطاة بالشبكة. وتشكّل هذه الشراكة وسيلةً لإزالة المخاطر من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

وحفزت مساهمةُ البنك في ثلاثة مشاريع التمويلَ الجماهيريّ لتلك الشركات، التي اكتملت في وقت قياسيّ: أربعة أيام في المتوسط مقابل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع في المتوسط للشركات الأخرى. وساعدت المشاريع على إحراز التقدم في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بالحصول على الطاقة والطاقات المتجددة). وأدى دعم البنك إلى زيادة عدد الأسر التي تستطيع الحصول على الكهرباء، وهو ما وفر للمستفيدين فرصاً لكسب العيش.

وخلص تقييم المشاريع الثلاثة المكتملة في نيجيريا إلى ما يلي:

- استفاد 235,300 فرد من خدمات الطاقة المحسَّنة؛
- حصل 15,000 شخص على فرص اقتصادية جديدة؛
- استفادت 112,300 امرأة من الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

كذلك، نجحت "تضامن" (وهي منصة لمنظمات المجتمع المدني يديرها البنك) في تحقيق ثلاثة إنجازات هامة، هي: (أ) تعبئة موارد من ثلاث جهات شريكة (هي المعهد الدوليّ للزراعة الاستوائية، ومؤسسة "ناما"، ومؤسسة العون للتنمية) قدرها 59.5 مليون دولار أمريكي، وتنظيم 22 حملة تمويل جماهيري على الإنترنت في مجالات التعليم، والتشغيل، والحد من الفقر، وقدرة المجتمعات على الصمود، وتطوير المهارات؛ (ب) المساهمة في البرنامج الاستراتيجيّ للتأهّب والتصدّي لكوفيد - 19 في ثلاثة بلدان أعضاء أخرى متضرّرة من النزاعات والهشاشة (هي ليبيا والصومال والسودان)، ولا سيما مساهمة من الجهات الشريكة ("مدينة الملك سلمان للطاقة"، و"المعهد الدوليّ للزراعة الاستوائية") يتجاوز مبلغها الإجماليّ 5 ملايين دولار أمريكي؛ (ج) خدمة شبكة تضمّ أكثر من 10,000 متابع، وإنشاء أكاديمية تعليمية للتمويل الجماهيريّ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، دعمت 126 منظمة من منظمات المجتمع المدني سنة 2021 في ستة بلدان أعضاء (هي إندونيسيا، وقازاقستان، ولبنان، والمغرب، والصومال، وتونس).

الإطار 6: قطع المرحلة الأخيرة في مسار استئصال فيروس شلل الأطفال البرّي

لم يعد فيروس شلل الأطفال البري موجوداً إلا في بلدين هما: أفغانستان وباكستان. وفيما بين سنتي 2019 و2021، دعم صندوق العيش والمعيشة والبنك الإسلاميّ للتنمية برنامج استئصال شلل الأطفال في باكستان باستثمار مبلغ قدره 160 مليون دولار أمريكي، يشمل منحة قدرها 31 مليون دولار أمريكي. ومكّن هذا الدعم من تحصين أكثر من 43 مليون طفل دون سنّ الخامسة في البلاد باستخدام لقاح شلل الأطفال الفمويّ.

عائشة مشرف، المصابة بشلل الأطفال، هي الآن عاملة في مجال التلقيح ضد هذا المرض، ومصدر إلهام في مسقط رأسها، تانغي، بمنطقة خيبر (باكستان). وقد أصيبت بشلل الأطفال وعمرها لم يتجاوز السنة، فتركها مشلولة الساقين. وعلى الرغم من محدودية قدرتها على الحركة، قررت المشاركة في برنامج مكافحة شلل الأطفال، وكرست حياتها للقضاء على هذا المرض بتلقيح كل طفل في باكستان. وهي تدافع عن برنامج التلقيح، محوّلةً إعاقتها إلى وسيلة لإقناع الآباء الذين يرفضون تلقيح أطفالهم.

ويقصد أكثر من 250,000 عامل ميدانيّ مثلها بانتظام مناطق باكستان النائية لتلقيح جميع الأطفال دون سن الخامسة في إطار الحملات الوطنية والجهوية للتلقيح ضدّ شلل الأطفال. هؤلاء الأبطال المجهولون، بما يبذلونه من جهود لا تكلّ ولا تملّ في سبيل عدم تخلّف أيّ طفل عن الركب، يؤدّون دوراً هامّاً في قطع المرحلة الأخيرة من هذا المسار.

نجاح برنامج استئصال شلل الأطفال البرّي في باكستان

2019: 147 إصابة

2020: 84 إصابة

2021: إصابة واحدة

وفي سنة 2021، لم تكتشف باكستان إلاّ إصابة واحدة بشلل الأطفال البرّي. وهو ما يمثّل انخفاضاً كبيراً عمّا كان عليه الأمر خلال سنة 2019 التي سجّلت فيها 147 إصابة وسنة 2020 التي سجّلت فيها 84 إصابة. وقد استؤصلت سلالتان من أصل ثلاث سلالات لفيروس شلل الأطفال البري، ولم تبق إلا سلالة واحدة. وسجل الكشف عن الفيروس في العينات البيئية انخفاضاً كبيراً عما كان عليه خلال السنوات السابقة. ونشهد اليوم أفضل حالة وبائية إقليمية لهذا المرض على الإطلاق، والمجتمع الصحي العالمي متفائل بدنوّ استئصاله.

ويتعدى تأثير هذا الاستثمار مكافحة شلل الأطفال. فهذا البرنامج يبني بنجاح قدرات نظام صحّي أوسع بتدريب الموارد البشرية، وتمويل البنى التحتية والأنشطة التكميلية الداعمة للتلقيح المعتاد ضد الأمراض الأخرى، وتقديم خدمات صحية متكاملة للمجتمعات المحلية. ومن ذلك، مثلاً، أن برنامج مكافحة شلل الأطفال أدّى دوراً محوريّاً خلال جائحة كوفيد - 19 برفْد تصدّي البلد لهذا المرض، فقدَّم دعماً أساسياً في مراقبته واكتشافه ومكافحته.

وسيظلّ شلل الأطفال تهديداً لجميع الأطفال إلى أن يُستأصل كلّيّاً. صحيح أن العالم الخالي من شلل الأطفال يلوح في الأفق، ولكننا لن نصل إليه إلّا بالالتزام المتواصل للشركاء الإنمائيّين العالميّين. إننا أقرب من أيّ وقت مضى إلى استئصال شلل الأطفال. وسيكون هذا الإنجاز التاريخيّ ثاني مرّة يُستأصل فيها مرض من العالم (بعد الجدري)، وسيكون من أكبر مآثر الصحة العالميّة.

بادر البنك، بموجب إطار التمويل المستدام، إلى إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة من أجل حشد أكثر من

5 مليارات دولار أمريكي

حتى الآن للمشاريع غير المضرة بالمناخ ولمشاريع التنمية الاجتماعية

2.2.3 إطار المالية المستدامة

من أهم أهداف البنك بناءً مستقبل ينمّ عن التزام شديد بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030- المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة- وعقد شراكات قوية لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذا السياق، لا بد من تسخير المالية الإسلامية المبتكرة لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء في البنك في طريقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، وضع البنك إطار المالية المستدامة طبقاً للمعايير الصارمة والمقبولة عالمياً للجمعية الدولية لأسواق رأس المال لولوج الفضاء الأخضر والمتعلق بالاستدامة، ومن ثم تعبئة الموارد من أسواق رأس المال العالمية لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع المؤهلة في البلدان الأعضاء. ويريح هذا المستوى من الامتثال حملة الصكوك بفضل المعلومات المتعلقة باستخدام العائدات والتأثير النهائيّ لاستثماراتهم.

وفي إطار المالية المستدامة، أطلق البنك أوّل صكوك خضراء وصكوك استدامة لتعبئة أكثر من 5 مليار دولار أمريكي حتى الآن للمشاريع غير المضرة بالبيئة ومشاريع التنمية الاجتماعية (ولا سيما في قطاع الصحة). ولا يوجد في أسواق رأس المال- حتى الآن- أي صكوك خضراء ذات تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) إلا الصكوك الخضراء الأولى للبنك التي حشدت مليار يورو في نوفمبر 2019. وخصصت العائدات كلها لأحد عشر مشروعاً غير مضرّ بالبيئة في مختلف البلدان الأعضاء، طبقاً للهدف البيئي المتمثل في الحد من تغير المناخ والتكيف معه، وشملت مشاريع في الطاقة المتجدّدة، والنقل النظيف، وكفاءة الطاقة، والوقاية من التلوث ومكافحته، والإدارة المستدامة بيئيّاً للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للمياه والمياه المستعملة. وفيما يخص صكوك الاستدامة الأولى، فقد حشدت 1.5 مليار دولار أمريكي في يونيو 2020، وخصص المبلغ كله لمشاريع كوفيد19- المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية و"تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل"، وكانت أول صكوك استدامة بتصنيف ائتماني ممتاز (AAA) في سوق رأس المال العالمية. ودعم هذا الإصدار مساهمة البنك في برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي للتأهّب والتصدّي. ثم أصدر البنك في مارس 2021 صكوك الاستدامة الثانية، وكان ذلك أكبر إصدار صكوك للبنك على الإطلاق، إذ حشد 2.5 مليار دولار أمريكي، وخصصت 90% من العائدات لمشاريع اجتماعية و10% لمشاريع غير مضرّة بالبيئة.

3.3 الأنشطة الإنمائية الخاصة

1.3.3 تمكين النساء والشباب

في سنة 2021، اعتمد البنك استراتيجية تنفيذ سياسة تمكين النساء، التي تحدد الأولويات الاستراتيجية، وتوفر الأدوات، وتضع إطاراً قائماً على النتائج لتحقيق حصائل، وتضع غايات في مجال تمكين النساء تُحقَّق في السنوات الخمس المقبلة. واستُخدمت هذه الاستراتيجية لدمج تمكين النساء والشباب في أكثر من 35 برنامجاً ومشروعاً قطاعياً ومواضيعياً للبنك خلال سنة 2021.

واعتمد البنك أيضاً مشاريع منح لتطوير القدرات المؤسسية للمنظمات المعنية بتمكين النساء والشباب في الغابون وبوركينافاسو وسيراليون. وفضلاً على ذلك، دعم البنك تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمة تنمية المرأة التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلاميّ حديثاً بمصر.

في سنة 2021، اعتمد البنك استراتيجية تنفيذ سياسة تمكين النساء، التي تحدد الأولويات الاستراتيجية، وتوفر الأدوات، وتضع إطاراً قائماً على النتائج لتحقيق حصائل، وتضع غايات في مجال تمكين النساء تُحقَّق في السنوات الخمس المقبلة.

وفي سنة 2021، اعتمد البنك تنفيذ المنحة الثانية التي قدمتها مبادرة تمويل رائدات الأعمال للبنك لفائدة برنامج تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنساء غرب أفريقيا في سلاسل قيمة الأرز بغينيا والنيجر والسنغال وسيراليون. ويدعم هذا البرنامج توسيع وتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء وتعمل في أنشطة ما بعد الإنتاج في سلسلة قيمة الأرز. وحشد البنك موارد منح قدرها 11.25 مليون دولار أمريكيّ لهذا البرنامج.

وينظم البنك منتدىً سنوياً لتطوير قدرات الشباب موجّهاً للعمل، وذلك طبقاً لركيزة "المشاركة" المنصوص عليها في استراتيجيته المتعلقة بتطوير قدرات الشباب. وتمهيداً لمنتدى سنة 2021، نظم البنك بالتعاون مع "Microsoft Philanthropies" ندوة إلكترونية دامت خمسة أيام بعنوان "تلقين الشباب المهارات من أجل النجاح بعد كوفيد19-"، وذلك من أجل تزويد الشباب بالمهارات الفنية، ومنها المهارات الرقمية والحاسوبية. وإضافةً إلى ذلك، أعدّ البنك- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقريرين عن حالة منظومة ريادة أعمال الشباب في بنغلاديش وإندونيسيا. ويُعِدّ البنك أيضاً برنامجاً لتطوير القدرات القيادية عند الشباب من أجل تشجيع القيادة الريادية والقيادة الاجتماعية بين الشباب بإشراكهم المبكّر وإنشاء منصات تقوّي حضورهم.

الإطار 7: إطلاق أول صندوق استثماريّ مؤثّر للتمكين الاقتصاديّ في أوزبكستان

الصندوق الاستثماريّ المؤثّر للتمكين الاقتصاديّ في أوزبكستان الذي أطلق على هامش الاجتماع السنوي لمجموعة البنك (2021) بطشقند أوّل صندوق من نوعه سواءً في جمهورية أوزبكستان أو في منطقة آسيا الوسطى كلها.

ويمثل هذا الصندوق، البالغ رأسماله 100 مليون دولار أمريكي، شراكة استراتيجية بين البنك وحكومة أوزبكستان، يشارك فيه مستثمرون من القطاع الخاص السعودي. وتساهم حكومة أوزبكستان بنسبة 35% من حجم الصندوق، والبنك بنسبة 20%، ويُتوقع أن يساهم مستثمرون من القطاع الخاص السعوديّ بنسبة 45%، بدعم من وزارة الاستثمار السعودية وبرنامج ريادة الشركات الوطنية.

ويرمي هذا الصندوق إلى توفير منصة استثمار وتمويل جذابة وفعالة تمكّن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاونيات، وهياكل القطاع الثالث في أوزبكستان من الحصول على حزمة من الخدمات المالية وغير المالية اللازمة لإطلاق المشاريع وتطويرها وضمان استدامتها. ويرمي الصندوق أيضاً إلى تطوير فرص الاستثمار في سلاسل القيمة المحلية ذات القيمة الاقتصادية العالية من أجل إدماج الفئات الفقيرة والهشة. ويتوقع أن يوفر هذا الصندوق أكثر من 102,000 فرصة عمل مباشرة (أو يساعد على الحفاظ عليها) بدعم أكثر من 34,000 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة، مع استفادة النساء والشباب مما لا يقل عن 50% من هذه التدخلات.

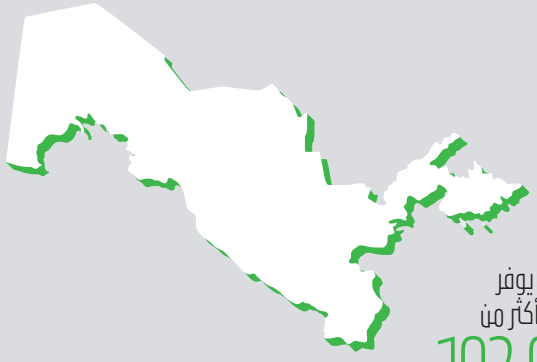

يتوقع أن يوفر الصندوق أكثر من

102,000

فرصة عمل مباشرة بدعمه أكثر من **34,000 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة**، مع استفادة النساء والشباب مما لا يقل عن **50%** من هذه التدخلات

وسيستعين الصندوق بآلية مساعدة فنية لتغطية بعض الخدمات غير المالية التي تحتاج إليها الجهات المستفيدة. وتشمل هذه الخدمات فرص الاستثمار في الهندسة، وبرامج بناء القدرات، والنفاذ إلى الأسواق، وبناء القدرات. ويُتوقع أن تزيد حكومة أوزبكستان حجم الصندوق إلى 500 مليون دولار أمريكي بالتدريج، إذا نجحت مرحلته الأولى.

2.3.3 التمكين الاقتصاديّ

في سنة 2021، واصل البنك اعتماد المشاريع المصمَّمة لتمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدانه الأعضاء من التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية المتعلقة بكوفيد19-. وجاء هذا الدعم في إطار البرنامج الرائد المشترك بين البنك وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ". وبعد أن اعتُمدت مشاريع "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" في جيبوتي والأردن وفلسطين سنة 2020، اعتُمد هذه السنة مشروع في أوزبكستان، ومشروع موجَّه لقطاع السياحة في الأردن. وفي نهاية سنة 2021، بلغ التمويل التراكميّ للمشاريع المعتمَدة في إطار هذا البرنامج 91.4 مليون دولار أمريكي.

وواصل البنك أيضاً رصد ودعم مشاريع التمكين الاقتصادي التي توجد الآن في مرحلة التنفيذ. ففي سنة 2021 وحدها، مكّنت هذه المشاريع المنفذة في الأردن والسودان وليبيا ومصر وألبانيا وجيبوتي وفلسطين من استحداث أو استبقاء أكثر من 20,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفضلاً على ذلك، حشد البنكُ أكثر من 520 مليون دولار أمريكي لتدخلاته المعنيّة بالتمكين الاقتصاديّ الموجَّهة للبلدان الأعضاء، مضاعفاً مساهمته المالية الخاصة أربع مرات. وحقق هذه النتيجة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية المترتبة على كوفيد19-. ومن الإنجازات المهمة الأخرى إطلاق صندوق الاستثمار من أجل تأثير التمكين الاقتصادي في أوزبكستان في إطار شراكة استراتيجية بين البنك وحكومة أوزبكستان، شارك فيها مستثمرون من القطاع الخاص السعوديّ (الإطار7).

3.3.3 تغير المناخ

في سنة 2021، واصل البنك تنفيذ خطته المتعلقة بالعمل المناخي (2020-2025)، التي تحدد الطرائق التي يمكن بها بلوغ هدفه في مجال التمويل المناخي، وهو 35% قبل سنة 2025. وشرع البنك أيضاً في إعداد طريقة لمواءمة عملياته وأنشطته مع أهداف اتفاق باريس. وجرت حماية نحو 40 مشروعاً في مختلف القطاعات والمراكز الإقليمية من مخاطر المناخ المادية من أجل اغتنام الفرص والتخفيف من تأثير تغير المناخ. وفي 2021 كذلك، أكمل البنك إعداد إطار متكامل لإدارة المخاطر المناخية للتصدي للمخاطر المناخية بطريقة متناسقة.

وباشر البنك أيضاً إطلاق صندوق المساعدة الفنية المعبأ في إطار شراكة المساهمة المحدَّدة وطنياً من أجل دعم الأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ في لبنان ونيجيريا وفلسطين. وفي سنة 2021، اتصل البنك بصندوق المناخ الأخضر طلباً للسماح له بتعبئة موارد المنح والموارد الميسَّرة من أجل العمل المناخيّ في البلدان الأعضاء. وبموازاة ذلك، أضحى البنك شريك صندوق المناخ الأخضر في التنفيذ من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على الاستعداد للحصول على التمويل المناخي. واعتمد صندوق المناخ الأخضر مقترح استعداد بمبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي قدّمه البنك من أجل العمل المناخي في القطاع الخاص في العراق والبحرين ولبنان والأردن وفلسطين. وفضلاً على ذلك، اعتُبر البنك شريكاً في تنفيذ الآلية الجديدة لتمويل أنشطة البحوث والمراقبة المنهجيّة التي تديرها الأمم المتحدة.

واستخلص برنامج البنك "بناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائيّ المتكرر" في بوركينافاسو الدروس من استخدام الرهن الحيازيّ (Warrantage) من أجل تمويل مناخيّ تحويليّ لصغار المزارعين. وساهم هذا المشروع في حماية مَعايش أشد الأسر استضعافاً، وتعزيز قدرة الرعاة والرعاة المزارعين والمزارعين على الصمود في المناطق الشمالية من البلاد.

4.3.3 الهشاشة والقدرة على الصمود

في سنة 2021، واصل البنك تفعيل سياساته المتعلقة بالهشاشة وإدارة مخاطر الكوارث بدمج منظور الحساسية من النزاعات وإدارة مخاطر الكوارث في أكثر من 30 مشروعاً في البلدان الأعضاء المتضررة من الهشاشة والنزاعات. وإضافة إلى ذلك، واصل البنك تنفيذ برامجه الرائدة الرامية إلى تحسين المناهج الدراسية للاجئين السوريين في الأردن. واعتمد البنك أيضاً منحاً للتدخل الاستعجاليّ لفائدة النيجر وطاجيكستان من أجل مساعدة المتضررين من الكوارث الطبيعية. وأكمل أيضاً تقييمات الهشاشة والقدرة على الصمود التي أجراها بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقيّ لأوغندا وسيراليون وغينيا وغامبيا من أجل قياس التحديات والفرص وتحديد مصادر القدرة على الصمود.

وأعد البنك أوّل "مؤشر للبنك في مجال القدرة على الصمود". وهو يتناول خمسة جوانب رئيسة للمخاطر والهشاشة في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، وهي: (1) النزوح القسريّ؛ (2) الاقتصاد والمعايش؛ (3) الصحة والجوائح؛ (4) الكوارث البيئية والطبيعية؛ (5) الأمن البشريّ. وتقوم هذه الجوانب على أولويات مهمَّة البنك والصعوبات التي تواجهها البلدان الأعضاء. وتقيِّم هذه الأداة جوانب القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء من أجل تحديد فرص التنمية الاقتصادية المستدامة، وستوجِّه مشاركة البنك وبرامجه ومشاريعه القُطريّة. وأطلق البنك أيضاً تقرير البنك الإسلامي للتنمية نصف السنويّ عن القدرة على الصمود خلال سنة 2021 بعنوان "التعافي من الجائحة والتأهب لها"، الذي سيتطرق لتأثير كوفيد19- والأزمات الأخرى كالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان في البلدان الأعضاء. ويتضمن هذا التقرير أيضاً دراسات حالة معمقة عن بلدان أعضاء منها كوت ديفوار وتوغو وموزمبيق وطاجيكستان وقازاقستان والعراق وباكستان وموريتانيا واليمن.

وفي سبيل تعزيز قدرات الموظفين على العمل بفعالية في سياقات الهشاشة والنزاع، نظّم البنك أيضاً تدريباً بشأن عدم إلحاق الضرر ومراعاة النزاع لفائدة قادة فرق العمليات في المراكز الإقليمية والموظفين في المقرّ، وذلك من أجل تعريفهم بهذه المفاهيم حتى يتسنى لهم تطبيقها بسهولة ويُسر في البرامج والمشاريع.

5.3.3 إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنيّ

في سنة 2021، حشد البنك مبلغاً إجماليّاً قياسيّاً قدره 64.9 مليون دولار أمريكي، وذلك طبقاً لركيزة "تنويع مصادر التمويل" المنصوص عليها في سياسة إشراك المجتمع المدنيّ. وعُقدت شراكات مع عدة مؤسسات، منها مؤسسة ناما، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومؤسسة العون للتنمية، ومدينة الملك سلمان للطاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، وذلك في سبيل دعم برنامجين هما: البرنامج المشترك بين البنك وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحدّ من الفقر، وبرنامج التضامن لتسريع وتيرة تصدي منظمات المجتمع المدني للجائحة. وستساعد هذه المبادرات البنك على اعتماد عدد من الخيارات الإضافية غير التقليدية لتعبئة الموارد. ومن أجل تحسين إشراك المجتمع المدني، والمشاركة- عند الاقتضاء- في تمويل أو تمكين أعمال إشراك المجتمع المدني، فإن أهم مجالات التعاون مع تلك الجهات الشريكة هي: (1) التصدي لجائحة كوفيد19- في ليبيا والصومال والسودان؛ (2) تدخلات الحد من الفقر في نيجيريا والنيجر ومالي والكاميرون وبوركينافاسو من أجل دعم الفئات المستضعفة المتضررة من الهشاشة والنزاعات؛ (3) بناء قدرات منظمات المجتمع المدنيّ في إندونيسيا وقرقيزستان واليمن.

وأطلق البنك أيضاً منحة لمقترحات صادرة عن منظمات المجتمع المدني في إندونيسيا وقازاقستان ولبنان والمغرب والصومال وتونس، وذلك لتمكين تلك المنظمات وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها على الصمود. وفضلاً على ذلك، اعتُمدت- في إطار برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية (منَح المجتمع المدنيّ المحليّ)- منحتان بمبلغ قدره 368,543 دولار أمريكي سنة 2021 لفائدة تشاد وباكستان. ويُتوخَّى منهما تعزيز الترويج للمنتجات الزراعية الرعوية، وزيادة فرص العمل، وتشجيع التنمية البشرية من أجل المعايش المستدامة وحفظ الموارد الطبيعية. وفي سنة 2021، نُظِّم نحو 13 ورشة لبناء القدرات- في إطار منصة "تضامن"- لفائدة بوركينافاسو، والاتحاد القُمريّ، وإندونيسيا، وقازاقستان، ولبنان، وليبيا، والمالديف، والمغرب، والنيجر، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، والصومال.

6.3.3 برامج المعونة الخاصة

يقع في صُلب مهمة البنك النهوضُ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويُقرّ البنك أيضاً بأن اتباع نهج شموليّ ومتعدد الجوانب ضروريّ لتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

وترسّخ شعبة مساعدة الجاليات عملها في تطوير قدرات الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وبذلك تمهّد السبيل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تلك البلدان. وقد صُمِّمت ونُفِّذت مختلف الحلول الإنمائية العملية منذ وضع برنامج مساعدة الجاليات، المعروف سابقاً باسم "برنامج المعونة الخاصة".

وفي سنة 2021، سجلت شعبة مساعدة الجاليات تقدُّماً لافتاً للنظر في المجالات المهمة التالية التي تمكّن من الاستفادة من دعم البنك للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وهي:

- تقدير 18 مشروعاً مقترحاً لضمان جودتها عند البدء، ثم إعداد وثيقة المشروع الموحدة التي تُعرض على هيئة الإدارة من أجل اعتمادها، ومن ثم استخدام الموازنة المخصَّصة لسنة 2021 التي بلغت 4.75 مليون دولار أمريكي.
- إنشاء رابط شعبة مساعدة الجاليات وعرضه على الموقع الإلكترونيّ للبنك من أجل تحسين تأثيرها وصلتها بالأطراف المعنية.

وتكميلاً للجهود المذكورة آنفاً، تدرك شعبة مساعدة الجاليات الاحتياجات الإنمائية الماسة للجاليات الإسلامية وضرورة اعتماد نهج متعدد الجوانب لتعزيز الفعالية والحضور العالميّ لبرنامج قد حقَّق تقدُّماً هامّاً في مجال التنمية خلال العقود الأربعة الماضية.

7.3.3 المنح الدراسية

في سنة 2021، اعتُمدت 7 ملايين دولار أمريكي (6 ملايين دولار أمريكي من البنك، ومليون دولار أمريكي واحد من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية) لمنح دراسية متنوعة. وبعد فحص معمَّق لجميع الطلبات المقدَّمة عبر البوابة الإلكترونية للمنح الدراسية الخاصة بالبنك، استفاد 301 طالب من المنح الدراسية. ويتألف العدد المذكور من 92 طالباً من 62 بلداً في المرحلة الجامعية الأولى، و37 طالباً من 35 بلداً في مرحلة الماجستير، و87 طالباً من 48 بلداً في مرحلة الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و85 طالباً من 21 بلداً من فئة البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً في البنك في إطار برنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. ونتيجة للجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين، تحسَّنت نسبة الممنوحات تحسّناً كبيراً سنة 2021، بحيث بلغت 50%.

واتخذ البنك عدة مبادرات لعقد شراكات مع أرقى الجامعات والمنظمات الدولية في العالم والجامعات في البلدان الأعضاء في السنوات الأخيرة لتحسين وتوسيع برنامج المنح الدراسية. وفي سنة 2021، وقع أيضاً اتفاقية شراكة جديدة، طبقاً لمبدإ تقاسم التكاليف، مع جامعة ماكيريري في أوغندا، وبذلك بلغ إجماليّ هذه الاتفاقيات 12 اتفاقية. وجوهر هذه الاتفاقيات هو تقاسم التكاليف للتمكين من زيادة الممنوحين زيادةً كبيرة، ومن تحسين جودة التعليم العالي، ومن ضمان تجربة أفضل للطلبة والممنوحين. وفي إطار برنامج البنك الخاص بالمنح الدراسية، يتابع 1,595 طالباً دراستهم في الوقت الحاليّ بأرقى الجامعات في 90 بلداً.

اتخذ البنك عدة مبادرات لعقد شراكات مع أرقى الجامعات والمنظمات الدولية في العالم والجامعات في البلدان الأعضاء في السنوات الأخيرة لتحسين وتوسيع برنامج المنح الدراسية.

8.3.3 مشروع الهدي والأضاحي

كلفت المملكة العربية السعودية البنك الإسلامي للتنمية بإدارة مشروع المملكة للهدي والأضاحي لتقديم خدمات رفيعة الجودة للحجاج، وتيسير أداء مناسكهم طبقاً للمعايير القانونية والصحية، وتمكينهم من التصدق بالأضاحي على الفقراء والمحتاجين في الحرم وخارج المملكة.

وبلغ عدد الأضاحي المذبوحة خلال الوقت المشروع لموسم حج سنة 1442 أكثر من 109,000 رأس غنم. ووزعت الذبائح خلال موسم الحج وبعده على الفئات المستهدفة داخل المملكة العربية السعودية طبقاً للشراكة القائمة بين مشروع الأضاحي والجمعيات الخيرية المعتمدة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والبالغ عددها 200 جمعية.

وأنشأ مشروعُ الهدي والأضاحي، بدعم من البنك، شركةً لتحويل النفايات الحيوانية إلى جيلاتين وكبسولات، فحسَّن بذلك الصحة البيئية في المشاعر المقدسة ووفَّر مصدراً للجيلاتين والكبسولات الحلال. وتتسق مشاريع الشركة أيضاً مع تحقيق عدة مبادرات تشكل جزءاً من رؤية المملكة 2030، كإدخال صناعات تقدّم قيمة مضافة بتطوير التصنيع المحلّي مع تأثير إيجابيّ على البيئة. وستوفر هذه الشركة أيضاً فرصاً لنموّ صناعات أخرى تستخدم الجيلاتين في تصنيع منتجات جديدة أخرى مطلوبة داخل البلاد وخارجها. وفي سنة 2021، زادت الشركة طاقتها الإنتاجية من 750 كلغ إلى 1,400 كلغ في اليوم وقلصت مدّة النقع من 45 يوماً إلى 10 أيام. وحصلت الشركة على عدة شهادات مطابقة لمعايير الجودة، منها شهادة أيزو ISO9001، وشهادة الحلال، وشهادة تسجيل المنتج ومزاولة النشاط من الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية، وشهادة صلاحية التصدير، وشهادة "صنع في السعودية".

4

تعزيز الفعالية المؤسَّسية

بإيجاز

اعتُمِدت الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره **5.5 مليار دينار إسلاميّ** في ديسمبر 2020

أكدت أربع وكالات للتصنيف الائتمانيّ التصنيف الائتمانيّ الممتاز **(AAA)** للبنك مع نظرة مستقبلية **"مستقرة"** سنة 2021

أعدّ البنك **22 استراتيجية شراكة قُطرية** - منذ استحداث هذه الأداة سنة 2010- نُفّذت منها 20 استراتيجية تنفيذاً كاملاً، ولا تزال اثنتان منها مع أوزبكستان ومصر قيد التنفيذ. ويُتوقّع أن تصاغ **11 استراتيجية قطرية** كل سنة ابتداءً من سنة 2021

أنشئت محكمة إدارية جديدة لتسوية النزاعات المهنية بين موظفي مجموعة البنك وهذه المؤسسة

1.4 مجلس المحافظين

يتألف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية من ممثلي البلدان الأعضاء السبعة والخمسين، وهم وزراء في الغالب. ويمثّل كلَّ بلد عضو في مجلس المحافظين محافظٌ ومحافظٌ مناوب، ولكل بلد عضو 500 صوت أساسيّ إضافةً إلى صوت واحد عن كلّ سهم من الأسهم المكتتب بها. وعلى العموم، تُتّخذ قرارات مجلس المحافظين بأغلبية الأصوات الممثّلة في الاجتماع المعنيّ.

ويعقد المجلس اجتماعاته السنوية مرة كل ثلاث سنوات في البلد المضيف بالمقر ومرتين في البلدان الأعضاء الأخرى. ويفحص المجلس، في اجتماعاته السنوية، الأنشطة التي اضطلع بها البنك في السنة السابقة، ويعتمد الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية. وينتخب رئيسه الجديد مدة سنة واحدة. والمجلس أعلى هيئة معنية بالحوكمة وتقرير السياسات في البنك. ويجوز له تفويض بعض الصلاحيات إلى مجلس المديرين التنفيذيين في البنك بشأن عمليات البنك العامة.

وقد عُقد الاجتماع السنوي السادس والأربعون لمجموعة البنك في 26 و27 المحرم 1443 (3 و4 سبتمبر 2021) بطشقند (جمهورية أوزبكستان) تحت شعار "الاستجابة والاستعادة والبدء من جديد: القدرة على الصمود وتحقيق الازدهار للجميع في مرحلة ما بعد مرض فيروس كورونا المستجد". وكان هذا الاجتماع السنويّ السادس والأربعون أول اجتماع سنويّ يُعقد حضورياً منذ تفشي جائحة "كوفيد - 19"، وبعد الموافقة التاريخية على الزيادة العامة السادسة في رأس المال، وهو ما يجسد الدعم السخيّ الذي يحظى به من البلدان المساهمة فيه.

وينظم البنك، بالتزامن مع الاجتماع السنوي، المائدة المستديرة للمحافظين. وهذه الفعالية الفريدة من نوعها مناسبة لمحافظي البنك للتفكير وتبادل الآراء والأفكار العملية بشأن القضايا التي تهم بلدانهم وتهم البنك. وخلصت المائدة المستديرة، هذه السنة، إلى رؤية مشتركة بشأن المشكلات الإنمائية العويصة الناجمة عن الجائحة والحلول المحتملة على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد، وأيضاً بشأن التعافي، وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسة هي:

أ) زيز التعافي من جائحة كوفيد - 19؛

ب) مكافحة الفقر المتزايد، وبناء القدرة على الصمود؛

ج) حفز النموّ الاقتصاديّ غير المضرّ بالبيئة في البلدان الأعضاء.

2.4 مجلس المديرين التنفيذيين

يتألّف مجلس المديرين التنفيذيين من ثمانية عشر عضواً، تسعة منهم تعيّنهم البلدان التسعة الأكبر مساهمة، وتسعة يُنتخبون ويمثل كل منهم مجموعة من أربعة أو سبعة بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين - وهو حالياً في دورته السادسة عشرة - خمسة اجتماعات في السنة عادةً. ويحدّد مجلس المديرين التنفيذين عمليات البنك وأنشطته العامة. وبعبارة أدقّ، إنه يوافق على المشاريع ويتخذ القرارات بشأن التمويلات والسياسات العامة والمسائل الإدارية. ويمارس أيضاً جميع الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين، مثل إعداد أعمال مجلس المحافظين، وإجازة الموازنة، وفحص القوائم المالية السنوية، وعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها. ويشارك أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين أيضا في عمل اللجان الأربع المنبثقة عنه، وهي:

- لجنة الحوكمة والإدارة
- لجنة العمليات والفعالية الإنمائية
- لجنة المالية وإدارة المخاطر
- لجنة المراجعة

ويقدم الجدول الآتي لمحة عامة عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 2021.

3.4 إدارة المخاطر

يتعرض البنك، في اضطلاعه بمهامه، لأنواع مختلفة من المخاطر، كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات. ولدى البنك نظام محكَم لإدارة هذه المخاطر يشمل كفاية رأس المال، وإطار إدارة حدود التعرض، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وإطار إدارة مخاطر العمليات، وعملية ائتمان كاملة لتسيير عملياته التجارية. ويتولى مراقبةَ المخاطر مجلسُ المديرين التنفيذيين ولجنةُ المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه، التي تقر الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر. وتحرص هيئة إدارة البنك، بدعم من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والخصوم، على تنفيذ الأنشطة وفقاً للإطار المعتمَد في مجال حوكمة المخاطر.

وتتطور وظيفة إدارة المخاطر بالبنك على مرّ الزمن، وذلك باعتماد نهج شموليّ في مجال إدارة مختلف المخاطر المالية وغير المالية. ففي سنة 2021، استمرَّ التقدم في تنفيذ مشروع لإدارة المخاطر المؤسسية في عموم البنك، مشفوع بتحليلات متقدمة للمخاطر والبيانات المالية، ولا سيما مستودع البيانات المتكامل DataMart. ووضع البنك مجموعة كاملة من مقاييس المخاطر والتحمل من أجل التعبير عن بيان الرغبة في المخاطرة الشديدة، ومن ثم تحديد توجيهات واضحة بخصوص عالم المخاطر الأساسية للبنك.

الجدول 1.4: موجز اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 2021 (1443/1442)

تاريخ الاجتماع	رقم الاجتماع	المشاريع (*)	عمليات المعونة الخاصة	بنود الاستراتيجيات والسياسات	بنود أخرى	بنود وافق عليها رئيس البنك وعُرضت على المجلس للعلم (**)	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	القرارات المعتمدة
27 فبراير 2021 (15 رجب 1442) (اجتماع افتراضي)	339	1	-	1	29	-	31	15
24 أبريل 2021 (12 رمضان 1442) (اجتماع افتراضي)	340	2	-	3	41	-	46	22
21 يونيو 2021 (10 ذي القعدة 1442) (اجتماع افتراضي)	341 (الجزء 1)	4	-	3	8	-	15	9
1 سبتمبر 2021 (24 المحرم 1443) حضوري طشقند (الاجتماع السنوي السادس والأربعون للبنك)	341 (الجزء 2)	3	-	-	7	-	10	4
25 سبتمبر 2021 (18 صفر 1443) (اجتماع افتراضي)	342	3	-	-	29	-	32	10
18 ديسمبر 2021 (14 جمادى الأولى 1443) (اجتماع افتراضي)	343	23	-	4	27	1	55	36
المجموع	6	36	-	11	141	1	189	96

(*) المشاريع وعمليات المساعدة الفنية
(**) منها عمليات المساعدة الفنية التي وافق عليها رئيس البنك.
ملاحظة: اتخذ المجلس قرارات بشأن ستة وتسعين (96) بنداً، من أصل البنود المائة والتسعة والثمانين (189) التي نظر فيها؛ واعتمد الرئيس بنداً واحداً (1) هو المشار إليه في الحاشية الثانية. أمّا بقية البنود (وهي 92 بنداً) التي نظر فيها المجلس، فتتعلق بتقارير اللجان المنبثقة عنه، والجلسات المغلقة، والبنود الدائمة مثل إقرار جدول الأعمال والمحاضر، والتقرير الشفوي الموجز لرئيس البنك، وعمليات الاستثمار، وبنود المتابعة، والبنود الأخرى المعروضة للعلم.

ومن بين التطورات الأخرى سنة 2021، شرع البنك في تنفيذ إطار إدارة وحوكمة مخاطر النموذج من أجل التخفيف بطريقة استباقية من تعرضه للمخاطر المرتبطة بالنماذج الجاري استعمالها في الوقت الحالي. وبوشر مشروع التحول عن الليبور لتقليل تأثيره وضمان انتقال سلس إلى أسعار مرجعية بديلة. وتوشك أن تنتهي عملية مراجعة ومعايرة نماذج تصنيف المخاطر المستحدثة داخليّاً من أجل تحسين احتمال التقديرات الافتراضية لمحفظة البنك. كذلك، أُحرز تقدُّم كبير في تنفيذ النظام المتعلق بمخاطر العمليات، والرامي إلى أتمتة قياسها ورصدها وإدارتها، وتفعيل الرصد والتقييم الذاتي للمخاطر، ووضع بيانات عن الخسائر، ومؤشرات مخاطر أساسية. كذلك، أُحرز تقدُّم هامّ في تنفيذ إطار للأمن السيبرانيّ من أجل تحسين القدرة المؤسسية على الصمود وإدارة مخاطر الأمن السيبراني إدارة فعالة.

4.4 أنشطة المراجعة

تمثل وظيفة المراجعة الداخلية في البنك خط الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر. وهي مسؤولة عن أن تقدم لمجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة الضمان الموضوعيّ والمستقلّ والمشورة اللاّزمة بشأن فعالية وكفاءة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، وآليات ونظم الرقابة الداخلية، وعن تقديم التوصيات والمشورة لتعزيز قوة البنك على المدى البعيد.

ويضع البنك خطة سنوية للمراجعة من منظور إدارة المخاطر وعلى وفق أولوياته الاستراتيجية وأهم مخاطره الجديدة. وكلما أُبديَت ملاحظات، فإن إدارة المراجعة الداخلية تقيِّم خطط عمل هيئة الإدارة من أجل حلّ المشكلات، وتتابعها متابعة دقيقة. وهيئة إدارة البنك مسؤولة عن معالجة القضايا التي تثيرها إدارة المراجعة الداخلية وفق جدول زمني ملائم ومتفق عليه.

ووظيفة المراجعة الداخلية مستقلة وموضوعية ومتقيّدة بالتوجيهات الإلزامية الصادرة عن معهد المراجعة الداخلية. ومدير إدارة المراجعة الداخلية مسؤول من الناحية الوظيفية أمام مجلس المديرين التنفيذيين، عن طريق لجنة المراجعة، وأمام رئيس البنك من الناحية الإدارية.

وتعرض إدارة المراجعة الداخلية على لجنة المراجعة ورئيس البنك ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين تقارير دورية عن الأنشطة تتضمن معلومات عن نتائج المراجعة، وتقارير فصلية عن حالة تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة. ويتمتّع المراجع الخارجيّ بحريّة الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية والوثائق الداعمة. وفي سنة 2021، استمرّت إدارة المراجعة الداخلية في الإبانة عن قدرتها على التكيف من أجل تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالمراجعة في وقت قُيّد فيه التواصل الاجتماعيّ، وذلك دون الإخلال بجودة أعمال المراجعة التي اضطلعت بها.

واصل البنك الاستثمار في تعزيز قدرات المراجعة الداخلية الوظيفية وإنتاجيتها وكفاءتها باستخدام وسائل تكنولوجية جديدة وتحسين مهارات المراجعين الداخليين بتدريبات عبر الإنترنت وندوات إلكترونية وورشات.

وواصل البنك الاستثمار في تعزيز قدرات المراجعة الداخلية الوظيفية وإنتاجيتها وكفاءتها باستخدام وسائل تكنولوجية جديدة وتحسين مهارات المراجعين الداخليين بتدريبات عبر الإنترنت وندوات إلكترونية وورشات. وشاركت إدارة المراجعة الداخلية - في إطار جهودها المستمرة لتعزيز ممارسات المراجعة - في اجتماعات ومؤتمرات وشبكات دولية عبر الإنترنت، مثل المجموعة التنفيذية لمراجعة الحسابات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وممثلي خدمات المراجعة الداخلية في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

5.4 الامتثال

في سنة 2021، حرص البنك على أن تكون أنشطته اليومية خالية من مخاطر الامتثال، واتخذ التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الامتثال الطفيفة التي واجهته، وذلك بالتعاون مع وحدات البنك ذات الصلة والجهات الشريكة الخارجية. وفي هذه السنة قيد النظر، أعدّ البنك تقارير الامتثال القُطرية لكل من الغابون وجزر المالديف وتونس وأوغندا وأوزبكستان. وساهم أيضاً في وضع "توجيهات للمنظمات غير الحكومية"، وفي مراجعة وثائق العطاءات المتعلقة بتوريد الأشغال.

وقد منحت "مجموعةُ العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال" بأفريقيا الوسطى البنكَ الإسلاميَّ للتنمية صفةَ مراقب في اجتماع عامّ عُقد بمدينة دوالا (الكاميرون) في 29 أكتوبر 2021. واشترك البنك في سجلّ "اعرف عميلك" التابع لمؤسَّسة سويفت من أجل تحسين كفاءة البنك والاندماج في المجتمع الدوليّ. ونظمت شعبة الامتثال دورتين تدريبيتين لجهات التنسيق المعنيَّة بالامتثال في الوحدات الإدارية بالبنك: الأولى عن الاستمارات والقائمة المرجعية الخاصة بمعرفة العميل ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والثانية عن العقوبات.

في سنة 2021، استمررت إدارة المراجعة الداخلية في الإبانة عن قدرتها على التكيف من أجل تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالمراجعة في وقت قُيّد فيه التواصل الاجتماعيّ، وذلك دون الإخلال بجودة أعمال المراجعة التي اضطلعت بها

6.4 الحوكمة المؤسسية

فيما يلي أهمّ الإنجازات في مجال الحوكمة المؤسسية سنة 2021:

- من المراحل الأساسية في تاريخ البنك إنشاءُ وتفعيلُ محكمة إدارية لتسوية النزاعات المهنية بين موظفي مجموعة البنك وهذه المؤسسة. والمحكمة الإدارية لمجموعة البنك هي أعلى هيئة في النظام الداخلي لإقامة العدل. وهي هيئة قضائية مستقلة تتألف من خمسة أعضاء.
- وافق رئيس مجموعة البنك على الآليات الداخلية لتسوية تظلمات موظفي مجموعة البنك، التي تنص على المراجعة الإدارية، ووساطة أمين المظالم، ونظر لجنة الاستئناف في شكاوى موظفي مجموعة البنك.
- وافق رئيس مجموعة البنك على إنشاء لجنة الاستئناف لتظلمات موظفي مجموعة البنك.
- وافق رئيس مجموعة البنك على "قواعد انضباط موظفي مجموعة البنك".
- اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين للبنك مدونة سلوك جديدة تحدّد المبادئ والمعايير الأخلاقية المطبَّقة على أعضائه.
- وافق مجلس المديرين التنفيذيين على إنشاء "لجنة أخلاقيات العمل المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك" وعلى وضع نظامها الداخلي.
- كان قسم الحوكمة المؤسسية ينشر تحديثات شهرية للهيكل التنظيمي في بوابة الحوكمة والسياسات، ويراجع الدليل التنظيميَّ مراجعة دورية.
- افق الرئيس على سجلّ الموقّعين المعتمَدين لتوقيع عمليات الصّيرفة والخزانة، وعمليات الاستثمار، وعمليات الخدمات المالية الإسلامية. وأطلق البنك - بالتعاون مع "SignatureNet" - منصته الإلكترونية المخصَّصة لإدارة التواقيع المعتمَدة.
- أُنشئت بوابة جديدة للحوكمة المؤسسية والسياسات (http://cg.isdb.org) تمكّن موظفي البنك وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين من الاطّلاع على الوثائق المعتمَدة ذات الصلة بالحوكمة والسياسات.
- أُطلقت دورة تعليمية إلزامية عبر الإنترنت عن الحوكمة المؤسسية، يتعين على جميع الموظفين حضورها مرة واحدة على الأقل في السنة.

7.4 التصنيف الائتمانيّ

تتولى أربعُ وكالات تصنيف ائتمانيّ، هي وكالات التصنيف الائتمانيّ الثلاث ذات السمعة الدولية (وهي ستاندرد أند بورز غلوبال، وخدمة موديز للمستثمرين، وفيتش ريتينغس) والمؤسسة الماليزية للتصنيف الائتمانيّ، تصنيف البنك من الناحية الائتمانية. وقد أكدت وكالات التصنيف الائتمانيّ الأربع تصنيفها الائتمانيّ الممتاز (AAA) للبنك مع نظرة مستقبلية "مستقرة" سنة 2021. وتدلّ هذه النتيجة على المركز المالّي السليم جدّاً للبنك والمدعوم برسملة قويّة، منها الموافقة على الزيادة العامّة السادسة في رأسماله، ونسبة رفعه المالّي المنخفضة، وحالة سيولته وتمويله السليمة، ومركز الدائن المفضَّل، وسجلّه الحافل بدعم البلدان المساهمة ودوره الفريد ومهمته الإنمائية في البلدان الأعضاء. وفضلاً على ذلك، فإن هذه النتيجة، على الرغم من الصعوبات الائتمانية، تنمّ عن قدرة البنك على الصمود، وعن فعالية حوكمته وإدارته، وعن التزامه بالخطة الإنمائيّة للبلدان الأعضاء.

وقد عدَّ كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفيّ والمفوضية الأوربية البنكَ بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف معدوم المخاطر، وهو دليلٌ إضافيّ على مركزه التشغيليّ والمالّي الممتاز.

8.4 دعم البلدان المساهمة

يتمثل أحد أهم أسباب إسناد جميع وكالات التصنيف الدولية تصنيفاً ائتمانياً ممتازاً إلى البنك في قوة دعم البلدان المساهمة له الذي يتخذ شكل اكتتابات ومدفوعات في رأسماله. وظلت عمليات البنك، طوال السنوات الثلاثين الأولى من نشاطه، تُموَّل من مساهمات البلدان الأعضاء في رأس المال. وزادت عمليات البنك منذ ذلك الحين زيادة تتجاوز مستوى نمو رأس المال، الأمر الذي يستدعي جهود تعبئة الموارد الخارجية في شكل إصدارات صكوك في السوق الدوليّة لرؤوس الأموال. ومع ذلك، لا تزال عمليات الضخ المستمر لرأس المال ضرورية لتعزيز مستوى الرسملة، بموازاة النموّ التشغيليّ المتزايد دائماً.

وينقسم رأسمال البنك إلى عدة مكونات هي: رأس المال الأولي، والزيادة العامة في رأس المال، والزيادة الخاصة في رأس المال. وباشر البنك، منذ إنشائه، عدة زيادات عامة في رأس المال، عرضها واكتتب فيها معظم البلدان الأعضاء، وذلك تعبيراً عن دعمها له. وقد أُقرت الزيادة العامة السادسة في رأس المال بقيمة 5.5 مليار دينار إسلامي في ديسمبر 2020. وستساعد هذه الزيادةُ العامة السادسة البنكَ على تمكين البلدان الأعضاء في رحلتها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وكما أن هذه المبادرة رسالة قوية إلى وكالات التصنيف الائتمانيّ الكبرى مفادها أن البنك يحظى بدعم قويّ من البلدان المساهمة فيه - وهو معيار أساسيّ في تقييم تصنيفه الائتمانيّ -، فإنها أيضاً ضرورية للبنك الذي يواصل استغلال تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA) في حشد الموارد وتلبية الطلب المتزايد للتمويل الإنمائيّ في بلدانه الأعضاء.

9.4 استراتيجية الشراكة القُطرية

استراتيجية الشراكة القُطرية في مجموعة البنك أداة فعالة لوضع استراتيجيات تعاون متوسطة المدة مع البلدان الأعضاء ولجعل تدخلات البنك تتآزر فيما بينها لفائدة تلك البلدان. ومنذ استحداث هذه الأداة سنة 2010، أعدّ البنك 22 استراتيجية شراكة قُطرية، نُفِّذت منها 20 استراتيجية تنفيذاً كاملاً، ولا تزال اثنتان منها مع أوزبكستان ومصر قيد التنفيذ. ويُتوقَّع أن تصاغ 11 استراتيجية قطرية كل سنة ابتداءً من سنة 2021. وستجرى جميع عمليات استراتيجيات الشراكة القُطرية على مستوى مجموعة البنك حرصاً على اتباع طريقة واحدة في سدّ الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء وتقديم حلول مخصَّصة لمختلف المشكلات الإنمائية.

وفي الوقت الراهن، توجد استراتيجيات شراكة قُطرية في مراحل مختلفة من الإعداد مع البلدان التالية: الغابون وجزر المالديف والمغرب وتركيا والسنغال وغينيا ونيجيريا والنيجر وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا. وأُطلقت أربع من هذه الاستراتيجيات سنة 2018 (الغابون، والمالديف، والمغرب، وتركيا) وسبع سنة 2019 (السنغال وغينيا ونيجيريا والنيجر وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا). والبنك ملتزم بإكمال وإطلاق الاستراتيجيات الست التي لا تزال قيد الإعداد سنة 2022. وستبني هذه الاستراتيجيات على خطط التنمية الوطنية للبلدان الأعضاء، وتتكيف مع تغير أولوياتها وفقاً لمرحلة ما بعد جائحة "كوفيد - 19"، وتتواءم مع مهمة البنك الأساسية.

10.4 تقييم العمليات

يجري البنك بانتظام تقييماً مستقلاً لفعاليته الإنمائية. وفي سنة 2021، أجرت إدارة تقييم العمليات تقييماً لعشرة مشاريع في البلدان الأعضاء، في قطاع كلٍّ من الطاقة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والزراعة والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووردت تسعة طلبات تقييم من هيئة الإدارة، أربعة تقييمات منها حسب الطلب وخمسة في الربع الأخير من سنة 2021. وأجرى البنك تقييمين حسب الطلب لمشروع آبار عميقة وبناء مدارس في الصومال، ومشروع الفريدة التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. وإضافةً إلى ذلك، أجرى البنك تقييماً في الوقت الحقيقي للبرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد - 19. وأجرى البنك أيضاً ستة فحوص خاصة، تناولت أداء البنك خلال السنوات الخمس الماضية، والمشاريع المتأخرة لمحفظة البنك السيادية، وصندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبرامج المنح الدراسية ومساعدة الجاليات، واجتماعات البنك السنوية (2021).

وأطلِقت تقييمات أيضاً في إطار برنامج مجموعة البنك المتعلق بالأمن الغذائي، واستثمارات البنك السهمية في البنوك الإسلامية، ومشاريع ممولة بخطوط التمويل. وأطلقت إدارة تقييم العمليات التقييم المؤسسيّ للكفاءة التشغيلية واستأنفت تقييم جهود تعبئة الموارد خارج الميزانية العمومية للبنك. واكتمل التقرير السنوي للتقييم 2020، وأجازته لجنة العمليات والفعالية الإنمائية، واعتمده مجلس المديرين التنفيذيين في يونيو 2021.

وأطلق البنك أيضاً بوابته المعرفية الإلكترونية الداخلية المجددة "التعلُّم (LEARN) والتتبع المنهجي لتنفيذ توصيات التقييم (STEER)". وفي سنة 2021، أعدّ البنك 26 منتَجاً معرفيّاً مختلفاً، منها نشرتان موجزتان، وتسعة سلاسل معرفية، وأربع مقالات تجميعية، وخمس مطويات، ومقطعي فيديو تعليميَّين، وأربع نشرات إخبارية ربع سنوية عن العمليات والتقييمات.

ونظَّم البنك دورتين تدريبيتين افتراضيتين في البلدان الأعضاء، هما: "تقييم"، وهي أوّل دورة تدريبية في التقييم باللغة العربية على الإطلاق لخمسة بلدان أعضاء في المنطقة المغاربية والمملكة العربية السعودية؛ والنسخة العربية لمقاييس تقييم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان "مقاييس أفضل من أجل تقييم أفضل". وفضلاً على ذلك، أطلق البنك - بالتعاون مع شركائه - المبادرة العالمية للتقييم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وساهم في عدّة ندوات إلكترونية عن التقييم، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات نظيرة شريكة في التنمية.

11.4 الفعالية الإنمائية

يعمل البنك على تحسين فعالية عملياته وتحقيق الأهداف الإنمائية لبلدانه الأعضاء. وفي سبيل ذلك، استحدث البنك أنظمة وأدوات رصد وتقييم فعالة من أجل الحصول على نتائج إنمائية شاملة ومستدامة وفعالة من حيث التكلفة. وقد مكنت هذه الأدوات البنك من دمج إطار النتائج في المرحلة الأولى من تصميم المشاريع، ومواصلة رصد التقدُّم المحرَز خلال تنفيذها، وقياس النتائج والتأثير بعد اكتمالها.

ويُتوقع أن تسفر المشاريع والمنح المعتمَدة سنة 2021 عن نتائج واعدة بعد اكتمالها، وأن تساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة الرئيسة، وهي الأهداف 1 و2 و3 و4 و6 و7 و9 و16 و17. ويظل الهدف 3 (الصحة) على رأس الأولويات في اعتماد المشاريع، وذلك بسبب الجائحة الحالية.

وينشر البنكُ تقريراً سنويّاً عن الفعالية الإنمائية يعرض التقدُّمَ المحرَزَ في ضوء الأهداف والمؤشِّرات المحدَّدة، ويتناول جميعَ مستويات إطار النتائج على مستوى المؤسسة. ويعرض هذا التقريرُ أيضاً أوجه الكفاءة المستخدَمة داخليّاً على المستويين التشغيليّ والتنظيميّ من أجل تسريع تحقيق النتائج.

12.4 حلول أتمتة آليات العمل

في سنة 2021، شمل تطبيق حلول أتمتة آليات العمل أنشطة التطوير والصيانة التشغيلية. ويُقسم التطوير إلى ستة مجالات تصميم، إضافةً إلى الصيانة التشغيلية التي تضمن حُسن السير اليوميّ للأنشطة التي تدعمها إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة، وذلك ضمن مستويات الخدمة اللاّزمة. وإضافة إلى نشاطي "التصميم" و"التشغيل" المعتادَيْن، فإن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات ونموذجها التشغيليّ ينفَّذان بالتوازي في إطار برنامج من أربع سنوات.

وكان الهدف الرئيس هو ضمان القدرة على الصمود بفضل تدابير تتعلق بالأمن السيبرانيّ، وأمن المعلومات، وإدارة المخاطر التكنولوجية. ومن هذه التدابير استحداث عمليات أمنية عن طريق خدمة الكشف والتدخل المُدارَين المشفوعة بإطار الأمن السيبرانيّ وأمن المعلومات وإدارة المخاطر من أجل مراقبة الأمن في البيئة المعلوماتية للبنك برمّتها، والتصدّي لأيّ حوادث أمنية على الفور، واكتشاف الثغرات ومواطن الضعف الأمنية، من أجل تداركها بطريقة استباقية والحدّ من مخاطر تعطّل عمليات تكنولوجيا المعلومات وأنشطة البنك. وبموازاة ذلك، جرى أيضاً تحديث البنى التحتية، وهو ما أدى إلى تعزيز القدرة على العمل عن بُعد، وتطبيق اللاّمركزية، وإدارة استمرار العمل. كذلك، أرسِيَت أسُس تكييف مكوّنات البنى التحتية مع الحوسبة السحابية.

وجُرِّبت أيضاً مبادرة ثلاثية السنوات لحوكمة البيانات، بمشروع أساسيّ يركز على اعتماد مسرد مهنيّ وقاموس بيانات، وإدارة البيانات المرجعيّة، وجودة وتصنيف البيانات، وإدارة الاطّلاع على البيانات، والاحتفاظ بالبيانات، وعمليات حوكمة البيانات. وسيُتَّخذ ذلك المشروع نموذجاً يُحتذى في مجالات عمل أخرى، وسيمكّن من ترسيخ الانضباط اللاّزم لدى المسؤولين عن البيانات، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات في الوحدات الإدارية وفي تكنولوجيا المعلومات.

وحدّدت المبادرة المتعلقة بقدرات هيكل المؤسسة كلاًّ من الخطط الأساسية والخطط المستهدَفة في جميع المجالات المتعلقة بالبنك (الأنشطة والتطبيقات والبيانات والتكنولوجيا) حرصاً على استمرار المكونات التكنولوجية (التطبيقات والبيانات والتكنولوجيا) اللازمة لاستيفاء الشروط بمزيد من المرونة، ولضمان سدّ احتياجات البنك في المستقبل بطريقة سريعة. وإضافةً إلى ذلك، حرصت إدارة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة على توفير الموارد اللاّزمة لتيسير عمل الموظفين عن بُعد إبّان الجائحة. وفي هذا السياق، أُولي اهتمامٌ خاصٌّ لمجالات التعاون عبر الإنترنت، وللأمن السيبرانيّ، ولتحسين آليات العمل، ولتوسيع نطاق وساعات الخدمات والدعم سواءً في مقرّ البنك الإسلاميّ للتنمية أو في مراكزه الإقليمية.

كان الهدف الرئيس هو ضمان القدرة على الصمود بفضل تدابير تتعلق بالأمن السيبرانيّ، وأمن المعلومات، وإدارة المخاطر التكنولوجية.

13.4 تدبير الموارد البشرية

أظهرت إدارة تدبير الموارد البشرية المرونة والتفاني في التغلب على الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، وفي الحفاظ على العمليات دون أي اضطرابات كبيرة. وفي إطار التحسينات التشغيلية المستمرة، دمج البنك عمليتي البحث والتوظيف مع الالتحاق وأعاد تسمية هذه الوظائف بـ"وحدة اجتذاب المواهب". وقد تمكن البنك، بفضل هذا التنقيح، من تبسيط عملية التوظيف برمّتها، وتحسين تجربة الموظفين، وتعزيز التعاون والتواصل بين مختلف الوحدات الإدارية. وقد عيَّن البنك 51 موظَّفاً جديداً بعد أن خضعوا لعمليات تقييمٍ ولمقابلاتٍ افتراضية.

وفي سنة 2021، اكتمل مشروع "رؤية واستراتيجية ونموذج المواهب"، وحوى ستة أطر وتوجيهات تتعلق باجتذاب المواهب، وتقييمها، وتطوير قدراتها، وإدارة مسارها المهنيّ، والتخطيط لاستخلافها، ورصد ذلك من أجل تيسير تنفيذه بفعالية. وواصل البنك تسخير التعلُّم الإلكترونيّ بصفته وسيلة بديلة لتدريب الموظفين في أثناء فترة العمل عن بعد، ووفر الآن المزيد من الدورات التدريبية للموظفين من أجل تطوّرهم المهنيّ. ونجح أيضاً في وضع إطار جديد للكفاءات (الأساسية والقيادية) وفي الاستفادة من التعلُّم الإلكترونيّ بفضل المكتبة الإلكترونيَّة المخصَّصة للمهارات العامّة.

وإضافةً إلى ذلك، وضَع البنكُ استراتيجيةً للموارد البشرية تشمل مواضيع ومبادرات الموارد البشرية المنقَّحة. وأعدّ البنك أيضاً وثيقةً تصوّريةً عن إدارة المؤسسة، نصَّت على توصيات أساسية بشأن تحسين مسائل إدارة المؤسسة. ومن السياسات الأساسية التي اعتُمِدت أو حُسِّنت خلال سنة 2021 قواعدُ صندوق التضامن الطبي للمتقاعدين، واقتراحٌ موجَّهٌ لهيئة الإدارة بخفض استهلاك علاوة الاستقرار من سنتين إلى سنة واحدة، ومبادرةٌ تهيئة بيئة عمل مرنة تمكّن من العمل من المنزل أو من أيّ مكان آخر، وتقييمُ 66 وصفاً وظيفيّاً شمل أيضاً المناصب الجديدة الناشئة من ضبط الهيكل التنظيميّ.

14.4 خدمات إدارية أخرى

1.14.4 الأمن والسلامة

كثف قسم السلامة والأمن نشاطه في أثناء الجائحة لضمان سلامة موظفي البنك ليس داخل المقر - حيث اتخذ أشدّ التدابير الاحترازية صرامةً - فحسب، بل في العالَم أجمع أيضاً، وذلك بالاستعانة بخدمات شركة SOS الدولية من أجل مساعدة الموظفين وأسرهم عن احتياجهم إلى مساعدة أمنية أو طبية. ومن جهوده أيضاً استحداث قناة لإعلام الموظفين بالإعلانات والتنبيهات العاجلة عن طريق الرسائل النصية القصيرة. وإضافة إلى ذلك، تمكّن قسم الأمن والسلامة من توفير أكثر من مليون ريال سعوديّ في السنة بإعادة النظر في العقد الحاليّ لخدمات الأمن من أجل خفض عدد القوى العاملة واعتماد بدائل تكنولوجية.

2.14.4 خدمة إدارة المنشآت

استحدث البنكُ، في إطار مبادرة جديدة، خدمةً للإدارة الشاملة للمنشآت (مقدِّم واحد للخدمات الشاملة المتعلقة بالمنشآت). ويشمل ذلك معظم الخدمات المادية وغير المادية داخل البنك في مبنى المقرّ وفي المجمّع السكنيّ، التي كانت تقدِّمها في السابق 22 جهة متعاقدة. ويتسق استحداث هذه الخدمة مع الممارسات الفضلى المعمول بها في معظم المنظمات الدولية، ويرمي إلى تبسيط الخدمات، وتحسين جودتها، وترشيد نفقاتها. وقد بدأت هذه الخدمة في فبراير 2021، وأرسيَ عقدها على شركة لمدة ثلاث سنوات.

3.14.4 عودة الموظفين إلى المكاتب

يشكّل التكيف المستمر مع التغيُّر إحدى سمات إدارة المنشآت وتقديم الخدمات في البنك. وفي سنة 2021، كانت لصحة الموظفين والنظافة العامة أهمية قصوى في إطار ضمان عودة سلسة وآمنة ومريحة إلى العمل. وكلَّف البنك شركة تقديم خدمات الإدارة الشاملة للمنشآت في مباني البنك (المقر والمباني 1 و2 و3 وقاعة الخيمة) بتنفيذ برامج التأهُّب التالية، طبقاً لبروتوكولات الصحة والسلامة للبلد المضيف وتوجيهات إدارة استمرار العمل:

- تقديم خدمات تطهير الهواء من الجراثيم؛
- توفير المعقمات الكحولية للأيدي بالقرب من المصاعد، ومكاتب كبار الموظفين، والحمامات، ومداخل ومخارج المباني، ووحدات تسلُّم الطرود والبريد السريع، وأماكن الاستقبال، إلخ.
- وضع لافتات في أماكن التجمعات العامة مثل ردهات المصاعد، وحُجَيرات المصاعد، وغرف استقبال كبار الشخصيات، وبالقرب من أجهزة الصراف الآليّ، وأماكن انتظار الخيوف والزوّار وغرف الاجتماعات، والحمامات، إلخ.
- تركيب أبواب زجاجية أوتوماتيكية في مداخل البنك.
- تقديم خدمات مكافحة الحشرات.

واصل البنك تسخير التعلُّم الإلكترونيّ بصفته وسيلة بديلة لتدريب الموظفين في أثناء فترة العمل عن بعد، ووفر الآن المزيد من الدورات التدريبية للموظفين من أجل تطوّرهم المهنيّ.

4.14.4 الخدمات الصحية للموظفين

ي ظل المشكلات غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد - 19، صبّ مركز الخدمات الصحية في البنك اهتمامه على ضمان سلامة الموظفين وتقليل تعطّل الخدمات المنوطة بهم. وكان هدفه، في المقام الأول، هو مواجهة هذه المشكلات مواجهة استباقية باتباع نهج مبتكر وقادر على الصمود يعطي الأولوية لسلامة الموظفين وأفراد أسرهم وصحتهم. وقد تحقق ذلك بوسائل، منها إجراء الاستشارات الطبية عن بُعد، وخدمات توصيل الأدوية إلى المنازل، وجلسات التثقيف والتوعية.

واستفاد المركز من استخدام الحلول الرقمية المبتكرة لمواصلة تقديم خدماته للموظفين. وشمل ذلك تقديم استشارات طبية افتراضية عبر منصات التطبيب عن بُعد. وقُدّم ما مجموعه 2,603 استشارات بفضل التطبيب عن بعد، وهو ما مكّن الموظفين من الحصول على علاج جيّد ورعاية مريحة. وقُدّمت هذه الخدمات الطبية بفضل شبكة المركز الحالية المكونة من 67 جهة مقدّمة للرعاية الصحية سنة 2021.

وفي إطار دعم جهود البنك الرامية إلى تطبيق اللاّمركزية، تعاون مركز الخدمات الطبية مع جهات محلية تقدّم خدمات الرعاية الصحية في البلدان المضيفة لمراكز البنك الإقليمية، وذلك من أجل تزويد الموظفين بالمزايا والخدمات المماثلة لتلك المقدَّمة للموظفين في المقر. وأنشئ ما مجموعه 120 فرعاً للجهات المقدّمة للخدمات الطبية في جميع المراكز الإقليمية، وسجّلت في شبكة "أريبا" (Ariba).

وبالنظر إلى ارتفاع عدد الإصابات بفيروس "كوفيد - 19" في البلد المضيف للمقر، ضاعف مركز الخدمات الطبية جهوده في سبيل إجراء فحص جماعيّ واكتشاف الحالات المصابة في البنك، وعزل الحالات المشتبه فيها، ومتابعة الموظفين الذين يتلقون العلاج في المستشفيات. وفضلاً على ذلك، تمكن من إبرام اتفاقيات بأسعار تنافسية مع مراكز معتمَدة لخدمات اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل (بي سي آر) والأجسام المضادة لتشخيص كوفيد - 19 لفائدة موظفي البنك. ونجح في تنظيم حملتين لاختبارات بي سي آر في المقر لفائدة المشاركين في الاجتماعات السنوية 2021، وحملتي تلقيح في المقر بالتعاون مع وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية. وفي أثناء الاجتماعات السنوية 2021، اضطلع مركز الخدمات الطبية بعدة أنشطة، منها إنشاء عيادة في كل فندق وتغطية طبية متواصلة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة في أوزبكستان، وست محطات لاختبارات بي سي آر، وتطهير المباني.

الملاحق

الملاحق 1-6
القوائم المالية

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ 60

الملحق 2أ: تقرير هيئة الإدارة 62

الملحق 2ب: تقرير المراجعين وفق لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي 65

الملحق 3: الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلاميّ للتنمية 68

الملحق 4: موارد الحساب الخاص للبنك الإسلاميّ للتنمية (صندوق الوقف) 78

الملحق 5: المديرون التنفيذيون للبنك الإسلاميّ للتنمية والبلدان التي يمثلونها 83

الملحق 6أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية 84

الملحق 6ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية 85

الملاحق 7-10
التمويل

الملحق 7أ: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2021 (بملايين الدولارات الأمريكية) 86

الملحق 7ب: وزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1396هـ- 2021م) (بملايين الدولارات الأمريكية) 87

الملحق 8أ: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلاميّة) 88

الملحق 8ب: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكي) 89

الملحق 9: مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى 90

الملحق10أ: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2021) (بملايين الدنانير الإسلامية) 91

الملحق10ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2021) (بملايين الدولارات الأمريكيّة) 92

الملحق 1 تقرير التدقيق الشرعيّ

التقرير الشرعي السنوي لعام 1442هـ /1443هـ

الحمدالله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

صاحبة المعالي رئيسة مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإنه وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وانطلاقا من مهام الهيئة المتمثلة في تقديم شرعي سنوي لكم عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1442هـ/1443هـ، فنود إفادتكم علمًا بأننا من خلال اللجنة الفرعية حسب المنهج المتبع في الهيئة قد راجعنا إجمالاً المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي عرضت علينا مما طرحتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادية)،وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 27جمادى الأولى 1443هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021م، ولقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الالتزام الشرعي لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.[1]

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل عن مراجعتنا لعمليات مجموعة البنك. لقد قمنا بالمراجعة التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بنينا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

[1] أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب المعالي، والسماحة، والفضيلة، والسعادة الشيخ محمد تقي العثماني رئيساً، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع نائباً للرئيس، والدكتور أسيد الكيلاني، والدكتور بشير علي عمر، والدكتور قطب مصطفى سانو، والدكتور محمد الروكي، والدكتور محمد الشافعي انطونيو.

وبناء على ما سبق، فإننا قرر ما يلي

1. نحسب أنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.
3. إنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ تحرّمها الشريعة الإسلامية تم تجنيبها وفقا للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. لا تجب الزكاة في الأموال العامة وفي أموال الوقف، فلا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فضيلة الشيخ الدكتور محمد تقي العثماني
رئيس الهيئة الشرعية

الأستاذ أبو بكر صالح كانتي
مدير قسم الالتزام الشرعي

جدة: 14 رمضان 1443هـ، الموافق: 15 إبريل 2022م

تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

هيئة إدارة البنك الإسلامي للتنمية- موارد رأس المال العادية (البنك") مسؤولةٌ عن وضع وصيانة ضوابط رقابية داخلية كافية على التقارير المالية. وتقييم رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية عمليةٌ مصمَّمةٌ لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد قوائم البنك المالية لأغراض إعداد التقارير الخارجية، طبقاً لإطار التقارير الماليّة. وتتضمّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابطنا وإجراءاتنا المتعلقة بالإفصاح والمصمَّمة لمنع التحريفات.

ويتحمَّل المكلَّفون بالحوكمة، أي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعّالة على التقارير المالية.

- أجرى البنك تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2021، وذلك استناداً إلى المقاييس المحدَّدة في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

وتقوم الشركة المراجِعة لحسابات البنك، ديلويت أند توش وشركاهم، المحاسبون والمراجعون القانونيون- وهي شركة محاسبة مستقلة- بإصدار تقرير تأكيد معقول عن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسة المتعلقة بالتقارير المالية إمّا في ألاّ تُعرَض التقارير المالية عرضاً نزيهاً بسبب أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وإمّا في ألاّ تُنشر التقارير المالية في وقتها. وينقُص العرض النزيه عندما يتضمّن أحدُ حسابات أو إفصاحات التقارير المالية أو أكثرُ تحريفاتٍ (أو إسقاطاتٍ) جسيمةً. وتُعتبر التحريفات جسيمة إذا أمكنها أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدِمون بناءً على التقارير المالية.

وفي سبيل التصدّي لهذه المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، استحدث البنكُ الرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل تقديم تأكيد معقول، ولكن غير مطلَق، ضدّ التحريفات الجسيمة. وأجرينا أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية، استناداً إلى المقاييس المحدَّدة في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتوصي لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بوضع أهداف محدَّدة من أجل تيسير تصميم وتقييم مدى كفاية نظامٍ للرقابة الداخلية. ولذلك فإن هيئة الإدارة، باستحداثها للرقابة الداخلية على التقارير المالية، استجابت لتأكيدات (assertions) التقارير المالية التالية:

- **الوجود والحدُوث -** وُجدت الأصول والخصوم وحدَثت المعاملات؛
- **الكمال -** تُسجَّل جميع المعاملات، وتُدرَج أرصدة الحسابات في التقارير المالية؛
- **التقييم أو القياس -** تُسجَّل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- **الحقوق والالتزامات والملكية -** تُسجَّل الحقوق والالتزامات بطريقة مناسبة بصفتها أصولاً وخصوماً؛
- **العرض والإفصاحات -** التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية إجراءاتٌ مناسِبة.

غير أن أيّ نظام رقابة داخليّة، ومهما الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغضّ النظر عن جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يقدّم إلاّ تأكيداً معقولاً، ولكن غير مطلَق، بتحقُّق أهداف نظام الرقابة هذا. وبذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيالات. وفضلاً على ذلك، يجب أن يدلّ تصميمُ نظام رقابة ما على أن الموارد معقولة، ويجب مراعاة منافع الضوابط بالقياس إلى تكاليفها.

تنظيم نظام رقابة البنك الداخلية

الوظائف المتضمَّنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

استحدث مجلسُ المديرين التنفيذيين في البنك لجنة المراجعة لمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين على أمور، منها الاضطلاع بمسؤوليته الرقابية عن سلامة السياسات والممارسات المحاسبية وفعالية ضوابط البنك الرقابية الداخلية. وتساعد لجنةُ المراجعة، التي تتألف من أعضاء يختارهم مجلس المديرين التنفيذيين، هذا المجلسَ على الوفاء بمسؤولياته الرقابية عن القوائم المالية وعملية إعداد التقارير عن موارد البنك الرأسمالية العادية، وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، والاستنتاجات الأساسية. وتجتمع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين دوريّاً مع هيئة الإدارة في سبيل فحص ورصد القضايا ذات الأهمية المالية أو المحاسبية أو المتعلقة بالمراجعة. ويجتمع المراجعون الخارجيون والمراجعون الداخليون بانتظام مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين من أجل بحث مدى كفاية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأيّ مسألة أخرى قد تتطلَّب انتباه لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

والضوابط في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تطبّقها جميع الوظائف التشغيلية والداعمة التي تشارك في فحص مدى صحة الدفاتر والسجلّات الرافدة للتقارير المالية. ولذلك يشمل تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين يعملون في مختلف الوظائف بالمؤسسة كلها.

ضوابط للحدّ من مخاطر تحريف التقارير المالية:

يتألّف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية الرامية إلى الحد من مخاطر تحريف التقارير المالية. وهذه الضوابط مدمَجةٌ في العملية التشغيلية وتشمل الضوابط التالية:

- الضوابط التي تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها، كالإشراف في إطار السياسات والإجراءات المدوَّنة أو الفصل بين المهام؛
- الضوابط التي تُطبَّق دوريّاً، كالضوابط التي تنفَّذ في إطار عملية إعداد التقارير المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الكاشفة بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التقارير المالية نفسها. ومن الضوابط التي لها أثر غير مباشر على التقارير المالية الضوابطُ على مستوى المنشأة، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، كالتحكم في الولوج إلى النظام والتحكم في استخدام برمجيات، في حين يمكن لأحد الضوابط ذات التأثير المباشر أن يكون، على سبيل المثال، تسويةً تدعم بنداً من بنود الميزانية العمومية دعماً مباشراً؛
- الضوابط التي تتضمَّن مكوّناتٍ آليةً أو يدويةً أو هما معاً. فأمّا الضوابط الآلية، فهي وظائف رقابية مدمَجة في عمليات النظام، كضوابط الفصل بين المهامّ التي تفرضها التطبيقات وضوابط الواجهة التفاعلية المتعلقة بالتثبّت من كمال ودقّة البيانات. وأمّا الضوابط الداخلية اليدوية، فهي تلك الضوابط التي يديرها فرد أو مجموعة أفراد، مثل تفويض المعاملات.

الملحق 2أ تقرير هيئة الإدارة
(تتمة)

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية 2021، أجرى البنك تقييماً رسميّاً لكفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، آخذاً في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر تحريف البنود التقارير المالية، بالنظر إلى عوامل كالأهمية النسبية لبند التقرير الماليّ وقابليته للتحريف؛
- قابلية الضوابط المحدَّدة للإخفاق، بالنظر إلى عوامل مثل درجة الآلية، والتعقيد، وخطر تجاوز هيئة الإدارة للضوابط، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحَكم اللاّزم.

وتحدّد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تشترطها هيئة الإدارة كي تقيّم فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتنبثق الأدلّة نفسُها من الإجراءات المدمَجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفَّذة خصّيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكّل المعلومات المستقاة من مصادر أخرى أيضاً مكوّناً مهمّاً من مكوّنات التقييم، لأنها قد تلفت انتباه هيئة الإدارة إلى مشكلات رقابية إضافية وقد تؤيّد الاستنتاجات.

الخاتمة

انصبّ التقييم على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة في مختلف العمليات، ومنها أصول الخزانة، وأصول المشروع، والاستثمارات والإيرادات ذات الصلة، والتزامات وتكاليف التمويل، والنفقات التشغيلية، والمرتَّبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة. وانصبّ التقييم أيضاً على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المنشأة، الضوابط العامة للتطبيقات وتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. ونتيجةً لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تكتشف هيئة الإدارة أيَّ مآخذَ كبيرة، وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد صُمِّمت ونُفِّذت وشُغِّلت بطريقة مناسبة في31 ديسمبر 2021.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

د. ضمير اقبال
نائب الرئيس في المالية وكبير المسؤولين الماليين

الملحق 2ب تقرير المراجعين وفق لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي

تقرير التأكيد المعقول المستقلّ عن تقرير هيئة الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: أصحاب المعالي رئيسة وأعضاء مجلس المحافظين
البنك الإسلامي للتنمية- الموارد الرأسمالية العادية
جدّة
المملكة العربية السعودية

النطاق

لقد عيّننا البنكُ الإسلاميُّ للتنمية- موارد رأس المال العادية ("البنك") لإنجاز مهمة تأكيد معقول بشأن تقرير هيئة الإدارة عن تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية" أو "التقرير") في 31 ديسمبر 2021.

مسؤوليات هيئة الإدارة والمكلَّفين بالحوكمة

تتحمّل هيئة إدارة البنك الإسلاميّ للتنمية مسؤولية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية: تصميمَ وتنفيذَ وصيانةَ الضوابط الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض النزيه للقوائم المالية الخالية من التحريف الجسيم، سواءٌ كان هذا التحريف ناجماً عن احتيال أو خطأ؛ واختيارَ وتطبيقَ سياسات محاسبية مناسِبة؛ ووضعَ تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في ظل ظروف المهمّة.

ويتحمَّل المكلَّفون بالحوكمة، أي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية.

وقد قام البنك بتقييم تصميم وتنفيذِ وفعاليةِ تشغيل نظام رقابته الداخلية في 31 ديسمبر 2021، وذلك استناداً إلى المقاييس المحدَّدة في وثيقة "الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل 2013، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي" ("إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي").

وتقييمُ البنك لنظام رقابته الداخلية، الذي رفعته هيئة الإدارة إلى مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين في شكل تقرير لهيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يتضمَّن ما يلي:

- وصفاً للضوابط القائمة داخل مكوّنات الرقابة الداخلية، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي؛
- وصفاً لنطاق التطبيق الذي يشمل آليات العمل والمنشآت المهمّة في تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصفاً للأهداف من الرقابة؛
- كشفاً عن المخاطر التي تهدّد تحقيق الأهداف من الرقابة؛
- تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- تقييماً لخطورة اختلالات تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة، إن وُجدت، ولم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2021.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتُنا في إبداء رأي تأكيديّ معقول بشأن نزاهة عرض "تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية"، المقدَّم في الملحق 2أ من التقرير السنويّ، بناءً على المقاييس المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2021.

وقد أنجزنا مهمّتنا طبقاً للمعيار الدوليّ بشأن مهامّ التأكيد 3000 (المنقَّح) "مهامّ التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية"، الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية. ويشترط هذا المعيار أن نخطّط وننفّذ إجراءاتنا في سبيل الحصول على تأكيد معقول بأن تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروض بطريقة نزيهة. ويشتمل إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي على المقاييس التي يجب أن تُقيَّم بها الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية لأغراض إبداء رأينا التأكيديّ المعقول.

الملحق 2ب تقرير المراجعين وفق لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي
(تتمة)

وتستتبع مهمّةُ التأكيد الراميةُ إلى إصدار رأي تأكيديّ معقول بشأن تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تنفيذَ إجراءات في سبيل الحصول على أدلّة على نزاهة عرض التقرير. وقد تضَّمنت إجراءاتُنا المتعلقةُ بتقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصولَ على فهم لمكوّنات رقابة البنك الداخلية، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير؛
- الحصولَ على فهم لنطاق عمليات البنك الهامة ومنشآته المهمة، ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير؛
- إجراءَ تقييم للمخاطر المتعلقة بجميع أرصدة الحسابات وفئات المعاملات والإفصاحات الهامة داخل البنك من أجل العمليات الهامة والمنشآت المهمّة، ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقرير؛
- الحصولَ على اختبار هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييمَ كفايةِ إجراءات الاختبار التي اتبعتها هيئة الإدارة ودقةِ استنتاجات هيئة الإدارة في كل رقابة داخلية تختبرها؛
- الاختبارَ المستقلَّ لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تتصدّى للمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها التحريف الجسيم، وإعادةَ إجراء جزء من الاختبارات التي أجرتها هيئة الإدارة للمخاطر العادية التي ينطوي عليها التحريف الجسيم؛
- تقييمَ خطورة اختلالات الرقابة الداخلية، التي لم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2021؛ ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقييم المتضمَّن في التقرير، حسب الاقتضاء.

ومكوّناتُ الرقابةِ الداخليةِ التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي هي: بيئةُ الرقابة، وتقييمُ المخاطر، وأنشطةُ الرقابة، والإعلامُ والتواصلُ، والرصدُ.

وقد قمنا بإجراءات من أجل التوصل إلى استنتاج بشأن مخاطر التحريف الجسيم في العمليات الهامة، وذلك بالنظر إلى طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو فئة المعاملة أو الإفصاح ذي الصلة.

وتُعتبر عمليةٌ من العمليات مهمةً إذا كان يُتوقع بطريقة معقولة أن يؤثّر تحريفٌ ناتجٌ عن احتيال أو خطأ، في مجرى المعاملات أو مبلغ القوائم الماليّة، على قرارات مستخدِمي القوائم المالية. ولغرض المهمة الحالية، تتمثل العمليات التي عُدَّت عملياتٍ مهمّةً فيما يلي: الضوابط على مستوى المنشأة، وأصول الخزانة، وأصول المشروع، والاستثمارات، والمداخيل ذات الصلة، والخصوم والتكاليف المالية، والنفقات التشغيلية، والمرتَّبات واستحقاقات المستخدَمين ذات الصلة، والتقارير والإفصاحات المالية، وضوابط تكنولوجيا المعلومات.

وتعتمد إجراءاتُ اختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على حكمنا- ومنه تقييمُ مخاطر التحريف الجسيم المكتشَف- وتستتبع توليفةً تجمع بين التحري والملاحظة وإعادة التنفيذ وفحص الأدلة.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لأن تكون أساساً يقوم عليه استنتاجنا بشأن نزاهة عرض تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

معنى الرقابة الداخلية على التقارير المالية

الرقابةُ الداخليةُ على التقارير المالية لمنشأةٍ ما عمليةٌ مصمَّمة لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد القوائم المالية لأغراض خارجية طبقاً لإطار التقارير الماليّة. وتتضمَّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنشأةٍ ما السياسات والإجراءات التالية:

1. السياسات والإجراءات التي تتعلق بمَسك السجلّات التي تَعرِض، بتفاصيلَ معقولة وبطريقةٍ دقيقة ونزيهة، المعاملاتِ وعملياتِ تحويل أصول المنشأة؛
2. السياسات والإجراءات التي تقدّم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات تُسجَّل بحسب الحاجة للتمكين من إعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ونفقات المنشأة لا تجري إلاّ بتراخيصٍ من هيئة إدارة المنشأة؛

3. السياسات والإجراءات التي تقدّم تأكيداً معقولاً بشأن المنع أو الكشف الفوريّ للاستحواذ على أصول المنشأة أو استخدامها أو تحويلها غير المرخَّص، الذي يمكن أن يكون له تأثير مهمّ على القوائم المالية، ويُتوقَّع بطريقة معقولة أن يؤثّر على قرارات مستخدِمي القوائم المالية.

أوجُه القُصور الملازمة

قد تؤدّي أوجُه القُصور الملازمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، ومنها إمكانُ تواطؤ هيئة الإدارة أو تجاوزها غير السليم للضوابط، إلى حدوث تحريفات جسيمة بسبب الخطأ أو الاحتيال وعدم اكتشافها. ولذلك قد لا تمنَعُ أو تكتشفُ الرقابةُ الداخليةُ على التقارير المالية جميعَ الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد تقاريرَ عنها، ومن ثمّ لا يمكنها أن تقدّم تأكيداً مطلقاً بأنّ الأهداف من الرقابة ستتحقق.

وإضافةً إلى ذلك، فإن إسقاطات أيّ تقييم لفعالية "الرقابة الداخلية على التقارير المالية" على فترات لاحقة تنطوي على خطر أن تصبح الرقابةُ الداخليةُ على التقارير المالية غير كافية بسبب تغيّر الظروف، أو أن تتدهور درجةُ الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

استقلاليتُنا ومراقبتُنا للجودة

عند قيامنا بعملنا هذا، التزمنا شرط الاستقلالية والشروط الأخلاقية الأخرى المنصوص عليها في وثيقة "قواعد السلوك الأخلاقيّ للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقيّ للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهنيّ. واضطلعنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه الشروط ولوثيقة "قواعد السلوك الأخلاقيّ للمحاسبين المهنيين".

وتطبّق شركتُنا المعيارَ الدوليَّ المتعلق بمراقبة الجودة (1)، ومن ثم فهي تملك نظاماً شاملاً لمراقبة الجودة يتضمَّن السياسات والإجراءات الموثَّقة الخاصة بالتزام الشروط الأخلاقية والمعايير المهنية والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أنّ تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الوارد في الملحق 2أ من التقرير السنويّ، معروضٌ بطريقة نزيهة، من جميع النواحي الهامّة، بناءً على المقاييس المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجُه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2021.

تنبيهات

نلفت الانتباه إلى المسألتين التاليتين اللتين ليستا بمأخَذين كبيرين، ولكنهما مجالان للتحسين يتطلّبان اهتمامَ هيئة الإدارة:

- لا بدّ من وجود إطار رسميّ للتخطيط للاستخلاف حتى يمكن استمرارُ العمليات في البنك.
- لا بدّ من إسناد أدوار ومسؤوليات واضحة في مجال إدارة مخاطر الاحتيال من منظوري الانخراط والإشراف.

Deloitte.

عن ديلويت أند توش
وشركاهم
المحاسبين والمراجعين القانونيين

وليد بن محمد سُبَحي
المحاسب القانونيّ
رقم الترخيص 378
14 شوال 1443
15 مايو 2022

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى : أصحاب المعالي رئيسة وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية ("البنك") والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2021م ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال فترة المراجعة

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية جنباً إلى جنب المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية السائدة في منطقة العمل المحلية، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

محاور المراجعة الرئيسية
محاور المراجعة الرئيسية هي الأمور - التي برأينا المهني - الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م. وهذه المحاور تم بحثها ضمن سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي سياق تكوين رأينا بهذا الخصوص، ولا نقدم رأياً مستقلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية " في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناءً عليه تضمنت مراجعتنا أداء الإجراءات التي صُممت للاستجابة مع تقييمنا لمخاطر التحريف المادية في القوائم المالية. تُقدم نتائج إجراءات مراجعتنا - بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة المحاور أدناه - أساساً لرأي المراجعة الخاص بنا حول القوائم المالية المرفقة.

محاور المراجعة الرئيسية	عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات الخزينة وموجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2021م، بلغت موجودات مشاريع البنك 16.28 مليار دينار إسلامي (2020م: 15.5 مليار دينار إسلامي) تمثل 62.49% من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص خسارة الائتمان المتوقعة 399.7 مليون دينار إسلامي في هذا التاريخ. تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. يعترف البنك بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى العمر الزمني (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى العمر الزمني للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. يستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية. يتم تقييم الجزء المادي من موجودات المشروع بشكل فردي فيما يتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تأخذ جميع المعلومات الإستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان لانخفاض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يندرج حكم الإدارة أيضًا في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقًا لسياسات البنك.	**1.** لقد حصلنا على فهم لدورة عمل موجودات المشاريع، وإجراءات عملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع للأطراف المقابلة، ومنهجية تحديد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم التصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. **2.** لقد قمنا بتقييم تصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على: ● اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ ● مخرجات النماذج؛ و ● الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها. **3.** على أساس العينة، اخترنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: ● تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للبنك (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشاريع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. ● المعلومات الإستشرافية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. ● الافتراضات التي يقوم عليها حساب مخصص انخفاض القيمة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقديرات فترة الاسترداد.

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
(تتمة)

محاور المراجعة الرئيسية	عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشاريع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. بالنسبة لموجودات المشاريع التي تعرضت للانخفاض في القيمة، يحتفظ البنك بتقديرات لاستئناف السداد من الأطراف المقابلة ويحدد مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الأصلية للسداد وصافي القيمة الحالية لتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المعدلة. تم إدراج تأثير جائحةكوفيد - 19 والدعم الاقتصادي الناتج عن برامج قياس الإغاثة للحكومات والبنوك المركزية في قياس البنك لخسائر الائتمان المتوقعة (إن وجدت). قامت المجموعة بتحديث توقعاتها الخاصة بالاقتصاد الكلي وطبقت تعديلات خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى المحفظة(حيثما ينطبق ذلك). تم اعتبار هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية، وقد ركزت المراجعة على هذا الأمر نظراً للأهمية النسبية لموجودات المشاريع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة خاصة في ضوء التوقعات غير المؤكدة الناتجة عن أثر جائحةكوفيد - 19 بشأن التعرضات السيادية. الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 3 حول القوائم المالية بشأن السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 14 للإفصاح عن انخفاض القيمة والإيضاح 31 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	• منهجية الحساب وتتبع العينة إلى بيانات المصدر. • تعديلات النموذج اللاحق وتراكبات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذها البنك في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج. عند تطبيق تعديلات النموذج اللاحق هذه، قمنا بتقييم تعديلات النموذج اللاحق وعملية الحوكمة المتعلقة بها. **4.** قمنا باختبار النماذج المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. **5.** أجرى البنك عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممه ونفذه البنك لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها البنك لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. **6.** وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت). **7.** لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021م

تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للبنك لسنة 2021م متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُحرفة بشكل جوهري.

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م من قبل مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير محوّر على تلك القوائم المالية في 6 يوليو 2021م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد البنك للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة البنك والمكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في البنك.

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
(تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني طيلة المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكبر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي نفذتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا. إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفق مبدأ الاستمرارية
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة ـ من بين أمور أخرى ـ بنطاق العمل المخطط له للمراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج المهمة لأعمال المراجعة بما في ذلك نقاط الضعف المهمة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء المراجعة التي قمنا بها.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة ـ حيثما اقتضى الأمر.

وبناءً على ما تم ابلاغه للمكلفين بالحوكمة، فإننا حددنا الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي تم تضمينها ضمن محاور المراجعة الرئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك المحاور ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الافصاح العلني عن أي منها، أو في حالات نادرة جداً ـ إذا قررنا أنه يجب عدم التصريح عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة عن ذلك والتي قد يؤثر الإفصاح عنها على المصالح العامة.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد بن محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378
14 شوال 1443هـ
15 مايو 2022م

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2021م	في 31 ديسمبر 2020م
نقد وما في حكمه	4	236,583	363,923
ديون سلع بالمرابحة	5	5,528,102	5,320,823
استثمارات في الصكوك	6	2,219,216	1,466,183
تمويل بالمرابحة	7	253,421	325,892
موجودات الخزينة		**8,237,322**	**7,476,821**
موجودات استصناع	9	8,388,859	7,955,365
مضاربة مقيدة	10	656,238	732,834
بيع أجل	11	2,454,022	2,225,787
موجودات إجارة	12	2,985,534	2,826,878
قروض بدون عوائد	13	1,794,183	1,779,003
موجودات المشاريع		**16,278,836**	**15,519,867**
استثمارات في رأسمال الشركات	15	542,798	454,723
استثمار في الشركات الزميلة	16	742,856	728,904
استثمارات أخرى		73,090	55,394
موجودات الاستثمار		**1,358,744**	**1,239,021**
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		57,082	53,754
موجودات اخرى	17	94,690	132,474
موجودات الاستثمار		**26,026,674**	**24,421,937**
المطلوبات			
الصكوك المصدرة القائمة	18	15,564,787	14,307,777
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة	19	277,176	308,962
وكالة	21	-	347,221
مطلوبات أخرى	20	640,257	343,416
مجموع المطلوبات		**16,482,220**	**14,960,155**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	23	6,177,086	5,940,601
احتياطيات	24	3,260,435	3,057,744
صافي الدخل للسنة		106,933	116,216
مجموع حقوق الأعضاء		**9,544,454**	**9,114,561**
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء		**26,026,674**	**24,421,937**
حسابات استثمار مقيدة	29	78,502	78,190

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

يمكن الحصول على "الإيضاحات حول القوائم المالية" من التقرير الكامل بشأن القوائم المالية الموجود على الرابط:
https://www.isdb.org/publications/annual-report-2021

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الدخل / (الخسارة) من:			
ديون سلم بالمرابحة		43,022	71,666
استثمارات في الصكوك	6	50,539	57,587
تمويل بالمرابحة		8,883	10,752
موجودات الخزينة		**102,444**	**140,005**
موجودات استصناع		253,629	260,822
مضاربة مقيدة		17,827	25,160
بيع آجل		73,402	71,097
موجودات إجارة، بعد خصم استهلاك موجودات الإجارة	4-12	63,026	68,346
قروض بدون عوائد		9,370	9,658
موجودات المشاريع		**417,254**	**435,083**
استثمارات في رأسمال الشركات		20,396	8,148
الحصة في ربح استثمار في شركات زميلة	16	15,700	(10,560)
استثمارات أخرى		1,229	1,173
موجودات الاستثمار		**37,325**	**(1,239)**
أرباح/(خسائر) تحويل عملات أجنبية		3,152	(1,253)
(خسائر)/ أرباح من معاملات التحوط	17	(688)	13,522
أخرى		4,034	6,661
دخل آخر		**6,498**	**18,930**
مجموع الدخل		**563,521**	**592,779**
تكاليف تمويل	21,20,19,18	265,574)	(277,702)
مخصص انخفاض القيمة	14	(29,197)	(29,769)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		**268,750**	**285,308**
مصاريف إدارية	25	(156,814)	(163,145)
استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(5,003)	(5,947)
مجموع مصاريف العمليات		**(161,817)**	**(169,092)**
صافي الدخل للسنة		**106,933**	**116,216**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

يمكن الحصول على "الإيضاحات حول القوائم المالية" من التقرير الكامل بشأن القوائم المالية الموجود على الرابط:
https://www.isdb.org/publications/annual-report-2021

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية – موارد رأس المال العادية
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	ايضاح	رأس المال المدفوع	التزامات				مجموع الاحتياطيات	صافي الدخل	مجموع حقوق الأعضاء
			احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	صندوق التقاعد والرعاية الطبية	احتياطي آخر			
الرصيد في 1 يناير 2020م		**5,785,122**	2,949,657	325,662	(108,196)	(27,385)	3,139,738	140,395	9,065,255
تعديل مقابل خسائر الائتمان - معيار المحاسبة المالية (30) (إيضاح 14)		-	(64,263)	-	-	-	(64,263)	-	(64,263)
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2020م بعد تعديل معيار المحاسبة المالية (30)		**5,785,122**	**2,885,394**	**325,662**	**(108,196)**	**(27,385)**	**3,075,475**	**140,395**	**9,000,992**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	155,479	-	-	-	-	-	-	155,479
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	(46,658)	-	-	(46,658)	-	(46,658)
خسائر اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	22	-	-	-	(45,169)	-	(45,169)	-	(45,169)
احتياطي محاسبة التحوّط	17	-	-	-	-	(3,026)	(3,026)	-	(3,026)
حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة	16	-	(20,443)	-	-	(31,974)	(52,417)	-	(52,417)
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	116,216	116,216
محول إلى الاحتياطي العام	24	-	140,395	-	-	-	140,395	(140,395)	-
تخصيص المنح	24	-	(10,856)	-	-	-	(10,856)		(10,856)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020م		**5,940,601**	**2,994,490**	**279,004**	**(153,365)**	**(62,385)**	**3,057,744**	**116,216**	**9,114,561**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	236,485	-	-	-	-	-	-	236,485
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	103,337	-	-	103,337	-	103,337
خسائر اكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والرعاية الطبية	22	-	-	-	(6,983)	-	(6,983)	-	(6,983)
احتياطي محاسبة التحوّط	17	-	(20,911)	-	-	4,191	(16,720)	-	(16,720)
حصة من استثمارات في حركة احتياطيات الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	22,056	22,056	-	22,056
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	106,933	106,933
محول غلى الاحتياطي العام	24	-	116,216	-	-	-	116,216	(116,216)	-
تخصيص المنح	24	-	(15,215)	-	-	-	(15,215)	-	(15,215)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021م		**6,177,086**	**3,074,580**	**382,341**	**(160,348)**	**(36,138)**	**3,260,435**	**106,933**	**9,544,454**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3 البنك الإسلاميّ للتنمية - موارد رأس المال العادية
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الدخل للسنة		106,933	116,216
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاك / إطفاء		5,003	5,947
(الربح)/ الخسارة من الاستثمار في الشركات الزميلة	16	(15,700)	10,560
مخصص خسائر ائتمانية مقابل موجودات مالية	14	29,197	29,769
إيراد مستحق - استثمارات مكوك	6	(2,929)	1,112
خسائر /(أرباح) القيمة العادلة غير المحققة من المكوك	6	2,587	(5,154)
اطفاء دخل آخر		(567)	(567)
خسائر تحويل عملات أجنبية		(3,152)	1,253
(أرباح) / خسائر من استبعاد استثمار في رأسمال الشركات		(6,469)	3,928
الدخل من العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات		**114,903**	**163,064**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:			
موجودات استصناع		(438,510)	(703,639)
مضاربة مقيدة		96,375	83,683
بيع أجل		(221,663)	(350,049)
موجودات إجارة		(118,093)	(67,330)
قروض بدون عوائد		(12,922)	18,366
موجودات اخرى		22,383	(59,238)
مطلوبات أخرى		25,757	(50,339)
ديون سلع بالمرابحة		(74,619)	(1,050,771)
تمويل بالمرابحة		76,575	11,517
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات		**(529,814)**	**(2,004,736)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
استحواذ على استثمارات في المكوك	6	(815,145)	(165,401)
حصيلة استبعاد / استرداد استثمارات في المكوك	6	117,372	368,305
استحواذ على استثمارات رأسمال الشركات	15	(17,393)	-
حصيلة استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات واستثمارات أخرى		24,129	34,734
استحواذ على استثمارات أخرى		(18,471)	(12,852)
استحواذ / زيادة حصة في الشركات الزميلة	16	(4,553)	(48,618)
توزيعات أرباح من الشركات الزميلة	16	2,298	577
حصيلة سداد رأسمال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة	16	15,973	2,947
إضافات لممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(8,331)	(6,237)
صافي النقد (المستخدم في) / من عمليات الاستثمار		**(704,121)**	**173,455**
زيادة في رأس المال المدفوع		236,485	155,479
تخصيص المنح	24	(15,215)	(10,856)
حصيلة إصدار المكوك		3,365,023	3,991,039
استرداد المكوك		(2,354,890)	(1,491,011)
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة		(21,434)	(1,308,676)
استرداد وكالة		(97,204)	(86)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**1,112,765**	**1,335,889**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(121,170)	(495,392)
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه		(5,671)	5,141
مخصص انخفاض القيمة - النقد وما في حكمه		(499)	-
النقد وما في حكمه في بداية السنة		363,923	854,174
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	4	**236,583**	**363,923**

تُعتبر الإيضاحات من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4 صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيسة وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م، والقوائم ذات الصلة للأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2021م ونتائج أنشطته والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

أمر آخر
تمت مراجعة القوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م من قبل مراجع حسابات آخر والذي ابدى رأيا غير محوّر على تلك القوائم المالية بتاريخ 30 مايو 2021م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق ومجلس المديرين التنفيذيين.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، أي مجلس المديرين التنفيذيين، فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية قمنا باكتشافها خلال المراجعة.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم.
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378
13 شوال 1443هـ
14 مايو

الملحق 4 صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	ايضاح	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الموجودات			
النقد وما في حكمه	5	57,455	105,951
ديون سلع بالمرابحة	6	197,642	240,521
استثمارات في الصكوك	7	88,408	91,146
تمويل مرابحة	8	1,209	2,651
موجودات الخزينة		**344,714**	**440,269**
البيع بالتقسيط	9	3,430	5,276
الإجارة المجمّعة	10	2,947	2,983
القروض	11	160,509	178,331
موجودات المشاريع		**166,886**	**186,590**
استثمارات في رأسمال الشركات	12	18,722	27,119
استثمارات في الصناديق	13	60,170	68,644
الاستثمار في شركات زميلة	14	165,882	154,522
استثمار مُدار	15	65,981	-
موجودات الاستثمار		**310,755**	**250,285**
موجودات اخرى	16	14,111	14,115
موجودات ثابتة		22,768	24,321
مجموع الموجودات		**859,234**	**915,580**

	Notes	December 2021 31	December 2020 31
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	17	86,797	96,317
مجموع المطلوبات		**86,797**	**96,317**

	Notes	December 2021 31	December 2020 31
صافي الموجودات		**772,437**	**819,263**
متمثلة فيما يلي:			
أصل مبلغ صندوق الوقف		1,069,518	1,069,852
برامج المعونة الخاصة		(457,590)	(428,920)
الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموًا		160,509	178,331
مجموع الصناديق		**772,437**	**819,263**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 الى 33 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

يمكن الحصول على "الإيضاحات حول القوائم المالية" من التقرير الكامل بشأن القوائم المالية الموجود على الرابط:
https://www.isdb.org/publications/annual-report-2021

الملحق 4 صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	ايضاح	2021م				2020م
		أصل مبلغ صندوق الوقف	برامج المعونة الخاصة	الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموا	المجموع	المجموع
قائمة الأنشطة						
الدخل / (الخسارة) من:						
موجودات الخزينة						
ديون سلم بالمرابحة					1,651	4,716
استثمارات في الصكوك	7				3,393	4,365
موجودات المشاريع						
الإجارة المجمعة					-	24
موجودات الاستثمار						
استثمارات في الصناديق					2,719	1,291
الشركات الزميلة					6,537	1,509
استثمار مدار					2,350	-
أخرى					2,788	2,805
					19,438	14,710
(خسائر) / أرباح صرف عملات أجنبية					(4,231)	2,531
الدخل قبل مخصص الانخفاض في القيمة					**15,207**	17,241
عبء الانخفاض في القيمة	19				(7,684)	(9,370)
صافي الدخل العائد		**-**	**-**	**-**	**7,523**	7,871
توزيع صافي الدخل العائد	1	1,505	6,018	-	-	-
تبرعات مستلمة	20	-	290	-	290	-
معونة فنية مالية إسلامية من البنك الإسلامي للتنمية ـ موارد رأس المال العادية		-	1,077	-	1,077	2,174
إيرادات غير متفقة مع الشريعة مُحوَّلة من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية		32	129	-	161	426
مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية ـ موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية	20	-	21,654	-	21,654	14,894
الدخل قبل المنح ومصاريف البرامج		**1,537**	**29,168**	**-**	**30,705**	25,365
منح القضايا	21	-	(20,383)	-	(20,383)	(28,055)
مصروفات البرنامج	21	-	(25,447)	-	(25,447)	(20,706)
صافي (العجز) الفائض للسنة		**1,537**	**(16,662)**	**-**	**(15,125)**	(23,396)
التغيرات في صافي الموجودات						
صافي الموجودات في 1 يناير 2021م		1,069,852	(428,920)	178,331	819,263	865,083
التعديل مقابل خسائر الائتمان - معيار المحاسبة المالية رقم 30 (إيضاح 18)		(659)	(2,634)	-	(3,293)	-
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2021م بعد تعديل معيار المحاسبة المالية (30)		1,069,193	(431,554)	178,331	815,970	865,083
صافي الفائض/ (العجز) للسنة		1,537	(16,662)	-	(15,125)	(23,396)
التزام برنامج التقاعد		-	(22,350)	-	(22,350)	(6,088)
احتياطي القيمة العادلة واحتياطيات أخرى		(1,212)	(4,846)	-	(6,058)	(16,336)
مساهمة من الحساب الخاص في برنامج البلدان الأعضاء الأقل نموا إلى صندوق برامج المعونة الخاصة		-	17,822	(17,822)	-	-
صافي الموجودات في 31 ديسمبر 2021م		**1,069,518**	**(457,590)**	**160,509**	**772,437**	**819,263**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 الى 33 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

يمكن الحصول على "الإيضاحات حول القوائم المالية" من التقرير الكامل بشأن القوائم المالية الموجود على الرابط:
https://www.isdb.org/publications/annual-report-2021

الملحق 4 صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

(جميع المبالغ مُقرَّبة إلى أقرب آلاف بالدولار الأمريكي ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	ايضاح	2021م	2020م
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي العجز للسنة		(15,125)	(23,396)
تعديلات لتسوية صافي العجز مع صافي النقد المُستخدم في أنشطة العمليات			
استهلاك		1,601	1,569
مخصص الانخفاض في القيمة	19	7,684	9,370
الحصة من أرباح / (خسارة) شركات زميلة، صافي		(7,114)	2,345
خسارة / (ربح) من استبعاد جزافي لشركات زميلة		577	(338)
تكلفة الخدمة في التزام التقاعد والرعاية الطبية	18	3,665	3,343
صرف عملات أجنبية		(6,781)	(5,580)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:			
تمويل مرابحة		-	1,820
البيع بالتقسيط		(56)	(15)
الإجارة المجمّعة		-	(93)
القروض		16,732	2,254
موجودات أخرى		4	5,847
مستحقات ومطلوبات أخرى		(33,607)	38,854
النقد (المستخدم في) / من العمليات		**(32,420)**	35,980
التزام التقاعد والرعاية الطبية المدفوعة		(1,054)	(1,024)
صافي النقد (المستخدم في) / من العمليات		**(33,474)**	34,956
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
صافي الحركة في ديون سلع		42,672	(2,995)
استرداد استثمارات في الصكوك	7	2,680	9,337
إضافات لاستثمارات في رأسمال الشركات	12	-	(1,285)
اضافات الى استثمارات في صناديق	13	(441)	(36)
استبعاد استثمار في شركات صناديق	13	5,095	2,263
إضافات لاستثمارات مدارة	15	(65,981)	-
اضافات الى موجودات ثابتة		(48)	-
توزيعات ارباح من شركات زميلة	14	1,001	1,080
صافي النقد (المُستخدَم في) / من أنشطة الاستثمار		**(15,022)**	8,364
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(48,496)**	43,320
النقد وما في حكمه في 1 يناير		105,951	62,631
نقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	5	**57,455**	105,951

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 الى 33 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 5 المديرون التنفيذيون للبنك الإسلاميّ للتنمية والبلدان التي يمثلونها

الاسم	الجنسية	الدول الممثلة
سعادة الأستاذ حامد الحضيري	ليبيا	ليبيا
سعادة الأستاذ شاكر إرجان غل	تركيا	تركيا
سعادة الدكتور عباس معمار نجاد	إيران	إيران
سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي	الكويت	الكويت
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتورة ندى مسعود	مصر	مصر
سعادة الأستاذ خلف سلطان الظاهري	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي	قطر	قطر
سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي	نيجيريا	نيجيريا
سعادة الأستاذ إيريك ميهاسرا	تشاد	أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القمري وموزمبيق والصومال
سعادة الأستاذ خليفة سار	السنغال	بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر
سعادة الأستاذ عيسى جاندي	غينيا بيساو	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
سعادة الأستاذ عبد العزيز فايد	الجزائر	الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس
سعادة الأستاذ عمار حمد خلف إبراهيم	العراق	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن	والسودان	اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين
سعادة الأستاذ ميان أسد حياء الدين	باكستان	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف
سعادة الأستاذة أنوسكا رمضاني	سورينام	إندونيسيا وبروناي دار السلام وماليزيا وسورينام
سعادة الأستاذ تامرلان تاغييف	أذربيجان	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وقرقيزستان

الملحق 6أ بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2021

البلد	المركز الموحَّد للاكتتاب في رأس المال المساهم به						
	عدد الأسهم (الحصص)	المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية			النسبة المئوية من الإجمالي	المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية	
		المستدعى	القابل للاستدعاء	المجموع		المدفوع	المستحق غير المدفوع/ العجز	غير المستحق بعد
المملكة العربية السعودية	1,189,680	2,135.850	9,760.950	11,896.800	%23.50	1,526.872	0.000	608.978
ليبيا	477,166	856.660	3,915.000	4,771.660	%9.43	462.579	140.786	253.295
إيران	417,463	749.480	3,425.150	4,174.630	%8.25	511.310	16.564	221.606
الإمارات العربية المتحدة	379,949	682.115	3,117.375	3,799.490	%7.51	480.443	0.000	201.672
نيجيريا	387,452	695.590	3,178.930	3,874.520	%7.66	325.620	24.346	345.624
قطر	363,236	653.040	2,979.320	3,632.360	%7.18	444.141	0.000	208.899
مصر	357,965	641.910	2,937.740	3,579.650	%7.07	434.773	0.000	207.137
الكويت	350,000	880.900	2,619.100	3,500.000	%6.92	631.882	0.000	249.018
تركيا	326,384	585.280	2,678.560	3,263.840	%6.45	376.177	20.236	188.867
الجزائر	128,559	230.530	1,055.060	1,285.590	%2.54	158.837	0.000	71.693
باكستان	128,559	230.540	1,055.050	1,285.590	%2.54	156.022	0.122	74.396
إندونيسيا	113,795	204.160	933.790	1,137.950	%2.25	148.223	0.007	55.930
ماليزيا	82,308	147.600	675.480	823.080	%1.63	99.972	0.000	47.628
بنغلاديش	50,996	91.440	418.520	509.960	%1.01	61.935	0.000	29.505
المغرب	25,669	46.030	210.660	256.690	%0.51	31.174	0.002	14.854
اليمن	25,862	46.190	212.430	258.620	%0.51	24.758	6.466	14.966
السودان	23,295	41.820	191.130	232.950	%0.46	15.999	13.459	12.362
الأردن	21,976	39.450	180.310	219.760	%0.43	27.788	0.000	11.662
سلطنة عمان	14,255	25.560	116.990	142.550	%0.28	17.314	0.000	8.246
السنغال	14,781	26.540	121.270	147.810	%0.29	9.374	9.319	7.847
العراق	13,505	24.210	110.840	135.050	%0.27	16.398	0.000	7.812
بروناي	12,836	23.020	105.340	128.360	%0.25	15.858	0.000	7.162
الكاميرون	12,836	23.020	105.340	128.360	%0.25	12.029	3.564	7.427
بوركينافاسو	9,017	23.020	67.150	90.170	%0.18	15.612	0.000	7.408
النيجر	9,017	23.020	67.150	90.170	%0.18	7.273	8.320	7.427
أوغندا	6,895	12.410	56.540	68.950	%0.14	12.463	0.000	0.000
البحرين	7,245	12.990	59.460	72.450	%0.14	8.797	0.000	4.193
قازاقستان	5,400	9.760	44.240	54.000	%0.11	6.631	0.000	3.129
أذربيجان	5,092	9.130	41.790	50.920	%0.10	6.288	0.000	2.842
مالي	5,092	9.130	41.790	50.920	%0.10	6.181	0.002	2.947
الغابون	5,458	27.400	27.180	54.580	%0.11	15.775	2.784	8.841
غينيا	4,585	23.020	22.830	45.850	%0.09	13.219	2.374	7.427
لبنان	3,577	9.130	26.640	35.770	%0.07	6.183	0.000	2.947
موريتانيا	3,577	9.130	26.640	35.770	%0.07	5.553	0.630	2.947
تونس	7,158	18.270	53.310	71.580	%0.14	12.380	0.000	5.890
قرغيزستان	2,584	4.630	21.210	25.840	%0.05	3.055	0.084	1.491
موزمبيق	2,584	4.630	21.210	25.840	%0.05	3.006	0.133	1.491
المالديف	2,584	4.630	21.210	25.840	%0.05	3.192	0.000	1.438
غامبيا	2,584	4.630	21.210	25.840	%0.05	3.137	0.002	1.491
طاجيكستان	1,816	4.630	13.530	18.160	%0.04	3.128	0.011	1.491
بنين	5,823	10.450	47.780	58.230	%0.12	7.350	0.013	3.087
توغو	1,816	4.630	13.530	18.160	%0.04	3.129	0.010	1.491
سيراليون	1,816	4.640	13.520	18.160	%0.04	2.561	0.581	1.498
فلسطين	1,955	9.850	9.700	19.550	%0.04	5.724	4.126	0.000
سوريا	1,849	9.280	9.210	18.490	%0.04	5.003	1.281	2.996
أوزبكستان	1,344	3.730	9.710	13.440	%0.03	2.974	0.000	0.756
كوت ديفوار	1,302	3.570	9.450	13.020	%0.03	3.570	0.000	0.000
الاتحاد القمري	1,302	3.570	9.450	13.020	%0.03	0.560	2.261	0.749
تشاد	977	4.920	4.850	9.770	%0.02	4.667	0.253	0.000
أفغانستان	993	5.000	4.930	9.930	%0.02	4.996	0.004	0.000
سورينام	923	4.630	4.600	9.230	%0.02	2.820	0.319	1.491
ألبانيا	923	4.630	4.600	9.230	%0.02	2.807	0.332	1.491
الصومال	496	2.500	2.460	4.960	%0.01	2.501	0.000	0.000
تركمانستان	496	2.500	2.460	4.960	%0.01	2.500	0.000	0.000
غينيا بيساو	496	2.500	2.460	4.960	%0.01	2.212	0.288	0.000
جيبوتي	496	2.500	2.460	4.960	%0.01	1.625	0.875	0.000
غيانا	250	2.500	-	2.500	%0.00	0.745	0.005	1.750
صافي العجز	*	*	*	*	%0.00	(0.010)	0.000	(0.044)
المجموع الجزئي	**5,026,049**	**9,371.895**	**40,888.595**	**50,260.490**	**%99.30**	**6,177.086**	**259.559**	**2,935.250**
غير الملتزم به	35,357	-	353.570	353.570	%0.70	*	*	*
المجموع العام	**5,061,406**	**9,371.895**	**41,242.165**	**50,614.060**	**%100**	**6,177.086**	**259.559**	**2,935.250**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها قيمة تقريبية.

الملحق 6ب بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2021

البلد	القوة التصويتية	
	عدد الأصوات	% التصويت
المملكة العربية السعودية	1,129,282	%23.85
ليبيا	438,258	%9.26
إيران	394,146	%8.32
الإمارات العربية المتحدة	360,282	%7.61
نيجيريا	350,955	%7.41
قطر	342,846	%7.24
مصر	337,751	%7.13
الكويت	325,598	%6.88
تركيا	305,974	%6.46
الجزائر	121,890	%2.57
باكستان	121,607	%2.57
إندونيسيا	108,701	%2.30
ماليزيا	78,045	%1.65
بنغلاديش	48,545	%1.03
المغرب	24,683	%0.52
اليمن	24,219	%0.51
السودان	21,213	%0.45
الأردن	21,310	%0.45
سلطنة عمان	13,930	%0.29
السنغال	13,564	%0.29
العراق	13,224	%0.28
بروناي	12,620	%0.27
الكاميرون	12,237	%0.26
بوركينافاسو	8,776	%0.19
النيجر	7,942	%0.17
أوغندا	7,400	%0.16
البحرين	7,326	%0.15
قازاقستان	5,587	%0.12
أذربيجان	5,308	%0.11
مالي	5,297	%0.11
الغابون	4,795	%0.10
غينيا	4,105	%0.09
لبنان	3,782	%0.08
موريتانيا	3,719	%0.08
تونس	7,069	%0.15
قرقيزستان	2,927	%0.06
موزمبيق	2,922	%0.06
المالديف	2,940	%0.06
غامبيا	2,935	%0.06
طاجيكستان	2,166	%0.05
بنين	6,013	%0.13
توغو	2,166	%0.05
سيراليون	2,108	%0.04
فلسطين	2,042	%0.04
سوريا	1,921	%0.04
أوزبكستان	1,768	%0.04
كوت ديفوار	1,802	%0.04
الاتحاد القمري	1,501	%0.03
تشاد	1,452	%0.03
أفغانستان	1,493	%0.03
سورينام	1,242	%0.03
ألبانيا	1,241	%0.03
الصومال	996	%0.02
تركمانستان	996	%0.02
غينيا بيساو	967	%0.02
جيبوتي	909	%0.02
غيانا	574	%0.01
صافي العجز	*	*
المجموع الجزئي	**4,735,069**	**%100.00**
غير الملتزم به	*	*
المجموع العام	**4,735,069**	**%100.00**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها قيمة تقريبية.

الملحق أ7 التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	56.8	0.0	0.0	**56.8**
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	80.0	0.0	**80.0**
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4	0.0	**36.4**
بنين	0.0	0.0	0.0	32.5	0.0	0.0	0.0	58.6	0.0	**91.1**
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
بوركينافاسو	0.0	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**20.1**
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
تشاد	0.0	0.0	0.0	29.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**29.3**
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
كوت ديفوار	5.0	132.3	0.0	30.5	0.0	0.0	0.0	29.9	0.0	**197.7**
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
غامبيا	0.0	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.0	0.0	0.0	**21.0**
غينيا	0.0	0.0	15.0	10.0	0.0	0.0	104.7	18.5	0.0	**148.2**
غينيا بيساو	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**17.0**
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.0	0.0	0.0	**150.0**
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
العراق	22.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**39.0**
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.0	**8.0**
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	**20.0**
مالي	17.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**17.8**
موريتانيا	0.0	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	32.8	0.0	0.0	**44.8**
المغرب	0.0	15.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**15.5**
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	23.7	0.0	0.0	**23.7**
نيجيريا	150.5	0.0	29.8	0.0	0.0	0.0	86.6	0.0	0.0	**266.9**
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
باكستان	0.0	0.0	130.0	70.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**200.0**
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.5	**16.5**
السنغال	16.9	0.0	16.6	0.0	0.0	0.0	125.4	30.8	4.5	**194.2**
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.0	41.0	0.0	0.0	**46.0**
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
طاجيكستان	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**17.0**
توغو	0.0	15.0	20.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**35.1**
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	90.0	0.0	0.0	**90.0**
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
أوغندا	80.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**80.0**
أوزبكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	**30.0**
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**0.0**
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**292.2**	**237.3**	**227.0**	**172.3**	**0.0**	**5.0**	**724.9**	**274.2**	**59.0**	**1,992.0**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 7ب التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975-2021)[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10.0	0.0	16.5	0.0	0.0	0.0	114.2	0.0	0.0	**140.7**
ألبانيا	37.9	0.0	0.0	17.3	0.0	0.0	532.9	26.9	22.1	**637.1**
الجزائر	50.5	0.0	146.5	0.0	71.1	0.0	31.4	162.3	5.4	**467.2**
أذربيجان	112.7	0.0	497.0	19.3	0.0	0.0	45.5	264.9	10.8	**950.2**
البحرين	0.0	0.0	535.5	0.0	24.7	0.0	144.7	540.7	97.8	**1,343.3**
بنغلاديش	152.9	91.9	806.8	166.3	199.5	104.0	107.9	160.8	7.2	**1,797.2**
بنين	48.3	65.3	153.4	134.4	0.0	26.5	306.8	80.7	5.0	**820.2**
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	**6.2**
بوركينافاسو	247.4	88.0	147.4	44.1	27.7	0.0	391.3	67.6	1.7	**1,015.2**
الكاميرون	300.1	46.1	52.2	112.0	0.0	0.0	480.6	54.4	7.5	**1,052.9**
تشاد	123.1	51.4	47.9	53.2	3.8	0.0	528.6	50.8	6.4	**865.1**
الاتحاد القمري	1.0	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	7.6	0.0	0.0	**10.4**
كوت ديفوار	95.7	385.6	0.0	76.8	0.0	0.0	544.5	495.6	0.0	**1,598.1**
جيبوتي	7.3	12.5	19.3	111.0	0.0	55.3	54.9	0.0	0.7	**261.1**
مصر	48.8	25.0	1,822.6	43.8	87.0	0.0	25.6	50.7	79.5	**2,182.9**
الغابون	0.0	18.2	0.0	4.5	0.0	60.0	342.4	57.8	0.0	**483.0**
غامبيا	67.1	34.5	48.6	11.5	28.0	27.3	69.4	9.9	1.9	**298.3**
غينيا	138.1	40.1	225.5	107.9	8.4	0.0	405.5	111.4	8.7	**1,045.6**
غينيا بيساو	0.3	17.0	0.0	12.0	0.4	0.0	1.5	0.0	0.0	**31.2**
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**34.6**
إندونيسيا	919.3	1,039.2	374.6	404.8	40.7	11.3	597.1	110.5	204.4	**3,701.8**
إيران	558.0	54.9	604.1	166.7	319.4	0.0	110.4	1,101.5	26.7	**2,941.6**
العراق	22.0	17.0	0.0	20.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	**65.0**
الأردن	5.4	66.2	212.4	195.1	182.5	23.8	147.5	7.8	28.5	**869.2**
قازاقستان	143.0	0.0	0.0	11.5	0.0	9.0	315.6	9.5	140.0	**628.5**
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	**58.5**
جمهورية قرقيزستان	36.3	0.0	95.2	4.9	8.0	0.0	131.5	15.0	0.0	**290.8**
لبنان	0.0	241.5	30.0	169.3	0.0	12.5	269.1	582.0	0.0	**1,304.4**
ليبيا	22.3	0.0	101.9	0.0	112.5	22.0	58.3	0.0	0.0	**317.0**
ماليزيا	6.2	196.9	0.0	79.5	2.0	0.0	175.4	0.0	45.0	**505.0**
المالديف	0.0	0.0	0.0	39.2	0.0	0.0	65.6	37.1	13.7	**155.4**
مالي	313.8	17.4	323.0	32.9	38.7	0.0	193.5	114.3	0.0	**1,033.6**
موريتانيا	119.3	57.6	202.5	29.6	84.2	0.0	198.3	134.3	3.8	**829.6**
المغرب	235.1	5.1	1,026.6	43.2	31.9	16.0	825.4	430.0	6.2	**2,619.6**
موزمبيق	37.6	25.6	309.2	39.4	0.0	0.0	30.7	0.0	0.0	**442.4**
النيجر	131.2	76.3	146.9	57.6	7.8	8.0	171.0	19.4	6.3	**624.5**
نيجيريا	248.7	96.3	30.9	162.6	0.0	50.0	166.6	146.0	7.8	**908.9**
سلطنة عمان	357.8	134.0	252.8	10.5	142.4	0.0	600.6	590.1	0.0	**2,088.3**
باكستان	32.0	88.5	1,208.0	494.0	177.3	0.0	482.5	4.9	100.7	**2,588.1**
فلسطين	0.0	29.5	1.4	22.1	1.2	0.0	5.0	0.0	0.5	**59.7**
قطر	0.0	4.5	0.0	49.1	29.3	0.0	0.0	225.0	0.0	**307.9**
المملكة العربية السعودية	0.0	1.7	233.5	18.5	725.0	0.0	100.0	42.5	181.1	**1,302.3**
السنغال	341.4	66.2	398.4	78.1	21.0	0.0	897.5	546.6	59.3	**2,408.5**
سيراليون	95.9	11.2	10.4	40.5	9.1	29.5	70.6	54.1	0.0	**321.3**
الصومال	0.0	2.0	0.5	0.0	0.0	0.0	7.5	3.0	5.2	**18.2**
السودان	383.8	67.0	152.0	73.1	82.7	0.0	60.1	108.2	41.6	**968.4**
سورينام	0.0	41.1	41.3	43.5	0.0	0.0	26.0	0.0	0.0	**151.9**
سوريا	26.7	0.0	235.7	25.0	15.0	0.0	0.0	52.2	9.1	**363.8**
طاجيكستان	50.5	79.0	122.5	33.0	0.0	0.0	91.1	11.3	1.0	**388.2**
توغو	19.4	57.5	46.2	17.0	0.0	0.0	135.4	43.9	0.0	**319.4**
تونس	183.3	84.9	1,251.6	63.7	146.2	0.0	9.0	226.5	27.9	**1,993.1**
تركيا	17.5	219.8	751.0	459.4	152.1	0.0	1,179.0	67.0	952.7	**3,798.5**
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	25.6	0.0	288.1	504.2	0.0	0.0	**1,173.1**
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	58.2	105.2	0.9	60.0	0.0	20.0	**354.2**
أوغندا	196.1	80.7	235.1	42.5	6.6	0.0	448.0	16.5	12.1	**1,037.6**
أوزبكستان	645.6	77.0	203.1	392.5	20.0	0.0	348.0	92.9	75.0	**1,854.1**
اليمن	105.2	56.4	53.2	10.2	0.7	0.0	46.7	29.9	18.5	**320.7**
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	**6,694.7**	**3,875.81**	**3,671.42**	**4,327.1**	**2,919.4**	**744.4**	**12,662.3**	**6,956.5**	**2,302.1**	**54,153.8**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 8أ صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدنانير الإسلامية)

البلد	اعتمادات سنة 2021 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
ألبانيا	40.6	0.0	0.0	0.0	40.6	0.4
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7
البحرين	57.2	0.0	0.0	0.0	57.2	1.1
بنغلاديش	25.7	39.3	483.7	3.6	552.2	14.1
بنين	63.2	0.0	0.0	3.4	66.6	0.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	14.3	0.0	186.9	0.1	201.3	2.1
الكاميرون	0.0	0.0	221.0	0.1	221.1	1.5
تشاد	20.9	0.0	0.0	3.0	23.9	0.6
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	40.7	2.2	42.9	0.3
كوت ديفوار	139.4	0.0	8.7	2.9	151.0	1.3
جيبوتي	0.0	0.0	57.2	0.0	57.2	0.9
مصر	0.0	0.0	1,801.4	0.0	1,801.4	10.1
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
غامبيا	15.0	0.0	22.1	0.1	37.2	0.6
غينيا	104.5	0.0	3.6	0.2	108.3	0.8
غينيا بيساو	12.0	0.0	0.0	0.1	12.1	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	107.3	0.0	31.1	0.0	138.3	3.7
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.8
العراق	27.4	0.0	0.0	0.0	27.4	0.3
الأردن	5.7	0.0	0.0	1.5	7.2	1.8
قازاقستان	0.0	3.6	0.0	0.0	3.6	1.0
الكويت	0.0	35.7	0.0	0.0	35.7	0.6
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	2.9	0.0	2.9	0.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.5
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6
المالديف	13.9	0.0	121.5	0.0	135.4	0.9
مالي	11.9	0.0	82.3	1.6	95.8	1.2
موريتانيا	31.4	0.0	50.0	0.0	81.4	1.1
المغرب	10.8	0.0	0.0	0.2	11.0	4.2
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
النيجر	16.8	0.0	0.0	0.0	16.8	0.6
نيجيريا	189.8	17.9	0.0	0.1	207.7	1.1
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3
باكستان	143.1	14.3	702.3	2.0	861.8	9.3
فلسطين	0.0	0.0	0.0	34.4	34.4	0.3
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
المملكة العربية السعودية	11.7	19.3	0.0	7.9	38.8	3.3
السنغال	127.1	7.6	147.7	3.6	286.0	2.6
سيراليون	32.8	0.0	0.0	0.0	32.8	0.3
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	1.0
سورينام	0.0	0.0	17.9	0.0	17.9	0.2
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.7	0.7	0.4
طاجيكستان	12.0	0.0	12.9	0.2	25.0	0.4
توغو	24.9	0.0	7.1	5.5	37.6	0.5
تونس	0.0	0.0	235.8	0.1	235.9	3.4
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.7
تركمانستان	64.4	0.0	0.0	0.1	64.5	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	0.7
أوغندا	57.2	0.0	0.0	5.2	62.3	0.7
أوزبكستان	21.4	7.1	71.4	7.4	107.4	1.5
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7
البلدان غير الأعضاء	1.2	0.0	0.0	7.0	8.3	0.6
المشاريع الإقليمية	0.0	29.3	285.8	5.5	320.6	3.3
صافي الاعتمادات	**1,403.5**	**174.1**	**4,594.0**	**101.0**	**6,272.5**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.

[2] وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" وصناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 8ب صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2021 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
ألبانيا	56.8	0.0	0.0	0.0	56.8	0.4
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7
البحرين	80.0	0.0	0.0	0.1	80.1	1.1
بنغلاديش	36.4	55.0	677.0	5.0	773.4	14.4
بنين	91.1	0.0	0.0	4.9	96.0	0.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	20.1	0.0	261.6	0.1	281.9	2.1
الكاميرون	0.0	0.0	309.3	0.1	309.4	1.5
تشاد	29.3	0.0	0.0	4.2	33.5	0.6
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	56.9	3.2	60.1	0.3
كوت ديفوار	197.7	0.0	12.1	4.2	214.0	1.3
جيبوتي	0.0	0.0	80.0	0.0	80.0	0.9
مصر	0.0	0.0	2,521.3	0.0	2,521.3	10.1
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
غامبيا	21.0	0.0	31.0	0.1	52.1	0.6
غينيا	148.2	0.0	5.0	0.3	153.5	0.8
غينيا بيساو	17.0	0.0	0.0	0.2	17.2	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	150.0	0.0	43.5	0.0	193.5	3.7
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.8
العراق	39.0	0.0	0.0	0.0	39.0	0.3
الأردن	8.0	0.0	0.0	2.1	10.1	1.7
قازاقستان	0.0	5.0	0.0	0.0	5.0	1.0
الكويت	0.0	50.0	0.0	0.0	50.0	0.6
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	4.0	0.0	4.0	0.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.5
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6
المالديف	20.0	0.0	170.0	0.0	190.0	0.9
مالي	17.8	0.0	115.2	2.4	135.4	1.2
موريتانيا	44.8	0.0	70.0	0.0	114.8	1.1
المغرب	15.5	0.0	0.0	0.3	15.7	4.2
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
النيجر	23.7	0.0	0.0	0.0	23.7	0.6
نيجيريا	266.9	25.0	0.0	0.1	292.0	1.1
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3
باكستان	200.0	20.0	983.0	2.8	1,205.8	9.1
فلسطين	0.0	0.0	0.0	48.9	48.9	0.3
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
المملكة العربية السعودية	16.5	27.0	0.0	11.2	54.7	3.4
السنغال	194.2	10.6	206.7	5.0	416.5	2.6
سيراليون	46.0	0.0	0.0	0.0	46.0	0.3
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	1.1
سورينام	0.0	0.0	25.0	0.0	25.0	0.2
سوريا	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	0.4
طاجيكستان	17.0	0.0	18.0	0.3	35.3	0.4
توغو	35.1	0.0	10.0	7.8	52.9	0.4
تونس	0.0	0.0	330.0	0.1	330.2	3.3
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.6
تركمانستان	90.0	0.0	0.0	0.2	90.2	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	0.7
أوغندا	80.0	0.0	0.0	7.2	87.2	0.7
أوزبكستان	30.0	10.0	100.0	10.3	150.3	1.6
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6
البلدان غير الأعضاء	1.8	0.0	0.0	10.1	11.8	0.6
المشاريع الإقليمية	0.0	41.0	400.0	7.8	448.8	3.4
صافي الاعتمادات	**1,993.7**	**243.6**	**6,429.7**	**143.2**	**8,810.2**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.

[2] وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلاميّة" وصناديق "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 9 مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى (1975-2021)[1]

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام[2]		
	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	9	97.1	140.7	12	1.7	2.6	0	0.0	0.0	17	9.1	12.5	38	107.9	155.8
ألبانيا	29	423.4	644.7	6	1.4	2.0	2	4.8	7.2	3	0.4	0.5	40	430.0	654.4
الجزائر	29	370.1	494.2	12	1.7	2.3	347	1,932.5	2,493.0	7	4.4	5.6	395	2,308.8	2,995.1
أذربيجان	34	664.7	1,012.4	18	2.7	3.9	18	107.2	160.8	3	1.4	2.0	73	776.1	1,179.1
البحرين	46	945.4	1,391.1	23	2.4	3.5	25	255.9	375.4	0	0.0	0.0	94	1,203.8	1,770.1
بنغلاديش	106	1,423.9	2,085.2	46	68.7	95.5	314	14,258.7	20,861.8	17	47.1	61.4	483	15,798.3	23,104.0
بنين	59	613.9	879.3	22	3.7	5.2	10	113.1	159.9	1	1.3	1.4	92	731.9	1,045.9
بروناي	2	7.2	9.9	1	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	3	7.2	9.9
بوركينافاسو	106	742.9	1,069.8	38	11.0	15.5	37	1,583.6	2,231.0	7	7.9	8.6	188	2,345.4	3,324.8
الكاميرون	70	758.6	1,088.1	18	1.6	2.3	25	899.9	1,259.9	3	1.3	1.7	116	1,661.5	2,352.1
تشاد	65	635.9	933.0	38	4.6	6.5	4	30.2	42.3	11	10.0	11.2	118	680.8	993.0
الاتحاد القُمري	6	11.2	13.9	25	4.3	6.5	33	328.5	459.7	4	3.2	4.3	68	347.3	484.4
كوت ديفوار	54	1,129.3	1,628.8	10	0.9	1.2	12	302.1	428.6	5	0.9	1.2	81	1,433.2	2,060.0
جيبوتي	44	221.7	319.4	23	2.9	4.1	30	790.8	1,108.0	11	1.7	2.4	108	1,017.1	1,433.8
مصر	88	1,585.2	2,371.5	28	4.0	5.7	238	9,728.9	13,818.4	8	1.7	2.4	362	11,319.7	16,198.0
الغابون	18	325.5	483.0	3	0.2	0.3	1	18.8	25.2	0	0.0	0.0	22	344.5	508.5
غامبيا	56	231.9	342.2	33	3.2	4.5	56	466.8	672.6	3	1.5	1.6	148	703.4	1,021.0
غينيا	106	823.0	1,149.4	40	14.0	20.1	7	42.0	53.8	8	6.5	8.6	161	885.5	1,231.9
غينيا بيساو	7	26.6	37.2	14	2.1	2.9	3	13.1	17.0	3	1.1	1.3	27	43.0	58.4
غيانا	2	24.8	34.6	7	0.3	0.4	0	0.0	0.0	3	0.4	0.5	12	25.5	35.6
إندونيسيا	121	2,616.1	3,785.6	34	4.4	6.5	171	1,518.9	2,177.4	5	3.6	5.4	331	4,143.1	5,974.9
إيران	69	2,074.2	3,087.5	21	1.9	2.7	327	2,136.8	3,057.7	10	10.9	15.1	427	4,223.7	6,163.0
العراق	5	50.9	65.0	9	0.6	0.9	59	319.3	369.1	14	4.6	6.4	87	375.5	441.5
الأردن	63	678.3	947.2	34	3.9	5.5	339	1,316.0	1,780.8	1	0.2	0.3	437	1,998.4	2,733.8
قازاقستان	20	462.7	672.5	19	2.1	3.0	25	659.1	984.0	5	1.3	1.9	69	1,125.3	1,661.4
الكويت	11	72.2	106.8	25	1.9	2.8	24	591.1	864.0	3	5.5	7.3	63	670.7	980.9
جمهورية قرقيزستان	37	256.6	372.3	20	4.0	5.9	7	28.0	40.0	7	1.7	2.4	71	290.2	420.6
لبنان	64	950.6	1,362.9	10	0.8	1.2	9	152.1	212.1	19	7.4	10.6	102	1,111.0	1,586.9
ليبيا	17	265.6	366.0	10	2.9	4.1	15	320.1	419.9	6	3.4	4.9	48	592.0	794.8
ماليزيا	31	394.4	563.6	25	1.9	2.7	85	261.6	361.4	5	8.5	11.4	146	666.4	939.2
المالديف	30	140.2	201.0	9	1.1	1.6	31	906.8	1,286.0	3	0.6	0.8	73	1,048.6	1,489.4
مالي	104	816.7	1,164.5	29	5.9	8.4	26	555.5	788.3	11	14.7	16.5	170	1,392.9	1,977.6
موريتانيا	92	628.0	926.0	44	6.6	9.2	30	614.1	885.2	7	9.5	11.1	173	1,258.2	1,831.5
المغرب	66	1,816.3	2,673.9	50	7.2	10.2	126	2,897.9	4,123.4	4	1.1	1.5	246	4,722.6	6,809.0
موزمبيق	25	325.2	461.1	13	2.0	3.1	5	48.3	70.0	6	2.4	2.5	49	377.9	536.8
النيجر	80	488.9	698.5	50	55.2	80.6	24	144.2	189.8	18	10.3	12.5	172	698.6	981.4
نيجيريا	36	671.1	977.4	22	12.3	17.1	33	541.1	794.7	28	5.5	7.5	119	1,229.9	1,796.8
سلطنة عمان	40	1,503.9	2,088.3	8	1.2	1.7	2	3.7	5.0	2	0.4	0.5	52	1,509.2	2,095.5
باكستان	92	1,924.9	2,834.6	33	22.3	31.1	293	8,442.4	11,645.1	11	9.7	13.2	429	10,399.3	14,524.0
فلسطين	26	84.5	120.2	112	205.4	288.9	3	4.0	6.0	44	42.8	55.6	185	336.6	470.8
قطر	11	210.4	324.3	1	0.1	0.1	6	33.8	54.1	0	0.0	0.0	18	244.3	378.5
المملكة العربية السعودية	96	1,245.2	1,847.4	45	4.2	6.0	307	2,462.8	3,656.7	3	0.2	0.3	451	3,712.5	5,510.4
السنغال	143	1,782.7	2,572.2	42	6.3	9.0	64	1,085.5	1,517.7	7	13.3	14.5	256	2,887.8	4,113.4
سيراليون	49	269.1	390.8	25	8.7	12.4	4	18.1	26.0	4	2.6	3.5	82	298.6	432.6
الصومال	5	14.7	18.2	17	8.6	12.9	4	35.9	46.2	56	32.7	48.0	82	91.9	125.3
السودان	100	796.8	1,176.4	42	27.6	39.1	38	328.1	462.6	21	21.2	25.5	201	1,173.7	1,703.6
سورينام	16	121.3	171.3	13	0.9	1.3	5	65.4	92.0	3	0.1	0.2	37	187.8	264.8
سوريا	29	293.3	408.2	11	3.9	5.9	27	135.1	169.3	23	7.3	10.5	90	439.7	593.8
طاجيكستان	40	303.0	433.7	25	4.2	6.1	19	150.3	217.0	7	0.9	1.2	91	458.3	658.0
توغو	32	245.0	347.2	6	1.4	2.0	15	257.7	365.9	2	1.3	1.5	55	505.3	716.6
تونس	71	1,415.1	2,052.8	24	4.6	6.9	177	2,375.8	3,294.3	4	3.2	4.2	276	3,798.7	5,358.2
تركيا	101	2,696.8	3,848.8	36	1.9	2.7	398	5,955.3	8,255.6	8	16.6	21.3	543	8,670.5	12,128.4
تركمانستان	13	811.8	1,173.1	5	0.9	1.3	2	13.6	20.0	1	0.2	0.3	21	826.5	1,194.7
الإمارات العربية المتحدة	26	312.0	441.1	21	7.9	11.6	35	494.0	706.9	0	0.0	0.0	82	813.9	1,159.7
أوغندا	47	763.1	1,096.9	35	4.7	6.8	8	49.3	66.2	8	2.7	3.6	98	819.8	1,173.4
أوزبكستان	41	1,276.5	1,887.3	18	2.1	3.0	46	446.0	639.1	6	1.0	1.3	111	1,725.5	2,530.6
اليمن	59	361.4	529.1	27	16.7	23.5	44	379.0	451.2	11	21.8	29.7	141	778.9	1,033.5
البلدان غير الأعضاء	48	193.7	275.1	16	4.6	7.1	26	235.0	362.8	1,032	219.6	304.1	1,122	652.9	949.1
المشاريع الإقليمية	52	1,337.8	1,899.9	828	916.1	1,350.2	15	912.8	1,288.0	336	581.8	879.8	1,231	3,748.5	5,418.0
صافي الاعتمادات	2,944	41,733.4	60,497.4	2,231	1,500.4	2,180.1	4,036	67,771.6	95,926.2	1,855	1,170.4	1,664.2	11,066	112,175.9	160,267.8
إجمالي الاعتمادات	**3,564**	**51,175.6**	**74,038.0**	**2,446**	**1,763.2**	**2,566.7**	**4,254**	**69,603.6**	**98,460.3**	**2,073**	**1,275.1**	**1,811.7**	**12,337**	**123,817.5**	**176,876.6**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.

[2] الأرقام لا تتضمّن العمليات الملغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"التمكين الاقتصادي" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" وصناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

الملحق 10أ الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2021)[11]

(بملايين الدنانير الإسلامية)

	2018	2019	2020	2021	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	54.7	69.1	97.1	111.7	5,156.1
المساهمة في رأس المال	29.5	12.3	18.5	7.0	1,300.9
الإجارة	7.9	143.2	158.0	70.9	7,488.6
البيع الآجل	713.6	826.9	896.2	1,176.1	8,700.9
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	238.6
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	112.2
الاستصناع	73.5	156.2	61.1	37.7	14,322.6
المضاربة	0.0	3.6	0.0	0.0	730.4
المساعدة الفنية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع الجزئي	**879.2**	**1,211.3**	**1,230.9**	**1,403.5**	**38,050.3**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	6.6	13.8	9.4	11.1	978.6
الإجارة	32.4	0.0	6.9	0.0	487.3
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	84.2
الاستصناع	0.0	47.0	5.6	0.0	76.1
المضاربة	0.0	10.8	0.0	0.0	10.8
التجارة (المرابحة)	301.3	35.0	190.9	162.9	2,430.2
المجموع الجزئي	**340.2**	**106.7**	**212.9**	**174.1**	**4,067.3**
ج. أخرى					
المرابحة	**3,550.4**	**4,176.0**	**3,256.5**	**4,594.0**	**41,981.2**
د. أخرى					
صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	29.0	0.0	0.0	0.0	674.5
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	3.0	16.2	7.4	11.6	134.9
التمكين الاقتصادي	0.0	0.0	0.7	1.1	1.8
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0.0	4.7	1.5	0.0	6.2
عمليات المعونة الخاصة	8.1	1.5	1.4	5.6	624.4
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	61.7	67.2	23.8	43.4	773.2
الصناديق الاستئمانية	73.7	100.1	79.5	33.3	2,186.0
الوقف	14.5	8.7	8.8	6.0	533.5
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	23,142.4
المجموع الجزئي	**190.0**	**198.5**	**123.2**	**101.0**	**28,077.1**
المجموع العام	**4,959.9**	**5,692.4**	**4,823.4**	**6,272.5**	**112,175.9**

هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلامية)

	2018	2019	2020	2021	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	3,477.7	3,272.9	2,676.2	2,198.1	36,580.2
الأعمال المؤمَّنة	6,492.9	7,856.6	6,846.2	7,000.2	58,387.2

موارد "البنك" الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)

	2018	2019	2020	2021
إجمالي الأصول	22,047.4	23,573.9	24,424.0	26,026.7
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة)3	537.7	621.8	592.2	563.5
صافي الدخل	83.9	140.4	115.6	106.9
الاحتياطيات العامة	2,878.3	2,949.7	2,997.1	3,074.6
احتياطيات القيمة العادلة	255.3	325.7	279.0	382.3
رأس المال المكتتب فيه	50,225.3	50,225.3	50,260.5	50,260.5
الموازنة الإدارية المعتمدة*	163.8	159.3	154.4	149.6
الموازنة الإدارية الفعلية*	145.3	139.3	141.9	135.7

* تشمل الصندوقين الاستئمانيين (أي "صندوق القدس" وصندوق الأقصى").
1 يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.
2 الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
3 يُعدَّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:
2018م: 1 دينار إسلامي = 1.39079 دولار أمريكي
2019م: 1 دينار إسلامي = 1.38283 دولار أمريكي
2020م: 1 دينار إسلامي = 1.44027 دولار أمريكي
2021م: 1 دينار إسلامي = 1.39959 دولار أمريكي
1975-2021: 1 دينار إسلامي = 1.42872 دولار أمريكي (تقريبي فقط)

الملحق 10ب الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2021)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2018	2019	2020	2021	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	76.5	95.4	134.4	158.1	7,261.9
المساهمة في رأس المال	41.0	17.0	26.6	9.8	1,899.0
الإجارة	11.0	198.7	230.7	100.5	10,916.9
البيع الآجل	1,001.4	1,141.6	1,255.3	1,672.5	12,359.3
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	344.3
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	168.3
الاستصناع	100.6	222.6	85.3	52.8	21,201.3
المضاربة	0.0	5.0	0.0	0.0	1,060.0
المساعدة الفنية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
المجموع الجزئي	**1,230.5**	**1,680.3**	**1,732.4**	**1,993.7**	**55,211.1**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	9.2	19.1	13.6	15.6	1,448.7
الإجارة	45.0	0.0	10.0	0.0	710.8
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	125.2
الاستصناع	0.0	65.0	8.0	0.0	105.4
المضاربة	0.0	15.0	0.0	0.0	15.0
التجارة (المرابحة)	419.0	48.4	275.0	228.0	3,457.6
المجموع الجزئي	**473.2**	**147.5**	**306.6**	**243.6**	**5,862.7**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**4,937.9**	**5,774.7**	**4,690.2**	**6,429.7**	**60,718.2**
د. أخرى					
صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	40.3	0.0	0.0	0.0	992.2
صندوق تنمير ممتلكات الأوقاف	4.3	22.5	10.2	16.6	196.5
التمكين الاقتصادي	0.0	0.0	1.0	1.6	2.6
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0.0	6.5	2.1	0.0	8.6
عمليات المعونة الخاصة	11.5	2.1	1.9	8.0	838.3
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	85.3	92.9	33.2	61.3	1,115.3
الصناديق الاستئمانية	103.4	138.7	110.2	47.4	3,136.1
الوقف	20.3	12.3	12.3	8.4	772.8
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	31,413.4
المجموع الجزئي	**265.1**	**275.1**	**170.9**	**143.2**	**38,475.9**
المجموع العام	**6,906.7**	**7,877.6**	**6,900.1**	**8,810.2**	**160,267.8**

هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدولارات الأمريكية)

2018	2019	2020	2021	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية الميدئية الجديدة	4,836.7	4,525.8	3,854.5	3,076.4	52,987.1
الأعمال المؤقنة	9,030.3	10,864.3	9,860.4	9,797.4	83,309.5

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2021.
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء

اتصل بنا

البنك الإسلاميّ للتنمية

شارع الملك خالد 8111

النزلة اليمنية

الوحدة 1 جدة 2444-22332

المملكة العربية السعودية

(+966-12) 6361400

(+966-12) 6366871

idbarchives@isdb.org

www.isdb.org

isdbgroup

isdb_group

isdb_stories

company/islamic-development-bank

IslamicDevelopmentBankGroup